

سياسات



دراسات

- كيفية الحد من الارتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي: «الانفكالك الاقتصادي عن إسرائيل»
- انعكاسات مشروع تسوية الأراضي والمياه على بيئة الأعمال في فلسطين
- تقدير حجم الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين

مقالات

- إخراج شعب عريق من التاريخ والجغرافيا مهمة ترامب المستحيلة
- انتفاضة مخيمات لبنان: الفلسطينيين المفيدون والفلسطينيون غير المفيدين

الندوة

- الأزمة المالية: أسئلة الإصلاح، وعثرات «أوسلو»

سياسة دولية

- سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية - فنزويلا مثلاً



سياسات

SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies



In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung



سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



مدير التحرير: أكرم مسلم

هيئة التحرير

د. عاطف أبو سيف، د. محمد عودة، د. عبد الله النجار

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني: info@ipp-pal.ps

رام الله (عدد ٤٧) أيلول ٢٠١٩

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: من الفعاليات المطالبة بتعديل قانون الضمان في رام الله.

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٥
- كيفية الحد من الارتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي:
- "الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل" / مسيف جميل مسيف ٩
- انعكاسات مشروع تسوية الأراضي والمياه على بيئة الأعمال في فلسطين/ محمود أبو شنب ٢٠
- واقع الأراضي في قطاع غزة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٩ / عبير بشير ٤٤
- تقدير حجم الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين/ د. محمد أبو عمشة ٥٨
- إخراج شعب عريق من التاريخ والجغرافيا مهمة ترامب المستحيلة/ مهند عبد الحميد ٨٢
- ورشة المنامة.. وصفة لفشل فريق ترامب الهذيان/ محمد هواش ٨٩
- انتفاضة مخيمات لبنان: الفلسطينيين المفيدون والفلسطينيون غير المفيدين/ أنيس محسن ٩٨
- الأزمة المالية: أسئلة الإصلاح وعثرات "أوسلو" (الندوة)/ أعد لها وأدارها: جعفر صدقة ١٠٥
- الموازنة الاثني عشرية بين النظرية والممارسة: حالة الموازنة الفلسطينية/ محمد صلاح الدين ١٢٤
- سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية - فنزويلا مثالا/ عبد الغني سلامة ١٣٤
- قراءة في كتاب "حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة"
- للدكتور نظمي الجعبة/ مراجعة: يوسف الشايب ١٥٢
- المكتبة ١٥٩

الاحتلال، وترجم هذا وقائع معنى غياب السيادة على المعابر والإيرادات والمقدرات، وبين إلى أي مدى هو ضيق هامش الفلسطينيين لبناء سياساتهم وتفعيل إمكاناتهم وتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وبناء أدواتهم وتطويرها، لتصبح قضاياهم المصيرية رهناً بتغيرات تحدث في مجتمع آخر، أو بمعادلات انتخابية إسرائيلية عابرة.

وفي وقت تواصل فيه إسرائيل فرض الوقائع على الأرض، وفيما تحاول أن تغير المفاهيم أيضاً في هجومها على مخصصات أسر الشهداء والأسرى لتفرض قاموساً يطرد هؤلاء من التداول، اختار الفلسطينيون رفض المنطق الزاحف لتجريف ذاكرتهم ومسح

يصدر هذا العدد من فصلية «سياسات»، في ظروف تزداد قسوة؛ إذ يفعل الاحتلال الإسرائيلي أدواته كافة في الضغط على السلطة الفلسطينية، وعلى المجتمع الفلسطيني أيضاً، عبر قرصنته أموال المقاصة، وما تلاها من أزمة عميقة وصلت كل بيت، يحدث هذا في ظل بيئة إقليمية مفككة، ودولية صامتة، وأميركية شريكة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وفي كل ما يتعلق بتصفية المسألة الفلسطينية وتحويلها من قضية لاجئين وتقرير مصير إلى مسألة يمكن حلها في ورشة اقتصادية وبعقلية صفقة تجارية بائسة.

كشفت التبدلات عن انكشاف الواقع الفلسطيني التام أمنياً واقتصادياً أمام

معنى نضالهم الطويل في سبيل حريتهم. من هذه المنطلقات، اختارت «سياسات» أن تضيء، عبر هذا العدد، على جوانب تدرج في سياق الأزمة المالية وبيئتها السيا-اقتصادية، وخلفياتها، والممكنات المتاحة في الهامش الضيق لتوسيعه واستنفاده.

وفي هذا الإطار، يقلّب الباحث الاقتصادي مسيف مسيف صفحات «بروتوكول باريس»، راصداً الخروق الإسرائيلية الواسعة لبنوده، وباحثاً في الكيفيات الممكنة للحدّ من الارتهان الاقتصادي وفرص «الانفكك» الاقتصادي عن إسرائيل.

وتورد الدراسة توصيات عدة في سبيل تحقيق هدف الانفكك، أبرزها تطبيق مقاطعة بضائع المستوطنات وتعزيز المنتج الوطني، والتعامل بالمثل مع الخروق، وتسريع التنمية الإقليمية والمحلية... مشيرة إلى أن الانفكك مفهوم يقتضي التطبيق التدريجي ومساهمة القطاعات جميعها، والبدء بوضع برامج تنموية بعيدة عن تدخلات الاحتلال وقيود البروتوكول ضمن مسار سياسي وطني تدريجي.

في دراسة ثانية، يرصد الباحث محمود أبو شنب مشروع تسوية الأراضي والمياه في فلسطين، ومغزاه الاقتصادي، وما يضمنه من حماية للأرض من التسريب، وما يحله من

نزاعات مجتمعية، وما يقدمه من تصور شامل عن واقع الأراضي ورسم الخرائط الاستثمارية وتوسيع فضاءات الاقتصاد وتسريع عجلته. واستكمالاً لموضوعة الأراضي، تضيء الباحثة عبير بشير في دراسة بانورامية على واقع الأراضي في محافظات غزة، وتدرس خصوصيته وما يعانيه من زحف عمراني، وما استحدثته إدارة حركة حماس من بيع للأراضي الحكومية وتوزيع لها.

وفي العدد أيضاً دراسة بعنوان «تقدير حجم الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين» أنجزها د. محمد أبو عمشة، يتتبع فيها واقع «اقتصاد الظل» في فلسطين بشقيه المشروع وغير المشروع، وأثره السلبي على الاقتصاد، وسبل التعامل معه اقتصادياً وقانونياً.

وفي المقالات تأتي مساهمة الكاتب مهند عبد الحميد تحت عنوان «إخراج شعب عريق من التاريخ والجغرافيا مهمة ترامب المستحيلة»، لتضيء على «ظاهرة ترامب» وما تقوده من انقلاب يميني أميركي على قواعد النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، يبدأ بالموضوع الفلسطيني ولا يقف عنده، فيما يعالج الكاتب محمد هواش «ورشة المنامة» وسياقها ومغزاه، باحثاً عن الأدوات الفلسطينية لعرقلة الحل الاقتصادي المنشود إسرائيلياً وأميركياً.

وفي باب «السياسات العامة»، دراسة تحت عنوان «الموازنة الاثني عشرية بين النظرية والممارسة: حالة الموازنة الفلسطينية»، لمقرر لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي، تراقب مدى الامتثال للتشريعات المالية، وأسباب ما يعترى مرحلة تنفيذ الموازنة من تشوهات.

وفي السياسة الدولية، يراجع الباحث عبد الغني سلامة مستجدات سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية في حقبة ترامب، مرتكزاً إلى النموذج الفنزويلي، ومحللاً أدوات ترامب وخطته المنظمة للتدخل في فنزويلا وعموم القارة، لتكريس الهيمنة على الثروات بما يخدم المصالح الأميركية.

وختاماً، عن القدس، يراجع الصحافي يوسف الشايب كتاب «حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد» للدكتور نظمي الجعبة، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حديثاً.

وفي سياق اهتمامها بالشأن الفلسطيني في الشتات تستضيف «سياسات» مساهمة للباحث أنيس محسن، تتابع مستجدات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحراكهم بعد استهداف هامشهم الضيق للعمل عبر إجراءات وزارة العمل اللبنانية التي تعاملت معهم كعمالة أجنبية غير شرعية، هذا التصعيد المتزامن مع جهود إدارة ترامب لتصفية قضية اللاجئين.

ندوة هذا العدد، أعدها وأدارها الصحافي الاقتصادي جعفر صدقة، واجتمع على طاولتها كل من: وكيل وزارة المالية فريد غنام، والخبير الاقتصادي المحاضر في الجامعة العربية الأميركية نصر عبد الكريم، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت باسم الزبيدي، في نقاش معمق حول الأزمة المالية وملابساتها والظروف المحيطة بها، وسياقها السياسي وعلاقتها بالمشاريع الأميركية، وتداعياتها، وآليات الحكومة وممكناتها في التعامل معها.

كيفية الحد من الارتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول 'باريس الاقتصادي' "الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل"^٢

مسيف جميل مسيف*

الاقتصاديين بتغيير هذا البروتوكول أو تعديله، وبحثوا في معضلة كيفية تقليل التبعية وفك الارتهان عن الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة بعد أن ثبت سوء تطبيق هذا البروتوكول، وقد أفضى ذلك كله في نهاية المطاف إلى تداول مفهوم جديد هو الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل. ويقصد بالانفكاك الاقتصادي هنا، ليس فقط التخلص من قيود بروتوكول باريس أو امتثال إسرائيل لبنود هذا البروتوكول، بل الذهاب إلى أوسع من ذلك عن طريق الاستفادة مما يتيح هذا البروتوكول من حيز السياسات الممكنة، وكذلك اتباع سياسات وتدخلات اقتصادية فلسطينية قابلة للتطبيق في المنظورين القريب والبعيد. من هنا يتبين أن فكرة الانفكاك الاقتصادي

تسعى هذه الورقة إلى الخوض في كيفية بناء الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز مقومات قوته، أو الحفاظ على عدم تراجعها، أو تقليل التشوهات فيه؛ بهدف التوجه نحو الانفكاك الاقتصادي، وذلك على الرغم من وجود إطار مكبل ومقيد لهذا الاقتصاد يتمثل في بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في نيسان عام ١٩٩٤، الذي أنشأ علاقات اقتصادية غير متكافئة، وأدى إلى إحداث تشوهات عميقة في الاقتصاد الفلسطيني.

غني عن الذكر مدى الأرق الذي سببه هذا الاتفاق لكل من القيادة الفلسطينية وصانعي القرار الاقتصادي والخبراء والباحثين الاقتصاديين، فقد نادى العديد من الخبراء

* باحث اقتصادي.

وتقليل التبعية، ولكن في البداية لا بد من إلقاء نظرة تقييمية سريعة على النتائج الاقتصادية التي تمخضت عن باريس الاقتصادي.

نظرة تاريخية تقييمية مقتضبة

ألحقت سلطات الاحتلال عقب احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ الاقتصاد الفلسطيني قسراً باقتصادها من خلال تطبيق عدد من السياسات والقوانين العسكرية، ومن أهمها مصادرة الثروات الطبيعية والسياحية واستغلالها لمصالحها والسماح بالانتقال الحر للعمال الفلسطينيين للعمل في أسواقها كأداة للاستفادة من انخفاض تكاليف التشغيل في تعزيز نموها الاقتصادي واحتواء السكان الفلسطينيين وكبح نشاطات المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدى تردي الأحوال الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وارتفاع الأجور في السوق الإسرائيلية إلى تدفق نحو ثلث العاملين الفلسطينيين للعمل في السوق الإسرائيلية في بداية السبعينيات.^٤ وبذلك ترسخ الارتهان للاقتصاد الإسرائيلي، وما زاد من هذا الارتهان تشديد سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قبضتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تسهيل عبور السلع الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقعيد الروابط التجارية الفلسطينية مع المحيط العربي، إضافة إلى إعاقه تدفق السلع الفلسطينية باتجاه السوق الإسرائيلية وحصرها بشكل كبير في عدد

عن إسرائيل صعبة ولكنها ليست مستحيلة، وأنها لا تنحصر في بروتوكول باريس الاقتصادي على الرغم من أنه يشكل أهم العقبات التي يجب تذليلها لوضع أولى الخطوات على طريق الانفكاك. إلا أنه من غير المعقول والمقبول أن يبقى الاقتصاد الفلسطيني رهينة اتفاقية أبرمت قبل ٢٤ سنة في إطار شبه اتحاد جمركي منقوص ومشوه،^٥ ومن هنا تبرز الحاجة إلى إيجاد ترتيبات جديدة، أو السعي نحو تغيير هذا الواقع من خلال الانفكاك الاقتصادي. هذا كله مع إدراك أن العائق الأساسي أمام النمو الاقتصادي هو الاحتلال.

جدير بالذكر هنا أن إطار بروتوكول باريس الاقتصادي هو إطار سياسي وليس اقتصادياً بحتاً، وذلك بحكم أنه جاء ملحقاً لاتفاقية أوسلو واتفاقية غزة أريحا، وأنه تجنب التطرق إلى الحدود واستعراض عنها بغلاف جمركي استثنائي، أي لا توجد حدود سيادية للفلسطينيين، وأن القرارات الاقتصادية خرجت من يد اللجنة الاقتصادية المشتركة وأصبحت وفقاً للسياسات الإسرائيلية، وبذلك يبقى الإطار السياسي هو الهدف المنشود الذي يؤدي إلى تغيير وانفكاك حقيقي.

انطلاقاً من هذا الواقع، ومن خلال هذا العرض المقتضب يمكن الحكم على نتائج باريس الاقتصادي، مع عرض أهم المقترحات المتعلقة بالسياسات والتدخلات التي تساهم في فك الارتهان

من المساحة الكلية للضفة الغربية (مناطق ج). وقد تضمنت اتفاقية غزة-أريحا ثم الاتفاقية الانتقالية كملحق اتفاقية اقتصادية (بروتوكول باريس) ما يحكم العلاقات الاقتصادية بينهما خلال الفترة الانتقالية.

أكد الاتفاق أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، وذلك يعني حرية حركة السلع وتنقل الأفراد داخل المناطق الفلسطينية، مع حرية الوصول إلى المعابر الإسرائيلية واستخدام المعابر مع الدول العربية- ولكن جاء التطبيق على أرض الواقع مخالفاً للاتفاق، حيث تم فصل الضفة الغربية عن غزة، وفرض حصار اقتصادي على غزة منذ العام ٢٠٠٧. وفي المقابل. فقد شملت هذه الاتفاقية العديد من الجوانب الاقتصادية أهمها:

- ضرائب وسياسات الاستيراد والضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- شحن البضائع ومسؤولية السلطة الفلسطينية على المعابر التجارية ومعابر الأفراد.
- مقاصة الإيرادات من كل ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.
- البنوك والمسائل المالية والنقدية والسياسات ذات العلاقة.
- العمل في إسرائيل والاستقطاعات الضريبية والتأمينات الخاصة ذات العلاقة.

من المواد الخام، والصناعات التقليدية، واستغلال الفلسطينيين في إنتاج سلع عن طريق التعاقد من الباطن. وفي هذا الإطار، أصدرت سلطات الاحتلال العديد من القوانين العسكرية التي تحد من تطور القطاع الصناعي الفلسطيني ومنع إنشاء نظام مصرفي فلسطيني^٥ وفي المحصلة، أدت هذه الإجراءات إلى خلق تشوهات عميقة في الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملموس خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. فهذا النمو نتج بشكل رئيس عن التحويلات المالية للعمال من السوق الإسرائيلية وبعيداً عن النمو الاقتصادي السليم والمرتبط بتراكم رأس المال المنتج ورأس المال البشري.^٦

اندلعت الانتفاضة الأولى في نهاية العام ١٩٨٧ لتعبر عن رفض الفلسطينيين استمرار الاحتلال، وتطلعهم إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي العام ١٩٩٣، تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على إنشاء السلطة الفلسطينية كأحد أهم مخرجات اتفاقية إعلان المبادئ، التي باتت تعرف باتفاقية أوسلو. إذ منحت هذه الاتفاقية، وما تلاها من اتفاقيات (اتفاقية غزة-أريحا والاتفاقية المرحلية واتفاقيات أخرى) الفلسطينيين ولاية إدارية وأمنية على قطاع غزة ونحو ١٨٪ من أراضي الضفة الغربية (ما يعرف بمناطق أ) وولاية إدارية على مناطق ب. فيما أبقت سيطرتها الكلية على نحو ٦٠٪

- نقل المنتجات الزراعية والسيطرة على الأمراض والآفات الزراعية.

ومن المهم الإشارة إلى أن ديباجة هذه الاتفاقية قد أكدت أنها تؤسس لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من تطبيق قراراتهم الاقتصادية بما يتماشى مع أولوياتهم وخططهم التنموية. وعلى الرغم من ذلك، حدت بنود هذه الاتفاقية من قدرة السلطة الفلسطينية على رسم سياسات اقتصادية مستقلة تتماشى مع أولويات الشعب الفلسطيني ومصالحه. فقد أبقت الاتفاقية على نظام الغلاف الجمركي الذي كان سائداً قبل إنشاء السلطة الفلسطينية وحولته من أمر واقع بقوة الاحتلال إلى اتفاق تعاقدي بين الطرفين. وألزمت السلطة الفلسطينية، إلى حد بعيد، بالسياسات الضريبية الإسرائيلية، فيما تركت هامشاً لصياغة السياسات الاقتصادية بحرية في جوانب ضيقة ولعدد محدود من السلع، ضمن ما يعرف بقوائم السلع "أ" و"ب". فمثلاً، ألزمت الاتفاقية السلطة الفلسطينية تطبيق مستوى التعرفة الجمركية الإسرائيلية كحد أدنى وألا تقل ضريبة القيمة المضافة عن نقطتين من تلك المعمول بها في إسرائيل. كما تركت للسلطات الإسرائيلية مسؤولية التفتيش على البضائع وجمع الإيرادات الضريبية عن البضائع عند مرورها عبر المعابر الإسرائيلية. الأمر الذي أفقد السلطة الفلسطينية القدرة على مراقبة الأسواق الفلسطينية وضبط

التسربات المالية الناشئة عن الاستيراد المباشر وغير المباشر،^٧ كما أضحت الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتقلبات الناتجة عن التغيير في السياسات النقدية الإسرائيلية وتغير سعر صرف العملة الإسرائيلية. ناهيك عن تخويل سلطات الاحتلال جمع إيرادات المقاصة وتحويلها للسلطة الفلسطينية وما يتبع ذلك من استخدام هذا التحويل كوسيلة للابتزاز السياسي.

ويعاب أيضاً على اتفاقية باريس، بحسب العديد من الاقتصاديين والمتابعين، أن تطبيقها يعتمد بشكل جوهري على حسن نوايا الطرفين وعدم وجود مرجعية دولية واضحة للفصل في النزاعات المحتملة. وكبديل لتلك المرجعية، نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة اقتصادية فلسطينية إسرائيلية مشتركة لمتابعة تنفيذ بنودها ومعالجة المشاكل ذات العلاقة. كما اشترطت الاتفاقية موافقة سلطات الاحتلال بشكل مسبق على تعديل أي من بنودها. ويبدو أن قبول الفلسطينيين بهذا الاتفاق على عيوبه قد جاء على أمل إنهاء الفترة الانتقالية بعد خمس سنوات كما كان مخططاً والتفاوض على اتفاقية تعكس في جوهرها استرجاع الضفة الغربية وقطاع غزة للسيادة الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

مع اندلاع الانتفاضة الثانية، نهاية العام ٢٠٠٠، توقف عمل اللجنة الاقتصادية واللجان الفرعية المنبثقة عنها، مما ساهم في تعطيل متابعة تنفيذ اتفاقية باريس. فأضحت اتفاقية

خلال العام ٢٠١٧. وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة خلال السنوات السابقة، بسبب الاستيراد المباشر من دول أخرى، فما زالت إسرائيل المزود الأساس للسلع الاستراتيجية كالوقود والكهرباء، والماء، والاسمنت، والأعلاف، حيث تشكل هذه السلع ما يقارب ٥٦٪ من مجمل الواردات من إسرائيل^١. وكذلك على صعيد الصادرات، تشكل إسرائيل الوجهة الأساسية لمنتجات القطاعات الصناعية النشطة كصناعة الحجر، والأثاث، والبلاستيك، والأحذية. هذا إضافة إلى القيود المرتبطة بمسألة التحويلات الضريبية والجمركية. فما زالت السلطة الفلسطينية ترزح تحت رحمة سلطات الاحتلال في تحويل العائدات الجمركية والضريبية واستخدامها كأداة للضغط السياسي، وخير مثال على ذلك احتجاز نحو ٥٠٠ مليون شيكل قبل أيام بحجة الأسرى والشهداء. فالخروج الإسرائيلية لهذا البروتوكول عديدة ومتواصلة، ويمكن الاطلاع على أهمها في الجدول (أ) المرفق مع هذه الورقة. والنتيجة النهائية لمخرجات باريس الاقتصادي، أن الدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية أجمعت على أن أداء الاقتصاد الفلسطيني قد تراجع تراجعاً حاداً في السنوات العشر الأخيرة، حيث زادت الاختلالات الهيكلية وأدت إلى تشوهات اقتصادية متداخلة ومتعددة أضعفت من القدرة الإنتاجية، وقد لخص آخر تقرير لصندوق النقد الدولي عرض في (ماس)

باريس المرجعية التي تحكم العلاقة الاقتصادية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي طوال السنين السابقة وربما في المستقبل المنظور طالما أن فرص إحلال السلام العادل تكاد تكون معدومة. ومن الجدير ذكره، أن القوة الجبرية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي قد فرضت على السلطة الفلسطينية الامتثال لجميع بنود اتفاقية باريس وأعفت نفسها من الالتزام بعدد منها ومن أهمها إعادة تفعيل اللجنة الاقتصادية. فكما تم توضيحه أعلاه، أن أي اقتراح من السلطة الفلسطينية لتعديل بنود الاتفاقية يستوجب موافقة إسرائيلية.

والخلاصة هنا، أنه بدلاً من أن تساهم اتفاقية باريس الاقتصادية في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، ازداد الأمر سوءاً. فقد تعمق الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في عدة مناح بما فيها التشغيل، فبحسب بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام ٢٠١٧، بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل نحو ١٩٪ من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية. ومن الجدير ذكره أن التحويلات المالية من العاملين في إسرائيل تشكل أكثر من ٣٥٪ من فاتورة الأجور لجميع العاملين بأجر (بحسب إحصاءات مسح القوى العاملة لعام ٢٠١٧).

إضافة إلى مسألة التشغيل، فما زالت إسرائيل هي المورد الأساسي للسلع إلى السوق الفلسطينية، لتشكل نحو ٥٥٪ من مجمل الواردات الكلية

بروتوكول باريس من ناحية، وتعزيز مقومات الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى. وفي هذا الشأن فقد أصدر المجلس المركزي الفلسطيني، خلال اجتماعه في شهر آب الماضي، عدة قرارات دعا أحدها إلى الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل على أساس أن المرحلة الانتقالية لم تعد قائمة. عملياً أو واقعياً: إذا لم يكن بالإمكان تحقيق تنمية بوجود الاحتلال، وفي ظل شروط بروتوكول باريس المقيدة، فمن الضروري أن يستند صنع السياسات الاقتصادية إلى (ما هو غير مقيد) الحيز الذي يمكن فيه اتخاذ سياسات اقتصادية وتجارية، بمعنى الاعتماد على نهج تنموي تجاري بما هو متاح من سياسات لها علاقة بالتجارة الخارجية. وهذه السياسات تتمثل في: الاستفادة من القوائم السلعية، الاتفاقيات التجارية، رفع معدلات الجمارك أينما لزم، التركيز على السياسات الصناعية. وكذلك السياسات التجارية والاقتصادية والضريبية الداخلية، وكل ذلك يمكن اعتباره أدوات مهمة ومتاحة للفلسطينيين، فمثلاً سياسة إحلال الواردات ممكنة، وسياسة التوجه للعمق العربي في التجارة أيضاً ممكنة. ومهما يكن الحال المتمثل في ظل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، وغياب السيادة الفلسطينية على المعابر والحدود، وخرق إسرائيل العديد من بنود بروتوكول باريس، فلا بد من إعادة التفكير في هذه المعضلة باتجاه الانفكاك الاقتصادي، وذلك يتم عبر العديد من السياسات والتدخلات الممكنة. وفي

بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١١ ما سبق ذكره حول مظاهر تشوهات الاقتصاد الفلسطيني ودلائله، إذ بين هذا التقرير ما يلي:

- تزايد معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وخاصة في قطاع غزة.
- تزايد عجز الموازنة وتزايد الدين العام وتراجع القدرة المالية للسلطة الفلسطينية وتزايد التسرب المالي الناجم عن سوء تطبيق باريس الاقتصادي.
- تزايد الاعتماد على المنح الخارجية التي أخذت بالتراجع وتركت آثاراً سلبية متعددة على خطط الحكومة الاتفاقية والاستثمارية.
- تشوه بيئة الأعمال في فلسطين وتراجع الاستثمارات.
- بين التقرير أيضاً من خلال التنبؤ بمؤشرات الاقتصاد المستقبلي أنها ستكون أكثر حدة وأكثر بروزاً بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث سيكون هناك تراجع إضافي آخر على هذه المؤشرات نتيجة تدهور الأوضاع في قطاع غزة.
- ومع زيادة التعنت الإسرائيلي والخرق (انظر جدول "أ") والتنصل من الالتزامات الاقتصادية والسياسية وظهور المخاطر المحدقة بفلسطين من تداعيات صفقة القرن، ازدادت الأصوات التي تنادي بالانفكاك الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، وما يستلزمه ذلك من تجاوز بنود

- هذا التوجه يمكن إجمال السياسات والتدخلات التي تساهم في الانفكاك الاقتصادي، بما يلي:
- تطبيق كامل للقانون الصادر عام ٢٠١٠ حول حظر بضائع المستوطنات والعقوبات المترتبة على ذلك، ومنع دخول بضائع المستوطنات كلياً.
 - إجراء مراجعة شاملة لقوائم السلع والكويتا التي نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي، حيث إن هذه الكويتا قد وضعت في العام ١٩٩٤ ولم تعد مناسبة بسبب تغير حجم الطلب على معظم هذه البضائع. ومن جانب آخر فإن بروتوكول باريس يعطي الحق في وضع نسب جمركية أعلى من الإسرائيلية، وإذا ما تم وضع سياسة صناعية حمائية يمكن أن يتم استخدام هذا الهامش.
 - تعزيز المنتج الوطني وتشجيع صناعات جديدة بديلة من خلال سياسة إحلال الواردات، وتوجيه الاستثمار لتلك القطاعات ومن خلال الحوافز الضريبية واستهداف المناطق المحاذية للمستوطنات.
 - الاستفادة القصوى من القوائم السلعية (أ، ب)، وتحديد السلع الممكن توسيعها وتقدير احتياجات السوق الفلسطينية منها.
 - التعامل بالمثل حيال الخروق الإسرائيلية للاتفاقيات مع الأخذ بالاعتبار توافر البدائل الوطنية.
 - تكثيف الجهود لمحاربة التهريب، وخاصة في المنطقة "ج"، والعمل على إعادة صياغة القوانين الرادعة وتوفير الأمانات والأدوات التي تساعد في مكافحة. وتحديد السلع التي تخضع للجمارك وضريبة الشراء والتركيز عليها في محاربة التهريب، واعتبار كل سلعة لا تخضع لضريبة الشراء وتدخل السوق الفلسطينية سلعة مهربة.
 - توسيع القاعدة الضريبية وتحسين سبل الجباية، وإعادة النظر في السياسات الضريبية الموائمة لمستوى الاقتصاد الفلسطيني.
 - حشد الدعم الدولي حول تسهيلات التجارة الفلسطينية بالوسائل الممكنة كافة، والتوجه إلى الشركاء التجاريين في المساعدات الفنية والإدارية واللوجستية التي تعزز من حركة التجارة الفلسطينية. وهذا يتطلب أيضاً تفعيل مجلس الصادرات الفلسطيني وتنفيذ إستراتيجية التصدير التي تم اعتمادها من الحكومة.
 - إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية وتوفير الدعم والإعانات له، والتوجه نحو إنشاء صندوق آخر للاستثمارات المشتركة مع القطاع الخاص وإعطاء تسهيلات استثنائية

- للمشاركة في هذا الصندوق.
- تطوير أنظمة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة لتعزيز المنافسة وكسب ثقة المستهلك الفلسطيني، وذلك ضمن سياسة صناعية هادفة تعتمد النهج الانتقائي للسلع المستهدفة. مع الرقابة على الأسعار وضمان عدالة المنافسة.
- تشجيع الاستيراد المباشر بوسائل عملية من خلال الدعم أو سياسة صناعية وتجارية، بهدف تقليص الاستيراد غير المباشر، حيث يلجأ عدد من المستوردين الفلسطينيين للاستيراد من خلال مستوردين إسرائيليين مما يحرم الخزينة الفلسطينية من الضرائب والجمارك المستحقة على تلك البضائع.
- المضي قدماً في تسريع العمل على التنمية الإقليمية والمحلية لتصبح حيز التنفيذ، ووضع الخطط المتعلقة بالأقاليم وتنميتها بناء على تقسيم مدروس.
- زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة والبدء بتحضير بنية تحتية لاستيراد الطاقة من الأردن ومصر وتنسيق ذلك معهما من أجل توفير متطلبات الاقتصاد الفلسطيني من مشتقات البترول، حيث تستورد السلطة الفلسطينية ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار شهرياً من إسرائيل.
- تكثيف الحملة على الصعيدين المحلي والدولي بهدف الحد من قدرة المستوطنات ومنع خدمة اقتصاد المستوطنات، وهذا يتم عبر دعم حركة المقاطعة العالمية بشكل رسمي أو غير رسمي، وشن حملة عالمية جديدة وخاصة أن أوروبا لا تعترف بهذه المنتجات.
- والخلاصة هنا، أن هناك عدداً وثيراً من السياسات والتدخلات الممكن تطبيقها فلسطينياً للإسهام في التوجه نحو الانفكاك الاقتصادي، وليس بالضرورة التوقف عند فكرة انتظار موافقة إسرائيل على تعديل أو تغيير اتفاق باريس الاقتصادي، لأنه يعتبر جزءاً من المشكلة وليس كل المشكلة، فالمشكلة الأساسية في الاحتلال، وأيضاً يجب عدم الاستسلام إلى فكرة أننا محتلون ولا يمكن إجراء تغيير بسبب الاحتلال، فهناك نافذة يمكن استغلالها في البناء الاقتصادي وتسهم في النضال الاقتصادي ضد الاحتلال.
- فالانفكاك الاقتصادي مفهوم يتم تطبيقه تدريجياً وبخاصة إلى مساهمة الجميع القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين، ولن يتم بشكل فني أو مجرد وضع شعارات، بل بحاجة إلى قرارات جريئة من مختلف الأطياف. والبدء بوضع برامج تنموية محلية بعيدة عن تدخلات الاحتلال وقيود باريس الاقتصادي، وضمن مسار سياسي وطني يتم تنفيذه تدريجياً.

جدول (أ): قائمة الخروق الإسرائيلية لاتفاقية باريس الاقتصادية

المادة في بروتوكول باريس	فقرة رقم	الخروق الإسرائيلية للمواد
المادة الثانية: اللجنة الاقتصادية المشتركة	١,٢,٤	اللجنة غير مفعلة منذ العام ٢٠٠٠، حيث لم تعقد أي اجتماعات باستثناء اجتماع واحد في العام ٢٠٠٩ لم ينتج عنه شيء.
	٢,٣,٤,١٦	لم تتم مراجعة قوائم السلع A1, A2 & B إلا مرة واحدة أو آخر العام ١٩٩٧ في اجتماع للجنة الاقتصادية في حينه ولم تتم مراجعتها وتعديلها بعد ذلك أبداً.
	٦	لم تلتزم إسرائيل بالتزاماتها كعضو في اللجنة بالتشاور مع الفلسطينيين وإعلامهم قبل إجراء أي تعديلات أو تغييرات على سياسة الاستيراد الإسرائيلية أو معدلات التعرفة التي تؤثر على الفلسطينيين.
المادة الثالثة: ضرائب وسياسات الاستيراد	٨	لم يتم التوصل لأي اتفاق حول قواعد المنشأ لأن اللجنة الفرعية المشتركة لم تجتمع نظراً لعدم رغبة الإسرائيليين بتغيير الوضع القائم.
	١٢	عدم اعتراف إسرائيل بشهادات المقاييس الفلسطينية وعلامات المطابقة وحرمان السلطة الوطنية الفلسطينية من حقها في وضع سياسة خاصة بها لمنتجات البترول.
	١٣	- إغلاق إسرائيل جسر دامية (جسر الأمير محمد) على نهر الأردن بين الضفة الغربية والأردن.
	١٤	- تواصل إسرائيل حرمان السلطة الفلسطينية من حقها بالسيطرة الكاملة على تنفيذ سياسة الاستيراد الخاصة بها على المعابر الحدودية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة. - تمنع السلطات الإسرائيلية وجود مسؤولي الجمارك الفلسطينية على جسر الملك حسين. - إغلاق إسرائيل معبر رفح منذ العام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠.
	١٠	ممارسة التمييز العنصري ضد المستوردين والمخلصين الفلسطينيين، مما ينتج عنه تأخير المعاملات وتكاليف إضافية.
		توقف البنوك الإسرائيلية عن رقد البنوك في قطاع غزة بالأوراق النقدية بعملة الشيكال منذ العام ٢٠٠٧ ولغاية الآن، وتشديد القيود المفروضة على تحويل الأموال من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. يشكل وقف عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة أحد أهم المعوقات أمام إصدار عملة فلسطينية وطنية.

<p>لم يلتزم الجانب الإسرائيلي بتحويل الفائض النقدي بعملة الشيكل في السوق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية. في ٢٠١١ سمح البنك المركزي الإسرائيلي بتحويل مبالغ محدودة من البنوك الفلسطينية (١٢٠) مليون شيكل شهرياً.</p>	١٤,١٥	<p>المادة الرابعة: المسائل المالية والنقدية</p>
<p>جمدت السلطات الإسرائيلية عائدات المقاصة في عدة مناسبات، وهي بذلك تكون قد خرقت بنود اتفاق باريس الاقتصادي، وانتهكت مبادئ التحويل المالية، واستخدمت قوتها كسلطة محتلة لفرض إجراءات تعسفية (أو لممارسة ضغط سياسي) على السلطة الفلسطينية.</p>	٥	<p>المادة السادسة: الضرائب غير المباشرة وسياسة الواردات</p>
<p>فرضت إسرائيل قيوداً تعسفية على حركة العمال وتنقلهم بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.</p>	١	<p>المادة السابعة: العمل</p>
<p>- فرضت إسرائيل العديد من القيود على الصادرات الزراعية الفلسطينية وأعاقت دخول المنتجات الفلسطينية إلى إسرائيل، إما بذرائع أمنية وإما فنية، بينما تدخل المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بشكل حر ودون قيود. في بعض الحالات، تقوم الجهات الإسرائيلية بعمليات تفتيش مكثفة للمنتجات الفلسطينية وتأخيرها على الحواجز قبل إدخالها مما قد يؤدي إلى تلفها قبل وصولها للسوق الإسرائيلية. تنتهك إسرائيل ١٠ بنود من أصل ١٧ في هذه المادة.</p> <p>- تطبق إسرائيل معايير مختلفة للنباتات والحيوانات والمنتجات الحيوانية والبيولوجية عن تلك التي تعتمدها أو توصي بها المنظمات الدولية ذات العلاقة، مما أوجد عوائق تجارية بين الطرفين من جهة وبين الفلسطينيين وبقية العالم من جهة أخرى فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية.</p> <p>- تسعى إسرائيل جاهدة لمنع دخول منتجات الألبان واللحوم الفلسطينية إلى القدس الشرقية، التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة والأسواق الإسرائيلية.</p>		<p>المادة الثامنة: الزراعة</p>
<p>- لا تزال السلطات الإسرائيلية تسيطر على المواقع الأثرية والمعالم السياحية في الضفة الغربية، وتقوم بتطويرها والترويج لها على أنها مواقع إسرائيلية كونها تقع في المنطقة "ج". مثال على ذلك موقع جبل الفريديس (هيروديون) في بيت لحم، السامري الصالح في الخان الأحمر، وموقع المعمودية (المغطس) في نهر الأردن.</p>	٢	<p>المادة العاشرة: السياحة</p>

تمنع إسرائيل الحافلات التابعة لشركات النقل السياحي الفلسطيني من دخول المناطق الإسرائيلية.	-	٤,٦	
لا تعترف السلطات الإسرائيلية برخصة عمل الأدلاء السياحيين ولا تمنحهم تصاريح لدخول إسرائيل.	-	٧	
نتجت خروق هذه المادة عن عدم اعتراف إسرائيل بالقوانين الفلسطينية وتطبيقاتها، بالإضافة إلى عدم التزامها بمسؤولياتها كما ينص عليها بروتوكول باريس وخاصة في المنطقة "ج".	-	٣,٤,٥,٦,٧,١٠	المادة الحادية عشرة: قضايا التأمين

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ٢٠١٨

الهوامش

- ٤ National Accounts of Judea, Samaria and Gaza area 1968-1986. Israel Central Bureau of Statistics.
- ٥ Diwan. I and Shaban. R (1999)«Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition». MAS and the World Bank, Washington D.C.
- ٦ Aron. A and Weinblatt. J (2000)«Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine».Ben-GurionUniversity of the Negev, Israel. Photocopied.
- Dessus. S (2004) «A Palestinian growth history, 1968-2000». Journal of Economic Perspectives, 19: 447-69.
- ٧ <https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1034>
- ٨ مصدر بيانات الاستيراد من إسرائيل هو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- ١ يتكون البروتوكول من ١١ مادة يتفرع منها ٨٣ بنداً، وتشتمل على الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية والتأمين والضرائب وسياسات الاستيراد، والسياسات المالية والنقدية، إلخ. المادة الثالثة والخامسة والسادسة تتناول السياسات الاقتصادية وتنظيم العلاقات التجارية والسياسات الضريبية.
- ٢ استفادت هذه الورقة من عدة مراجع، ومن جلسة طاولة مستديرة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠١٨.
- ٣ هذه المعضلة تتفاقم عبر الزمن وحتى يومنا هذا. وما يدل على ذلك الدراسات والتقارير الدولية الصادرة من (ماس) والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والائكتاد، وغيرها.

انعكاسات مشروع تسوية الأراضي والمياه على بيئة الأعمال في فلسطين

محمود أبو شنب*

مقدمة

الكامنة في الأرض الفلسطينية اقتصادياً وحفاظاً عليها من المصادرة والاستيلاء، ولتحسين بيئة الأعمال، وجدت الحكومات المتعاقبة أن تسوية الأراضي والمياه مشروع استراتيجي يسهم في تحقيق متطلبات بناء اقتصاد الدولة بمختلف جوانبه، وهذا كان ظاهراً في أجندة السياسات الوطنية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) "المواطن أولاً" على أن يتم إنجازه بحلول العام ٢٠٢٢. تعتبر سياسة إدارة الأراضي واستخدامها جزءاً أساسياً من قضايا التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في مختلف دول العالم. فالنفاذ إلى الأرض أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية،

تمثل الأرض جوهر الصراع، وتحكم دولة الاحتلال سيطرتها وسيادتها عليها، وتحرم الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية الواقعة في المناطق المسماة (ج)، وتقدر خسارتهم السنوية جراء ذلك، وفق تقرير البنك الدولي بـ ٣,٤ مليار دولار، مما جعل أغلب النشاط الاقتصادي يتركز في المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد أقفلت هذه المناطق أمام إمكانية استيعاب أنشطة استثمارية إستراتيجية، وتحقيق نمو اقتصادي قادر على امتصاص احتياج الدولة واقتصادها ومتطلباتهما، وبحثاً عن الفرص

* باحث في السياسات العامة.

استهلال

تواجه الكثير من البلدان مجموعة مشتركة من التحديات التي يجب إيجاد حلول لها تتناسب مع ظروف كل بلد: (١) الأطر القانونية والتنظيمية غير المكتملة أو التي عفا عليها الزمن. (٢) التصنيفات الجامدة لحيازة الأراضي التي لا تعبّر عن التقاليد المحلية العرقية والثقافية والقانونية. (٣) تشتت المسؤوليات بين مختلف المؤسسات وتداخلها. (٤) تكنولوجيا عفا عليها الزمن تجعل ترسيم حدود الأراضي وتنظيم أوضاعها وتسجيل ملكيتها عملية طويلة وباهظة التكاليف. (٥) ضعف تكامل أنظمة معلومات الأراضي ذات الصلة. (٦) محدودية قدرة بعض فئات السكان على الوصول إلى الخدمات الحيوية لإدارة الأراضي ومنها حل المنازعات. (٧) عدم كفاية الآليات التي تكفل الشفافية والإدارة الرشيدة ومشاركة المواطنين وحق الرجوع في مختلف مراحل إدارة الأراضي من ترسيم الحدود إلى تسجيل الملكية وإنفاذ القوانين.^٢

وللحصول على أفضل النتائج في تحديث أنظمة إدارة الأراضي يجب على الحكومات في أغلب الأحيان القيام بالاستثمارات العامة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، فإن توفير الوضوح القانوني بشأن حدود أراضي الشعوب الأصلية والمناطق المحمية يجب أن تصاحبه مشاورات شاملة وجادة مع الفئات المتضررة، وتدعيم

فالأرض عنصر من عناصر الإنتاج ومصدر للثروة سواء للأفراد أو الدول. وتأتي القضايا المرتبطة بالأرض وإدارتها واستخداماتها ضمن اهتمام مختلف الأطراف سواء المواطنين أو المستثمرين المحليين والأجانب أو الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية أو القطاع الخاص والمجتمع المدني.^١

تهدف الدراسة إلى معرفة انعكاسات مشروع تسوية الأراضي والمياه على بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري في فلسطين، وتحسين تصنيفها في التقارير الدولية ذات الصلة، من خلال اتباع المنهج التحليلي الوصفي، وتسلط الضوء على المناطق الصناعية (جنين، ترقوميا) للوقوف على إجراءات تسوية أراضي في تلك المنطقتين وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إنجازهما وفق الفترة الزمنية المحددة. واستندت الدراسة البحثية بالاعتماد على مراجعة الدراسات والتقارير ذات الصلة بتنمية وإدارة الأراضي بمختلف مكوناتها، والمقابلات البحثية مع الجهات المختصة، علاوة على تجارب دولية في هذا المجال. وتفترض الدراسة أن إنجاز مشروع تسوية الأراضي والمياه، يحسن بيئة الأعمال ويعزز من فرص جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويخفف من مخاطر الاستثمار، مما ينعكس إيجاباً على نمو الاقتصاد الفلسطيني.

أجمعت معظم الأدبيات على أن توفير بيئة مناسبة للاستثمار يتطلب وجود مجموعة من المحددات وهي على النحو الآتي:

- الشروط الاقتصادية: ويشمل ذلك حجم الأسواق ومستويات الدخل والاستقرار الاقتصادي والنفاز للأسواق المجاورة، والموقع الجغرافي وتوافر الموارد الطبيعية، إضافة إلى الموارد البشرية المؤهلة.^٥

- السياسات الحكومية: تتضمن توجهات الحكومة واستراتيجياتها تجاه القطاع الخاص عبر تشجيع الملكية الخاصة والاستقرار والوضوح في التوجهات والسياسات وتبسيط إجراءات الدخول والخروج من السوق ونظام تمويل فعال والدعم الممنهج للمشاريع الصغيرة.

حدد تقرير الاستثمار العالمي مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية تتطابق مع العوامل السابقة وتضيف إليها، وهذه المؤشرات تتمثل في جاذبية الأسواق وتوافر أيدي بأجور منخفضة ومهارات عالية، إلى جانب الموارد الطبيعية، وخدمات البنية التحتية، وآليات عادلة وفعالة للنزاعات علاوة على فعالية الأنظمة الضريبية والبيئة القانونية.^٦

أساليب الرصد والمتابعة وإنفاذ القوانين، وتغيير حوافز الاستثمار على المستوى المحلي. وبالمثل فإن توفير صكوك ملكية الأراضي قد يساعد على تحسين حوافز صغار المزارعين وأرباب العمل الحر للاستثمار، لكن يجب أن تكون برامج الائتمان متاحة ويسهل الحصول عليها.^٢

ويبرز مبدآن من مبادئ سياسة حياة الأراضي في إطار السعي لتحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء:^٤

١. أهمية ضمان الحياة. إن ضمان

حقوق حياة الأراضي (سواء من خلال تسجيل صكوك الملكية أو الاستخدام العرفي السائد) والقدرة على الاعتماد على السلطات المحلية أو الوطنية لإنفاذ تلك الحقوق أمر ضروري للحفاظ على وسائل كسب العيش وصون الاستقرار الاجتماعي وزيادة الحوافز للاستثمار والاستخدام المستدام والمنتج للأراضي.

٢. الحصول على الأراضي وجواز نقل

الحقوق. إن السماح إلى حد ما بنقل حقوق الأراضي حسب ظروف كل بلد ونظام الحياة فيه يتيح للمعتمدين القدرة على الحصول على الأرض من خلال أسواق البيع والاستئجار أو من خلال نقل الملكية العامة ويعزز الحوافز للاستثمارات المنتجة.

مفهوم تسوية الأراضي والمياه

وفقاً للمادة (٢) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢، يقصد بعبارة تسوية الأراضي والمياه تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض أو المياه أو حق منفعة فيها أو أي حقوق بها^٦ قابلة للتسجيل. ووفقاً للمادة (٣) من القانون نفسه، تتناول تسوية الأراضي والمياه جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق منفعة في الأراضي والمياه الكائنة في (الضفة الغربية) سواء كان هذا الحق معترفاً به أو متنازعاً عليه.

إجراءات التسوية، وهي تحديد المنطقة (حوض أو مجموعة أحواض) ستقوم دائرة تسوية الأراضي والمياه بإصدار أمر التسوية، استناداً للمادة رقم (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه، محددًا في منطقة التسوية، وإعلان التسوية، وتبليغ أهالي المنطقة بموعد بدء العمل في المناطق المحددة في أمر التسوية.^٧

وهناك فرق بين التسوية والتسجيل المجدد: فبينما تتم التسوية على نفقة الدولة والمنطقة واسعة (كأراضي قرية معينة) بأن يتم مسح وحسم كل النزاعات التي تثور حول الأراضي في تلك المنطقة وإصدار سندات بأسماء مالكيها أو المتصرفين فيها، يتم التسجيل المجدد لقطعة معينة باسم شخص أو أشخاص معينين وعلى نفقتهم.

خلفية

الإطار التشريعي:

يسري في الأراضي الفلسطينية نحو ٢٦ تشريعاً تتعلق بأعمال التسوية وتسجيل الأراضي، وهذه التشريعات موروثه من السلطة العثمانية والإنجليزية والأردنية التي حكمت الأراضي الفلسطينية في القرون الماضية، وهناك إلى جانب هذا سجلات أملاك وصفقات بيع وشراء من الفترات الثلاث^٨. وحسب رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه موسى شكارنة فإن هناك أكثر من ١٤٩ قانون أراض، وأكثر من ٢٠٠٠ أمر عسكري في موضوع الأراضي، وهذه القرارات والقوانين تتعارض أحياناً، علاوة على أنها قديمة وحتى المصطلحات المتضمنة فيها قديمة لذلك نحن بحاجة إلى قانون أراض عصري يلبي متطلبات المرحلة الحالية.^٩

الحكم العثماني:

أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من القوانين، ذات الصلة بإدارة الأراضي منها قانون للأراضي عام ١٨٥٨، ثم تبع ذلك إصدار العديد من القوانين اللاحقة فقد أصدرت لائحة تعليمات بحق سندات الطابو عام ١٨٥٩م ثم نظام الطابو في العام نفسه، ثم إعلان قانون الطابو عام ١٨٦١، وملحق نظام الطابو عام ١٨٦٧، ونظام تملك الأجانب عام ١٨٦٩، وبموجب هذا القانون. قسمت أراضي الدولة

الانتداب البريطاني:

من أهم القرارات التي صدرت في فترة الانتداب قرارٌ منع المعاملات المتعلقة بملكية الأراضي الأميرية، ووقفها خاصة، فأغلقت بناءً على ذلك دوائرُ تسجيل الأراضي.^{١٤} وأصدرت السلطات البريطانية قانون تسوية حقوق الملكية والأراضي رقم (٩) لسنة ١٩٢٨، بهدف ترسيم حدود الأراضي المملوكة للدولة العثمانية السابقة التي آلت لسلطة الانتداب فيما بعد وتوضيحها، وتثبيت ملكية الأراضي باسم أصحابها وإزالة الشيوخ لتسهيل عمليات المتاجرة بالأراضي وانتقال ملكيتها بين الأفراد. لكن الشكوك العامة بالغايات السياسية الخبيثة لسلطات الانتداب أدت إلى حدوث اختراقات مهمة في مجال زيادة مساحة الأراضي المسجلة.^{١٥}

أصدرت حكومة فلسطين في العام ١٩٢٦ قانون تسوية ملكية الأراضي لإتاحة الفرصة أمام تحديد صك ملكية الأرض. كان الإجراء المتبع آنذاك يقضي بتسجيل الأرض المفروزة (ملكية فردية) والمشاع (ملكية مشتركة) باسم المالك بشكل كلي أو على أساس الحصص، حسب الحالة. أما الأراضي الأخرى فتُعامل بطرق أخرى.^{١٦}

قوانين الأراضي في العهد الأردني:

صدرت في هذه الفترة العديد من القوانين التي نظمت موضوع الأراضي، ومع ذلك بقي قانون تسوية الأراضي والمياه - الذي صدر بتاريخ (١٩٣٣) وأرسى قواعد ثابتة للملكية

العثمانية إلى خمسة أقسام وهي الأراضي المملوكة، الأراضي الأميرية، الأراضي الموقوفة، الأراضي المتروكة، الأراضي الموات.^{١١}

هدفت الدولة العثمانية من هذه القوانين لإحكام سيطرتها على الأرض، وتأكيد حقها فيها في وجه القوى المحلية وبقايا الإقطاع، وحتى تكتمل سيطرة الدولة على الأرض؛ أصدرت العديد من القوانين اللاحقة لقانون الأراضي التي تعدُّ مكملة له؛ فأصدرت عام ١٨٥٩ لائحة تعليمات بحق سندات الطابو وقانون الطابو ١٨٦١ وملحقاته عام ١٨٦٧،^{١٢} كما هدفت هذه القوانين لزيادة حصيلة الضرائب على الأراضي والمزارعين، وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٤٨٪ فقط من سجلات الأراضي تلك كانت تعكس المساحة الحقيقية للأراضي آنذاك، وقد أدت تلك الإجراءات في المحصلة إلى تركيز ملكية الأراضي بأيدي عدد قليل من العائلات وكبار الملاك.

"وبرزت خلال عهد الانتداب مشكلة خطيرة تتعلق بتملك الأراضي. فخلال العهد العثماني كانت ملكية الأرض تتحدد بسند تمليك (كوشان)، أو حجة، لكن حدود الأرض كانت وصفية فقط، أي أنها تتعين بحدود الأرض المجاورة أو بمعلم طبيعي، كواد مثلاً. ولم يكن ذلك ليمثل أي مشكلة كبيرة للفلسطينيين، فقد كان سكان القرى يعرفون جيداً حدود أراضيهم التي كانوا يزرعونها عاماً بعد عام.^{١٣}

كل تعليمات في القانون تحظر عقد صفقة في الأراضي إثر صدور أمر التسوية، تنتقص من مدة صفقة كما ذكر، تمنح، تشتت أو تعلق أي إجراء كان في شؤون الأراضي أو المياه إثر صدور أمر التسوية، سواء أكان إجراء اتخذ في محكمة أم رقم إجراء لم يتخذ في محكمة".^{١٩} ما يعني أن السبيل المتوافر حالياً للحصول على سند تسجيل في قطعة أرض (لم تتم تسويتها) هو أن يتم تسجيلها تسجيلاً مجدداً وفقاً لقانون تسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (٦) لسنة ١٩٦٤، وتعديلاته، إضافة إلى أعمال التسوية التي تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق التي لم تتم تسويتها بعد والخاضعة لسيطرتها.^{٢٠}

السلطة الوطنية الفلسطينية:

بالرجوع إلى التشريعات التي نشرت في الجريدة الرسمية الفلسطينية "الوقائع الفلسطينية"، وقد صدر أول عدد منها بتاريخ (٢٠/١١/١٩٩٤م). يلاحظ أنها تركز على عدة أمور أساسية في الدولة، ومن أهمها الأراضي؛ حيث انتقلت إدارة سلطة الأراضي للسلطة الفلسطينية، ونقلت بعض السجلات الخاصة بالأراضي إلى سيطرة الفلسطينيين، وبذلك تم إنشاء سلطة الأراضي بموجب مرسوم (٢) صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ (٥/٦/٢٠٠٢)، التي كانت تابعة إلى وزارة العدل، ودوائر المساحة (٣) إلى أن تم أخيراً

وأعطى للقيد قوة ثبوتية مطبقة لا يجوز الطعن بها أمام المحاكم - ساري المفعول إلى أن صدر قانون التسوية رقم (٩) لسنة ١٩٣٧، الذي بقي سارياً حتى صدور أول قانون تسوية الأراضي والمياه في العهد الأردني الذي يحمل رقم (٤٠) لسنة (١٩٥٢) الذي يعمل على بيان إجراء التسوية في الأراضي من جداول ادعاءات وحقوق وإجراءات أخرى عديدة، ولا يزال هذه القانون سارياً في الضفتين الغربية والشرقية، إذ لا يميز بين أنواع الأراضي وأصنافها عند الادعاء بالحقوق. كما صدرت قوانين أخرى منها تسجيل الأراضي غير المنقولة رقم (٦) لسنة (١٩٦٤)، وما يؤخذ على هذا القانون أنه لم يسجل إلا ما يقارب ثلث الأراضي وترك ثلثي الأراضي، فقد كان يشترط لقبول التسجيل المجدد ألا يكون قد جرى تسجيلها في السابق سواء بموجب قيود تركية أو إنجليزية منعاً للازدواجية في التسجيل.^{١٧}

الاحتلال الإسرائيلي:

تقدر نسبة الأراضي التي كانت قد تمت تسويتها وقت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ بثلاث مجموع أراضي الضفة الغربية. وفي العام ١٩٦٨ أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً بوقف جميع عمليات تسوية الأراضي في الضفة الغربية.^{١٨} ونص على أنه "يعطل مفعول أي أمر تسوية وأي إجراء اتخذ بموجب أمر التسوية، ويلغى مفعول

بناء على خرائط مساحة تبين بوضوح حدود الأرض المقيدة بالسند، كانت الكواشين تصدر دون خرائط، وإنما يتم تحديد الأرض بالمعالم الطبيعية- كالصخور والأشجار... التي ربما زالت أو تغيرت بمرور الزمان، وقد ترتب على ذلك أيضاً أن صدرت كواشين لا تعكس المساحة الحقيقية للأراضي المقيدة فيها، وذلك لأن أصحابها المتصرفين بها أرادوا التهرب من دفع الضرائب عنها.^{٢٤}

يعد سند التسجيل قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس، فلا يجوز الطعن فيها، ولو عن طريق التزوير والغش: من الطبيعي أنه لا يتم قيد اسم شخص على صحيفة العقار(السجل الجديد الذي تم فتحه) إلا إذا كان اسمه قد أدرج في جدول الحقوق النهائي المصادق عليه، من محكمة التسوية. وعليه، ووفقاً للمادة (٢/١٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ فإنه - وبعد أن تتم معاملة التسجيل في دائرة الأراضي - لا يحق لأي محكمة أن تسمع أي اعتراض على صحة قيود ذلك، ويعد هذا بذاته استثناء على حكم المادة (٢/١٦) المذكورة خطأ مادياً، ودون المساس بأي حق من الحقوق التي أقرت نتيجة أعمال التسوية والقيود التي انبثقت عنها، فإن الخطر المنصوص عليه في المادة (٢/١٦) من قانون التسوية لا يسري على هذه الدعوى. وعليه، وبعد انتهاء أعمال التسوية، تختص المحاكم

فصلها) عن هاتين الوزارتين، وأصبحت تابعة لمجلس الوزراء الفلسطيني.^{٢١}

سعت السلطة إلى تشجيع عملية تسجيل الأراضي وقامت في سبيل ذلك تخفيض رسوم تسجيل الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ٥% إلى ١% كما تم في قرار رئاسي تعديل رسوم تسجيل الإرث.^{٢٢}

بدئ العمل على تنفيذ التسوية مع نهاية العام ٢٠٠٦ بحسب ما قاله القاضي شكارنة (في قراوة بني زيد وجزء صغير من بيتونيا كمناطق تجريبية بتطويب ٧ آلاف دونم، وفي منطقة دورا/الخليل بتسوية ١٨٠ ألف دونم، وكانت عمليات التسوية تتم بصورة بطيئة ومتعثرة ولم تلب الطموحات الفلسطينية). وحالياً تتولى هيئة تسوية الأراضي والمياه أعمال التسوية، والتي تم إنشاؤها بموجب القرار بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢.^{٢٣}

تجدر الإشارة إلى أن السند الرسمي في عهد الدولة العثمانية، وهو ما يسمى الكوشان، يختلف عن السندات التي تصدرها اليوم دوائر تسجيل الأراضي بعد أن تمت تسوية" (بعض الأراضي) في الضفة الغربية، من سلطات الانتداب البريطاني، وبعدها من السلطات الأردنية. وفي الكوشان يتم تسجيل اسم الشخص المتصرف في الأرض وليس قسيمة الأرض ذاتها. فبينما تم إصدار السندات اليوم من دوائر الأراضي

النظامية بفصل أي نزاع يقع بين الفريقين بشأن عقد منظم بينهما.^{٢٥}

هيئة تسوية الأراضي والمياه:

تتولى هيئة تسوية الأراضي والمياه، مهام أعمال التسوية، وهي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أهدافها التي شكلت بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦م، بهدف تسجيل وتوثيق وحل جميع المسائل والخلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو تملك أو منفعة وأي حقوق أخرى قابلة للتسجيل في الأرض والمياه. وللأهمية البالغة لمشروع التسوية من جميع النواحي سواء الوطنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.^{٢٦}

تهدف الهيئة إلى تثبيت حقوق الملكية ومسح الأراضي كافة وملكيته وتشريعاتها والقوانين الخاصة بها، وتسجيلها وحل الخلافات والنزاعات القائمة عليها، ورفد البلديات والمجالس المحلية والقروية بمتخصصين في مجال الأراضي والمساحة، لمتابعة معاملات الأراضي وكل ما يتعلق بها، والحد من المنازعات والخلافات في قضايا الأراضي ومساحتها من خلال العمل على تطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات ذات الصلة، ومقاومة المخططات الإسرائيلية في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال التعامل مع القوانين والأنظمة والتشريعات التي من شأنها حماية الأرض الفلسطينية.^{٢٧}

الوضع الراهن لأعمال التسوية:

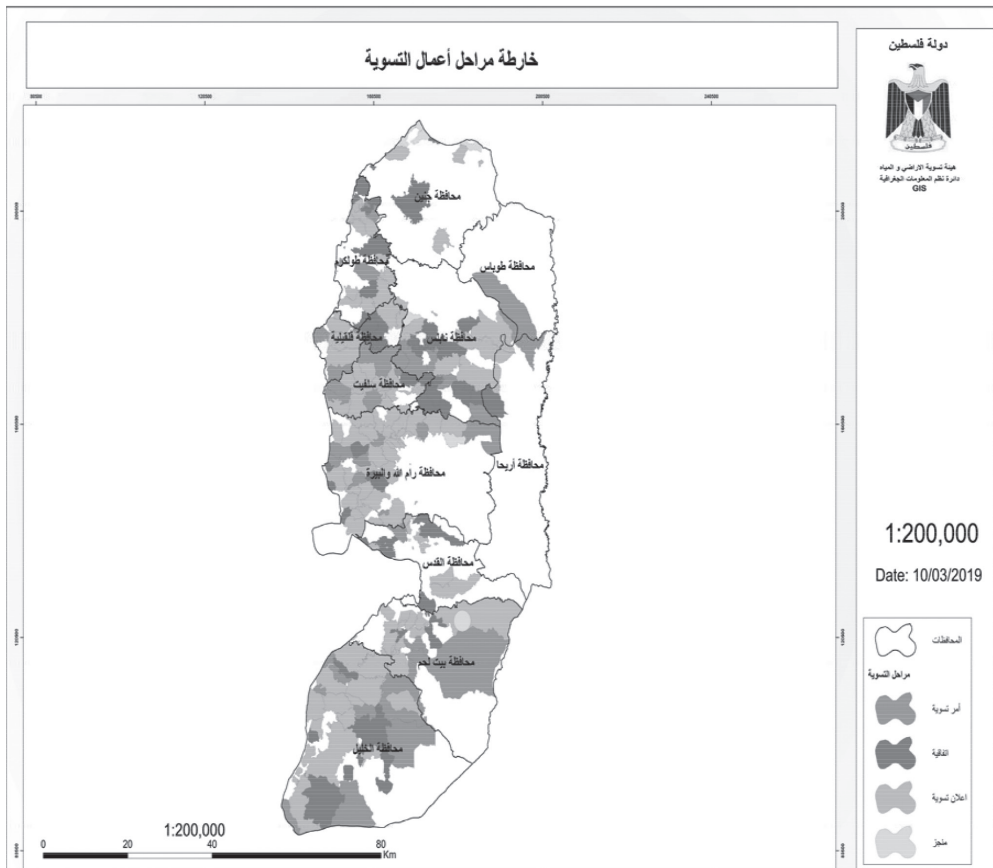
تستند عملية تسوية الأراضي والمياه إلى قانون تسوية الأراضي والمياه الأردني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢، وبموجبه يعتبر أراضي دولة فلسطين وحدة واحدة، وليس وفق التصنيفات المسماة (أ) و(ب) و(ج)، وتستهدف جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق المنفعة في الأرض والمياه سواء أكان هذا الحق معترفاً به أو متنازعاً عليه. بلغ مجموع المساحات المنتهية فيها أعمال التسوية من منتصف العام ٢٠١٦ وحتى نهاية العام ٢٠١٨ (٢١٤ ألف دونم) وتم إنهاء أعمال التسوية في ١٣٥ ألف دونم من مجموعة أراضي الضفة الغربية في العام ٢٠١٨، ومن المناطق التي انتهت فيها أعمال التسوية في العام ٢٠١٨ محافظة نابلس- صرة، محافظة القدس - الجديرة، محافظة الخليل- بيت كاحل، محافظة بيت لحم- الكركفة، محافظة رام الله والبيرة - الطيرة، والبيرة، محافظة جنين- الطيبة، عربونة، زبوبا.^{٢٨}

أصدرت هيئة تسوية الأراضي والمياه في العام ٢٠١٨ (٥١) أمر تسوية، ليصبح مجموع أوامر التسوية الصادرة (١٦١) أمر تسوية موزعة على جميع محافظات الوطن، وصدر ١٢٧ إعلان تسوية.^{٢٩} أما المناطق التي لم تنجز فيها التسوية بشكل كامل فتبلغ مساحتها ١٠١ كم^٢ أو ٣٪ تقريباً من المساحة التي تحتاج إلى تسوية.^{٣٠}

الإمكانات والمصادر المتوافرة حالياً.^{٣١} تشير الدراسة إلى تفاوت كبير في رسوم التسوية التي تجبها الهيئات المحلية المختلفة، حيث تراوحت هذه الرسوم في عينة الدراسة بين ١٠٠ شيقل لكل دونم إلى ٤٠٠ شيقل لكل دونم، وكان المتوسط للعينة ٢١٠ شواقل لكل دونم.^{٣٢}

بلغ معدل الإنجاز السنوي للتسوية حتى الآن تقريباً ٧٠ كم^٢ سنوياً، وإن استمر العمل على هذه الوتيرة، فإن مشروع التسوية بحاجة إلى ٣٥ سنة تقريباً لكي ينتهي بالكامل، ولكي تنتهي عملية التسوية في العام ٢٠٢٢، كما هو مخطط، يجب أن يرتفع معدل الإنجاز إلى ٨٠٠ كم^٢ سنوياً، وهذا هدف قد يبدو طموحاً في ظل

خارطة مراحل أعمال التسوية^{٣٣}



ما تم انجازه من تسوية في حقبة السلطة الوطنية الفلسطينية^{٣٤}



ما تم إنجازه من تسوية في حقبة السلطة الوطنية الفلسطينية

وهي التي من الممكن إنشاء المصانع والمناطق الصناعية عليها، ومن الممكن استثمار مواردها الطبيعية، من المفترض خلال المرحلة القادمة أن ينصب كل الاستثمار في هذه المناطق خصوصاً أن مناطق (أ) و(ب) استنفدت وما عاد الاستثمار يتم فيها بشكل أكثر.^{٣٥}

أما الموقف الإسرائيلي وفق شكارنة، فهو معارض لأعمال التسوية في المناطق (ج) "تم إبلاغنا بذلك رسمياً، ولكن نفترض أن نعطي الأولوية للعمل في المناطق (ج) كونها مناطق تعتبر جوهر الصراع مع الاحتلال، علاوة على أن المشاريع الكبرى ستكون في هذه المناطق،

ويشمل ذلك ترشيد العمالة في القطاع العام، وتحسين تحصيل الضرائب، وتحرير الموارد لتوفير بنية تحتية ملائمة وتحسين الخدمات العامة.^{٢٧}

وحسب البنك الدولي يمكن أن يؤدي تخفيف القيود الداخلية إلى تحقيق نمو تراكمي بنسبة ٢٤٪ في الضفة الغربية، ونمو أعلى في قطاع غزة بنسبة ٣٠٪ بحلول العام ٢٠٢٥. وسيلعب المانحون دوراً مهماً في الالتزام بنهج منظم لمعالجة القيود الأساسية وتهيئة الظروف المناسبة للقطاع الخاص للازدهار وكي يصبح المحرك الحقيقي للنمو المستدام.

تقرير صندوق النقد الدولي:

بين صندوق النقد الدولي في تقريره المقدم إلى لجنة الاتصال المتخصصة في ٥ نيسان ٢٠١٦ أن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم في تسجيل الأراضي، حيث تبلغ نسبة الأراضي المسجلة حالياً في الضفة الغربية ما بين ٣٠-٣٥٪ فقط، مما يعوق الاستثمار الخاص ومكاسب الإيرادات المحتملة من الرسوم والضرائب على الأملاك. إن كيفية استخدام المنتجين والمستهلكين للموارد التي هي الأصول الطبيعية للبيئة، يعتمد على طبيعة حقوق الملكية التي تحكم استخدامهم الموارد. وحينما تكون نظم حقوق الملكية عمومية، وذات خصوصية مطلقة، انتقالية، وواجبة التنفيذ، فإن المالك مورد يكون لديه الحافز القوي لاستخدام المورد

أثارت أعمال التسوية وتطوير الأراضي الفلسطينية التي تقوم بها في المنطقة المصنفة "ج" هيئة تسوية الأراضي والمياه في سلطة الأراضي الفلسطينية ردود فعل وانتقادات بعض الأوساط الإسرائيلية، حيث انتقد عضو الكنيسة "موتي يوجاف" بحسب القناة العبرية العاشرة "تسجيل الطابو وتساءل عن سبب إهمال وإغفال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية هذه الظاهرة التي تهدد السيادة الإسرائيلية على الأرض على حد زعمه".^{٢٦} "إن السلطة الفلسطينية تقوم بالاستيلاء على الأراضي الواقعة في منطقة "ج"، واستنكر عدم اتخاذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراء في هذا السياق.

تقارير ودراسات:

البنك الدولي:

أشار تقرير للبنك الدولي صدر في أيلول ٢٠١٧ إلى مجموعة الأولويات التي يتوجب عملها على الصعيد المحلي، لتحقيق نمو اقتصادي، وتشمل الأولويات ما يلي: إصلاح الإطار القانوني وأنظمة الترخيص التي تؤثر على تكلفة ممارسة الأعمال في الأراضي الفلسطينية، والاستثمار في التدريب المهني لسد الفجوة في المهارات في سوق العمل، وتسريع تسجيل الأراضي لضخ المزيد من هذا المورد في الحيز الاقتصادي. وتعزيز الحوكمة وإصلاحات المالية العامة لإقامة اقتصاد يعمل بشكل جيد.

في المرتبة ٨٤ الذي يبين الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء، كما يشمل مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي وله خمسة أبعاد وهي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية وتسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في حقوق الملكية.

بكفاءة، حيث إن فشله في ذلك تستتبعه خسارة شخصية.^{٣٨}

تقرير بيئة الأعمال للعام ٢٠١٩:

جاء ترتيب فلسطين وفق تقرير بيئة الأعمال للعام ٢٠١٩، الذي يصدر عن البنك الدولي في المرتبة ١١٦، في حين كان ترتيبها في مؤشر الملكية

نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٩^{٣٩}

المواضيع	DB 2019 رتبة	DB نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019	DB نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018	التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (نقطة %)
العالمي	116	59.11	58.72	0.39 ⁺
بدء النشاط التجاري	171	69.36	69.59	0.23 ⁺
إستخراج تراخيص البناء	157	56.15	56.70	0.55 ⁺
الحصول على الكهرباء	85	74.16	71.46	2.70 ⁺
تسجيل الملكية ✓	84	65.04	62.71	2.33 ⁺
الحصول على الائتمان	22	80.00	80.00	..
حماية المستثمرين الأقلية	161	38.33	38.33	..
دفع الضرائب	107	68.92	69.21	0.29 ⁺
التجارة عبر الحدود	54	86.67	86.67	..
إنفاذ العقود	123	52.51	52.51	..
نسوية حالات الاعصار	168	0.00	0.00	..

✓ = القيام بإصلاح الأعمال مما يجعل من الأسهل القيام بأعمال تجارية. ✗ = تغيير مما يجعلها أكثر صعوبة في القيام بأعمال تجارية.

وضعت العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء السياسات واتخذت الإجراءات لتحسين منظومة إدارة أراضي الدولة وضمان اتساق هذه السياسات مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبما يراعي الاستدامة. واستهدفت الإصلاحات في منظومة الأراضي تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع

يتوقف استخدام المنتجين والمستهلكين للموارد البيئية، على حقوق الملكية التي تنظم هذه الموارد. ففي الاقتصاد، يشير حق الملكية إلى حزمة من الأحقيات تعرف حقوق المالك، وامتيازاته وحدوده لاستخدام المورد. ويمكن أن تودع هذه الحقوق مع الأفراد، كما في الاقتصاد الرأسمالي أو مع الدولة، كما في الاقتصاد الاشتراكي المركزي.^{٤٠}

استعراضاً منهجياً حدد فيه ٥٩ دراسة (٣٦ دراسة قائمة على بيانات كمية و٢٣ دراسة مستندة إلى بيانات نوعية) متوافقة مع معايير الاختيار التفصيلية. وغطت المعايير دراسات تستخدم البيانات الكمية أو النوعية لتقدير أثر ضمان حيازة الأراضي في المناطق الريفية في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، التي اجتازت اختبار الدقة المنهجية.

يُبين التحليل وفق عضو فريق البحث وتقييم الأثر لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «تيم بالينت»، أن ضمان حيازة الأراضي يمكن في الواقع أن يُشكل أداة قوية لزيادة استثمارات المزارعين في الإنتاج وصون أراضيهم، وأيضاً لتمكين المرأة. غير أن الأدلة ليست قاطعة بشأن الإنتاجية والدخل والوصول إلى الائتمان، وهو ما يؤكد الحاجة إلى التفكير بعناية في الطريقة التي يمكن بها لتلك المنافع المتوقعة أن تتحقق في سياقات بعينها.

تبيّن من الدراسات النوعية أن تعزيز الضمان الرسمي لحيازة الأراضي يمكن أن يخفق في تغيير تصورات ضمان الحيازة عندما يكون للمستفيدين تجارب سابقة في عمليات تخصيص الأراضي التي تُمسك الحكومات بزمامها. وتبيّن أيضاً أنه عندما لا تتفق نظم إدارة الأراضي الجديدة مع النظم التقليدية القائمة فإن ذلك يمكن أن يفضي إلى سيطرة الصفوة، والتمييز القائم على نوع الجنس، وزيادة النزاع على الأراضي.^{٤٣}

القطاع الخاص وزيادة الإيرادات والعوائد المالية لأصل من أصول الدولة، إلى جانب تحسين الإنتاجية وتعظيم الاستفادة من الأراضي من خلال تحسين منظومة التخطيط لاستخدامات الأراضي لأغراض التنمية، وتحديدًا زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وزيادة الشفافية وتوفير مزيد من التقدم نحو الحوكمة الرشيدة في إدارة الأراضي. وأخيراً اتخاذ الإجراءات التي تضمن للدولة الحفاظ على ملكية أراضيها وحمايتها من أي تعديلات.^{٤١}

ووفق البنك الدولي ساعدت سلسلة من مشاريع تسجيل ملكية الأراضي في تايلند بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير - تمت الموافقة عليها في الأعوام ١٩٨٤ و١٩٩٠ و١٩٩٤ - الحكومة على إصدار أكثر من ٥ ملايين صك ملكية عادت بالنفع بطريق مباشر على ما يقدر بنحو ٢٠ مليون شخص (قرابة ثلث سكان البلاد في ذلك الوقت). وكانت تجربة تايلند موضوع الكثير من البحوث، وكانت جوانب البرنامج نموذجاً لبرامج إدارة الأراضي في شتى أنحاء العالم. وتؤكد نتائج البحوث أهمية الحيازة المضمونة للأراضي لتحسين القدرة على الحصول على الائتمان وكحافز للاستثمار. وتبرز هذه النتائج أيضاً أهمية أن توجد برامج ائتمان تكميلي متاحة ويسهل الوصول إليها تحقيق هذه النتائج.^{٤٢}

أجرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وجورجيا وتركيا، من مواجهة التحديات في إدارة أراضيها واستطاعت تحقيق طفرات تنموية كبيرة، ويعد حسن إدارة الأراضي أحد أسباب هذه الطفرة، وأخيراً أسست لإطار مؤسسي وتشريعي يحكم إدارة الأراضي والتشريعي والمعلوماتي دون اعتبارات سياسية. وتقدم التجارب الدولية دليلاً عملياً على أن حسن إدارة الأرض باعتبارها أحد الموارد الأساسية للتنمية حتى ولو كانت نادرة لا يمنع تعظيم الاستفادة منها وانعكس ذلك على المؤشرات المختلفة.

وأظهر ملخص «قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية» الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني للخبير حبيب حن، من خلال مراجعته الأدبيات السابقة وتجارب الدول المختلفة، أنه لا يوجد إجماع حول أثر التسوية على الاستثمار في تحسين المساكن والممتلكات وذلك لأن مثل هذه الاستثمارات تعتمد على توافر المصادر المالية والإمكانات لدى المالكين.^{٤٧}

ووفق الملخص، تشجع الحيازة المضمونة للأراضي على الاستثمارات طويلة الأجل في الأراضي والتربة، أن تسجيل الأراضي رسمياً يقلل من خطر المصادرة التعسفية، والخلافات على الأراضي والحدود، وتحسين توقعات المالكين حول المنافع المستقبلية من هذه الأراضي. وفي المقابل، قد يكون الأثر محدوداً إذا كانت

توقع تيم بالينت أن يعود تحسين ضمان حيازة أراضي المزارعين بكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعد وسيلة رئيسة لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٢: «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة». وفي الوقت الذي ازدادت فيه الاستثمارات في تدخلات ضمان حيازة الأراضي بعد ذلك، تصاعدت أيضاً الأصوات الداعية إلى زيادة الوضوح بشأن مدى صحة المنافع المتوقعة لضمان حيازة الأراضي والعوامل السياقية التي يمكن أن تُشكلها.^{٤٨}

يمثل تحسين إمكانية الحصول على الائتمانات، وهو ما يتحقق باستخدام حيازات الأراضي كضمانة، منفعة متوقعة أخرى واسعة الانتشار، ولكننا نجد أن الأدلة على هذا الأثر متباينة بين الدراسات الكمية. وتُشير المواضيع المستمدة من الدراسات النوعية إلى أن العوامل المحلية تُساهم بدور تعويقي، لا سيما السياسات الإقراضية، وعملية تقديم طلبات القروض، ومدى سهولة الوصول إلى المؤسسات الإقراضية.^{٤٩}

تؤكد الدراسات النوعية أن تقوية ضمانات حيازة الأراضي حفزت الأسر على تكوين رؤية أطول أجلاً لاستخدام أراضيها وبنّت فيها روحاً أقوى بالمسؤولية تجاه صون أراضيها.^{٤٦} تمكنت سنغافورة وكوريا الجنوبية والصين

حقوق الملكية الأولية آمنة من خلال الترتيبات الاجتماعية والعرفية. كما تشجع الحيازة على توسيع أسواق الأراضي من خلال تقليص الأخطار المرتبطة بتحديد الملكية.^{٤٨}

تسوية الأراضي والبيئة التشريعية الراهنة:

إن البيئة القانونية الناظمة لإدارة وتنمية الأراضي، بيئة قديمة وغير متطورة، وغير محفزة على الاستثمار، وهي قاصرة على إمكانية التوسع في الأنشطة الاقتصادية، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما نسبته ٦٨٪ من الأراضي غير مسجلة، مما يخلق حالة من عدم الطمأنينة والأمان لدى المستثمر، ويجعله أمام مخاطرة عالية برأسماله لتأسيس مشروع استثماري على أرض غير مثبتة ملكيتها، خاصة أن أغلب النزاعات والخلافات تكون على الأرض غير المسجلة.

يقوم العقار في فلسطين على ازدواجية في الأنظمة فمنها ما يخضع للتسجيل العقاري ومنها ما لا يخضع للتسجيل العقاري، الذي يخضع للتسجيل العقاري هو الذي يأخذ قوة السجل العيني أي الأرض المسجلة ولديها سجل وشهادة ملكية لدى الدائرة المختصة (دائرة تسجيل الأراضي)، وهي شهادة لا يقبل الطعن فيها، بأي حال إلا بالتزوير وهذا يعني أن الشهادة لها حجية قاطعة في عملية إثبات الملكية وهذا النوع من الأراضي يشكل ما نسبته ٣٢٪، أي الثلث من الأراضي في فلسطين وفق إحصائيات البنك الدولي.^{٤٩}

ما تبقى من مساحات الأراضي غير المسجلة، لا توجد لها أوراق ملكية، وكل الوثائق التي بحوزة المتصرفين (المالكين)، لا تعتبر قرينة قطعية على الملكية بل تعتبر دليلاً وقرينةً يجب أن تقترن بالحيازة، والثغرة في الشهادات غير المسجلة سواء كانت حججاً أو رسوماً من ضريبة الأملاك... لا تعكس المساحة الحقيقية للأرض، الذي يثبت تصرفك وملكيتك للأرض هما الحيازة وليس (الورقة) وهذا غير مشجع على الاستثمار محلياً وأجنبياً، كون الاستثمار في أي نوع من الأنشطة الاقتصادية بحاجة إلى إثبات ملكية مما يشكل حالة خوف وهلع لدى المستثمر، ويشكل رادعاً أمام الاستثمار.^{٥٠}

يحتاج البت في قضايا النزاع والخلاف على الأرض إلى سنوات، وفي هذا الجانب بين دواس أن اقل دعوة أهمية من الدعوة العقارية هي إزالة الشيوخ تستغرق من ٣-٧ سنوات، وعلى سبيل المثال الدعاوى التي تتعلق بإزالة اليد الغاصبة بمنع المعارضة وإثبات الملكية من الممكن أن تستغرق ١٥ سنة، وخلال هذه الفترة الأرض بور، وهذا ينعكس سلباً على اقتصاد المجتمع عندما تترك الأرض بهذه الطريقة، وإذا كان موضوع النزاع بمحاذاة مستوطنة أو منطقة مستهدفة وواقعة في المنطقة المسماة (ج) تصبح الأرض محلولة أي أصبحت للحكومة، وفي حال كون الأرض في تلك المناطق تخضع للإدارة المدنية الإسرائيلية يصدر حاكم الإدارة

إنشاء منطقة صناعية تضطر إلى الدخول في مشاعات وهذا يؤدي إلى الوقوع في نزاعات وخلافات عائلية على خلفية الملكية مما يؤدي إلى إيقاف مشروع استراتيجي، وحصلت في أكثر من مشروع وتضرر الاقتصاد الفلسطيني لعدم وجود التسوية.^{٥٢}

يحسن بيئة الأعمال:

يحسن مشروع التسوية المناخ الاستثماري والبيئة التشريعية، ويشجع في تثبيت السيادة على الأرض خصوصاً أن أغلب الأراضي واقعة في المناطق المسماة (ج)، ومشروع التسوية يتعامل مع الأرض كوحدة جغرافية واحدة، من خلال رسم الخرائط والرفع المساحي والطابو في سلطة الأراضي وحقوق المواطن حتى في المناطق (ج) وتحقيق نوع من السيادة على الأرض خصوصاً أن بعض الإشكاليات التي تقع على خلفية تخطيط الشوارع يتم تسويتها مباشرة من هيئة التسوية وحل الخلاف، خصوصاً عندما نتحدث عن موروث يخدم الأجيال مستقبلاً.^{٥٣}

بعد الانتهاء من أعمال التسوية تنعدم الخلافات والنزاعات على الملكية وتقل المخاطر، كما أن التسجيل والتسوية، لا ينعكس أثره فقط على الناحية الاقتصادية وتشجيع المستثمرين، وإنما يفيد أيضاً خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، كل دونم تقوم به هيئة التسوية (يتم تسويته) عليه رسوم، وهي عبارة عن إيراد

المدنية، قراراً بأن الأرض محلولة ويطوبها لشركات استيطانية.^{٥٤}

لم تلتفت البيئة التشريعية الحالية إلى أن الاستثمار في القطاع العقاري من أكثر المجالات الاستثمارية محلياً وعالمياً، كونها من أضمن الاستثمارات في فلسطين، وبين موسى زكارنة أنها بيئة تنظيمية أكثر من كونها مشجعة على الاستثمار، لذلك نحن بحاجة إلى قوانين تنظم هذا القطاع الذي تعتره الفوضى بشكل عام، وتشجع على الاستثمار العقاري وهو قطاع واعد ومهم وممكن الاستثمار فيه، والحد من البطالة.» لا يمكن أن تستملك أو تستثمر أو تنشئ منطقة صناعية على أرض بدون طابو قانوناً، والعمليات التي كانت تتم في السابق فوضوية وغير قانونية وغير صحيحة.»

يستدعي وجود نظام أفضل لإدارة الأراضي وتنميتها، موثوقة البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في حقوق الملكية، والقدرة على تسجيل نقل ملكية الأصول والممتلكات، ويرى علي شعث الرئيس التنفيذي لهيئة المدن والمناطق الصناعية أن أكبر معوق يواجه المناطق الصناعية ومشاريع التنمية الإستراتيجية يكمن في تسوية الأراضي، خصوصاً أن أعمال التسوية التي تمت من الأردن في المناطق الشمالية كانت جزئية وغير مكتملة وتسمى «مشاع»، وبالتالي عند شراء أرض أو

في حال لم تكن هناك تسوية في الأراضي، واليوم يشترط المانحون وجود سندات ملكية حتى يبادروا إلى الاستثمار، فالأرض ثابتة الملكية تتيح للمالكها الاستثمار بشكل صحيح وتشجع على جلب الاستثمار الخارجي سواء على شكل هبات أو مساعدات أو استثمارات.^{٥٧}

بدون طابو لا تملك

اعتبر موسى زكارنة أن التسوية بمثابة شهادة ميلاد للأراضي، فمن يملك أرضاً بدون طابو فإنه قانوناً لا يملك شيئاً! لأن سند الطابو هو سند الملكية الوحيد في القانون الفلسطيني والإسرائيلي والأردني وهو قوة لا يستطيع أحد أن يتجاهلها، لذلك يطالب الجانب الإسرائيلي بإيقاف أعمال التسوية في المناطق (ج) لأن قانون التسوية الذي نسير عليه لا تستطيع دولة إسرائيل ولا محكمة في العالم أن تتجاهله لذلك هم معنيون بمنع صدوره كون صدوره بمثابة حجة، والقانون أعطى سند الطابو قدسية لم تعط لأي ورقة أخرى في العالم.

ملكية الأرض ضمان واستثمار:

إن تسجيل الأراضي يجعلها قابلة للاستثمار والمبادلة والبيع وقابلة للرهن، ولأي عملية من العمليات الاقتصادية، حيث يستطيع المواطن الذي تسجل باسمه الأراضي التصرف فيها حسب الأصول، وأن يرهنها للحصول على قرض، ونلاحظ في المواقع التي تتم فيها أعمال

يذهب لوزارة المالية وهذا من شأنه أن يعزز الجانب الاقتصادي لدى الحكومة وهذا شيء جيد، علاوة على ذلك، على مستوى هيئات الحكم المحلي ستتحقق الفائدة أيضاً، وعند تسجيل الأرض حيث تشجع البلديات وهيئات الحكم المحلي على توسيع حدودها وتشجع المجالس القروية على أن تتحول إلى بلديات وهذا ينعكس إيجاباً على العملية الاقتصادية عندما تتحول قرية إلى بلدية تطبق ضريبة الأملاك وغيرها.^{٥٨} تجب عملية التسوية ما قبلها، وتفتح كل المواضيع حتى لو كان قرار محكمة مثلاً بتجديد مجدد تلغي كل شيء، يعاد البحث فيه على الطاولة، ضمن نظام معين، بعد انتهاء الإجراءات تضع الجداول أمام المواطنين للاعتراض لمدة شهر، فهي عملية قانونية إجرائية فنية طويلة جداً ففي حال كانت هناك أخطاء تمت في الماضي يفترض بالتسوية أن تصلحها حتى لو كانت قرار قاض أو رئيس سلطة الأراضي، فيتم تصحيح الأوضاع وإعادة الأمور إلى نصابها.^{٥٩}

تشرط الدول المانحة لدى دعمها بناء المدارس توفير سند ملكية حتى تتمكن من دعم هذا المشروع، بإقامة مدرسة على أرض غير مثبتة الملكية يعطي المجال إلى أحد ما في المستقبل أن يطعن في هذا المشروع لأنه له حقاً في الأرض ولم يؤخذ حقه بعين الاعتبار.^{٦٠} يمكن الطعن في أدوات تثبيت الملكية الحالية

الأرض لم يكن فيها تسوية، وأنها زراعية تتبع مرج ابن عامر في جنين، وبين علي شعث الرئيس التنفيذي لهيئة المدن والمناطق الصناعية «لم يستطع أحد أن يتحدث عن ملكية هذه الأراضي واشترت بعض الشركات أراضي من المزارعين التي هي اصلاً مشاع ولا يعلم أين هي، بأسعار متفاوتة، وجاءت عملية التسوية إنقاذاً لنا حتى من ضعاف الناس وحتى صغار الملاك لتبيان حقهم، وحتى لا يغبنوا في ميراثهم وفي حقوق الناس واستطعنا تعويضهم من خلال لجنة من مجلس الوزراء»^{٦١}

عندما جاء مشروع ترقوميا الصناعية على مساحة ١٦٠٠ دونم ٩٠٪ واقعة في المناطق (ج) في ظل ملكيات متنازع عليها ومختلف عليها وغير مثبتة وأوراق ملكية قديمة ليس لها في الأطر الرسمية مرجعيات توارث وعقود، وبالتالي نشرت سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي الأحواض الطبيعية لهذه الأرض وتم الانتهاء من خمسة أحواض مساحتها تقارب ٢٠٠٠ دونم في تلك المنطقة، وهي منطقة ليست سكنية أو حضارية وإنما منطقة تطوير صناعي ١١,٠،^{٦٢} بالمقارنة بين مشروع جنين الصناعي ومشروع ترقوميا الصناعي فإن وتيرة العمل في ترقوميا تسير بوتيرة أسرع ١:١٠ مقارنة مع مشروع جنين نتيجة الخلافات والنزاعات وتدخل الشركات وشراء ملكيات صغار الملاك في المشاعات، لذلك فإن مشروع التسوية مجد

التسوية أن عمليات البناء والبيع والشراء والرهن تزيد، ومن المعروف أن العقار أقوى ضمان لأي قرض.^{٥٨}

كما ان البنوك في فلسطين نتيجة الوضع السياسي تعطي قروضاً بضمانات شخصية وهي غالباً قروض استهلاكية قصيرة الأجل، لكن في الرهن العقاري تستطيع البنوك أن تعطي قروضاً طويلة الأجل، من أجل إنشاء مشاريع اقتصادية، ومشاريع صغيرة وكبيرة، بضمانات عقارية وهي سند التسجيل (سند الطابو) ولحظنا في الأماكن التي تتم فيها أعمال التسوية، أن كثيراً من البنوك تزيد عليها طلبات القروض وطلبات الرهونات وغيرها وأيضاً تزيد فيها عمليات الاستثمار.^{٥٩}

يعتبر الطابو أقوى ضمانه مالية، عدا ذلك فإن الاستثمارات الخارجية، بحاجة إلى عقار ثابت الملكية في ذات السياق، يعطي استقراراً لبيئة الأعمال. وبعد انتهاء أعمال التسوية، يؤدي إلى توسع في الأنشطة الاقتصادية حيث عندما تعطي سند الملكية للمالك يعني أنك أعطيته سبل التصرف الصحيح بأملكه، وبالتالي يستطيع أن يخطو أي خطوة استثمارية وهو مطمئن إلى وجود الحماية.^{٦٠}

المناطق الصناعية:

كان المعيق الأساسي الذي حد من سير عجلة مشروع منطقة جنين الصناعية خصوصاً أن قرار إنشائها في العام ٢٠٠٠ يكمن في أن

اعتبر أمين دواس أن الشيوع في قطاع الأراضي مسألة ظالمة، وتعطل استغلال الأرض حتى من ناحية قانونية لكل شريك استهدار حصته الشائعة لكن تصبح ثقافة العيب لدى الشركاء أنفسهم وينعكس سلبيًا على الاستثمار في هذه الأرض. وقال دواس في كل تشريعات دول العالم لأصحاب ثلاثة أرباع الحصص في المال المشترك أن يقرروا مصير هذا المال أي تغيير طريقة استثماره إذا كانت أرضاً زراعية يعمل عليها مشروع استثماري عندنا للأسف في التشريع القديم لا يكفي ثلاثة أرباع، يجب الإجماع، وهذا من إحدى العوائق التشريعية لتشجيع الاستثمار لذلك لا بد من تحديث البيئة التشريعية بما ينسجم مع متطلبات الاستثمار الحالية الاقتصادية ومثال على ذلك المال المشترك والمال الشائع والحصص الشائعة، القانون الحالي لا يسمح للأغلبية أن تستغل المال الشائع بمعزل عن البقية.^{٦٥}

أظهر ملخص قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، إجماع الهيئات المحلية على الآثار المتوقعة للتسجيل، ومنها أن التسجيل قد ساهم في حل النزاعات بين الأطراف وحفظ الأراضي من التحايل، والسرقة، والضياع، والتسرب والمصادرة من الاحتلال الإسرائيلي. كما أجمع رؤساء الهيئات على أن مشروع التسجيل

اقتصاديًا لكل أنواع مشاريع التنمية الاقتصادية وعلى رأسها مشاريع المناطق الصناعية خصوصًا أن قرار مدينة ترقوميا الصناعية صدر في منتصف العام ٢٠١٨ وخلال ٦ شهور تم إنجاز الأحواض وبالمقارنة مع جنين لا يوجد نسبة وتناسب.^{٦٣}

مشروع تسوية الأراضي والحصص المشاعية

تعتبر الحصص المشاعية عائقًا للاستثمار كملكية، ملك حصص مشاعية ولكن في الوقت نفسه ليس معلومًا لدي أين تقع هذه الحصص المشاعية من قطعة الأرض كجغرافيا من ضمن المساحة الكلية، لدينا قانون تقسيم الأموال غير المنقولة المشتركة والإفراز إما يكون رضائيًا أو قضائيًا في حال تعذر الإفراز الرضائي، بحيث يقوم القاضي بتقسيم الأرض إذا كانت هناك حصص بالأرض وهي صغيرة بمعنى إذا تم الإفراز القضائي عليها لصغر حجمها، الإفراز لا يعطي الأثر الصحيح للملاك وبالتالي يستعاض عن الإفراز القضائي لدى المحكمة بما يسمى إزالة الشيوع، وهو يعني عرض الحصص الصغيرة في المزاد للبيع لمن يملك حصصًا أكبر في هذه القطعة، ويتم تكبير الحصص ويصار إلى عملية الإفراز وكلما قل عدد ملاك قطعة الأرض زادت إمكانية الاستثمار بشكل أفضل والعكس صحيح، أعتقد بإمكانية تعديل القانون وإشراك هيئات الحكم المحلي في موضوع الإفرازات.^{٦٤}

والأراضي لتحديد الموقع المناسب لإنشاء الأعمال والاستثمار ويساعد في التيقن من وضع الاستراتيجيات المناسبة لجلب استثمارات جديدة للمنطقة المستهدفة وتعزيزها، مما يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار.

- يفتح مشروع التسوية آفاقاً استثمارية أمام المواطن بحيث يجعل الأراضي قابلة للاستثمار والمبادلة، للبيع وقابلة للرهن، وبالتالي يعتبر أداة مهمة من أدوات الكفالة المالية التي تشجع البنوك والجهات المصرفية على الإقراض.

- مشروع التسوية على المدى البعيد يؤدي إلى ضمان الحيازة من خلال التسوية والتسجيل وتحسين النمو الاقتصادي والإنتاج والدخل.

- يساعد الهيئات المحلية على رسم الخارطة الاستثمارية بما يتواءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية، لما يوفره من المخططات الشمولية، وبالتالي يعزز وجود فرص استثمارية محفزة على الاستثمار علاوة على أنه يشجع المجالس القروية على التحول إلى بلديات ويشجع الأخيرة على توسيع المخطط الهيكلي وهذا ينعكس إيجاباً على العملية الاقتصادية.

- يحسن تصنيف فلسطين في تقرير سهولة ممارسة الأعمال وخاصة في مؤشر الملكية

قد شجع على الاستثمار وساعد الهيئات على تنظيم الطرق، والتخطيط العمراني الجيد، وزاد فرصها في استملاك قطع أراضي للمرافق العامة، الأمر الذي ساهم في زيادة المشاريع وتحقيق بعض الازدهار. كما أفاد ممثلو الهيئات بأن المشروع قد ساهم في الحفاظ على حق المرأة في الميراث والحفاظ على أملاك الغائبين. كما أكدوا أن مشروع تسجيل الأراضي سيوفر مصادر مالية إضافية للحكومة المركزية والحكومات المحلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتوفير المعلومات اللازمة لجباية الضرائب.^{٦٦}

استنتاج:

- ينظر للمشروع بالدرجة الأولى على أنه مشروع وطني بامتياز يحفظ الملكيات ويحمي الأرض من المصادرة والتسريب وهذه قيمة استراتيجية مهمة قبل النظر إليه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

- يعالج مشروع التسوية النزاعات والخلافات الناشئة عن ملكية الأراضي، ويقلل من مخاطر الاستثمار ويحقق المساواة في حقوق الملكية، وبالتالي يلعب دوراً مهماً في استقرار وثبات الملكيات ويحسن من بيئة الأعمال ويحد من وجود نزاعات مستقبلية تهدد الاستثمارات.

- يقدم تصوراً للديموغرافيا والبنية التحتية

المطوبة حالياً ٣٢٪ وهي التي تقيم اقتصادياً والنسبة المتبقية عبارة عن عقارات مجمدة غير داخلة في العملية الاقتصادية.

- له أثر إيجابي في إحداث انتعاش لقطاع الأراضي والتجارة بالأراضي في معظم الهيئات المحلية.

خاتمة وتوصيات:

يعد مشروع تسوية الأراضي والمياه مشروعاً استراتيجياً له آثار إيجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويساهم في تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري في فلسطين، خصوصاً تثبيت ملكية الأراضي وحل النزاعات، وإتاحة المعلومات الجغرافية حول الأراضي المتاحة للاستثمار، مما يعزز الاستقرار والاطمئنان للمستثمر، لذلك لا بد من رفع وتيرة العمل في هذا المشروع وإنجازه في الفترة الزمنية المحددة، على أن يواكب عملية التسوية خاصة في المناطق المنجزة تطوير للبيئة التحتية وتنفيذ المخططات على أرض الواقع، بالإضافة إلى ضرورة تحديث البيئة التشريعية الناظمة للأراضي بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما أن وضع برنامج استثماري طموح من مختلف الشركاء وبالتعاون مع القطاع المصرفي يشجع على الاستثمار وإقامة مشاريع إنتاجية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بمختلف مكوناته.

المقترن أيضاً بإدخال الشركاء مجموعة من الإصلاحات ذات الصلة بهذا المؤشر مع الإشارة إلى أن مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي وفق التقرير له خمسة أبعاد هي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية وتسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في حقوق الملكية. موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية وتسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في حقوق الملكية.

- يساهم المشروع في ضمان حيازة الأراضي ويمكن أن يُشكل أداة قوية للاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي مما يعزز على المدى الطويل الإنتاجية والدخل والوصول إلى الائتمان.
- مشروع التسوية يعتبر من أهم أدوات تحسين وتسهيل جباية ضريبة الأملاك على الأراضي الخاضعة للضريبة وبالتالي تصبح الجباية أفضل، كون عمليات البيع والشراء والرهن، كلها تسير داخل سلطة الأراضي وبالتالي أي عملية تتم خارج سلطة الأراضي تعتبر باطلة.
- يساهم في إدارة القطاع العقاري وتنظيمه بشكل سليم، والحفاظ على أملاك الدولة التي تتعرض إلى تعديات وتجاوزات.
- يساهم في توزيع الثروة ويفتح المجال أمام أغلب القطاعات أن تدخل ضمن عجلة الاقتصاد، خصوصاً أن نسبة الأراضي

المصادر والمراجع:

١. دواس، أ.د. أمين، قانون الأراضي، المعهد القضائي، ٢٠١٣.
٢. حن، حبيب، الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس، ٢٠١٩.
٣. عبد الكريم، د. نصر، دراسة مسحية لمحددات الاستثمار الخاص في مناطق السلطة الفلسطينية، ٢٠١٣.
٤. منظومة إدارة أراضي الدولة في مصر: الوضع الحالي ومقترحات التطوير، المركز المصري للدراسات ٢٠١٨.
٥. مشاكل وعقبات تسوية الأراضي وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية، تقرير نهائي، معهد ماس ٢٠١٣.
٦. أبو ستة، سلمان، أطلس فلسطين، هيئة أرض فلسطين لندن، ٢٠١١.
٧. عجوة، سائدة، آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين «دراسة مقارنة»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح ٢٠١١.

المرجعيات:

١. أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)
٢. إنجازات حكومة الوفاق الوطني ٢٠١٩.
٣. إعلان دبي بشأن حوكمة الأراضي في الدول العربية ٢٠١٨.
٤. أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥. قانون تسوية الأراضي والمياه.

المواقع الإلكترونية:

١. هيئة تسوية الأراضي والمياه [/https://lWSC.ps](https://lWSC.ps)
٢. البنك الدولي [/https://www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org)
٣. بيئة الأعمال [/http://arabic.doingbusiness.org](http://arabic.doingbusiness.org)
٤. معهد ماس للدراسات <https://www.mas.ps/arabic.php>
٥. صندوق الاستثمار في السكان الريفيين [/https://www.ifad.org/ar](https://www.ifad.org/ar)
٦. صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>
٧. الامم المتحدة [/https://www.un.org/ar](https://www.un.org/ar)
٨. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» [/http://www.wafa.ps](http://www.wafa.ps)

المقابلات

١. سامر عودة، مدير عام تسجيل الأراضي في سلطة الأراضي مقابلة مسجلة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٩
٢. د. حسين عيسة، دكتورة في القانون الخاص، جامعة بيرزيت، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩
٣. موسى شكارنة، رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩
٤. د. علي شعث، الرئيس التنفيذي لهيئة المدن والمناطق الصناعية في فلسطين مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٩

٢٠ دواس، د. أمين، قانون الأراضي، المعهد القضائي، ٢٠١٣.

٢١ عجوة، سائدة، انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين «دراسة مقارنة»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.

٢٢ مشاكل وعقبات تسوية الأراضي وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس ٢٠١٣.

٢٣ شكارنة، موسى، مقابلة مع رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩

٢٤ دواس، د. أمين، قانون الأراضي، المعهد القضائي.

٢٥ المصدر نفسه.

٢٦ هيئة تسوية الأراضي والمياه.

https://lwsc.ps/section_mun.php?page_id=2

٢٧ المصدر السابق.

٢٨ إنجازات حكومة الوفاق الوطني ٢٠١٨

٢٩ المصدر السابق

٣٠ حن، حبيب، ملخص الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس

[/https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/14204](https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/14204)

٣١ المصدر السابق

٣٢ حن، حبيب، ملخص الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس ٢٠١٩

٣٣ نسخة من سلطة الأراضي.

٣٤ بوابة اقتصاد فلسطين، مشروع التسوية بوتيرته الحالية بحاجة إلى ٣٥ سنة كي ينتهي بالكامل

[/https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/14204](https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/14204)

٣٥ شكارنة، موسى، مقابلة مع رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩

٣٦ صحيفة الحدث

[/https://www.alhadath.ps/article/80289](https://www.alhadath.ps/article/80289)

٣٧ البنك الدولي، تطبيق الإجراءات الصحيحة قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة نمو الاقتصاد الفلسطيني إلى ٧٪ سنويا

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-with-right-actions-palestinian-/12/09/release/2017-economic-growth-could-rise-to-seven-percent>

٣٨ تيتنبرج، توم، نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة لها، (مسار التجربة الأميركية)، مكتبة بلدية البيرة، ٢٠٠٠

١ منظومة إدارة أراضي الدولة في مصر: الوضع الحالي ومقترحات التطوير، المركز المصري للدراسات ٢٠١٨.

٢ سياسة الأراضي: موجز نتائج القطاع، البنك الدولي ٢٠١٤/٠٤/٠٢

<http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/land-policy-results-profile>

٣ المصدر السابق.

٤ المصدر نفسه.

٥ عبد الكريم، د. نصر، دراسة مسحية لمحددات الاستثمار الخاص في مناطق السلطة الفلسطينية، حزيران ٢٠١٣.

٦ المصدر السابق.

٧ دواس، أ.د. أمين، قانون الأراضي، المعهد القضائي، ٢٠١٣.

٨ هيئة تسوية الأراضي والمياه.

https://lwsc.ps/section_mun.php?page_id=2

٩ مشاكل وعقبات تسوية الأراضي وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس ٢٠١٣

١٠ شكارنة، موسى، مقابلة مع رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩

١١ نظام ملكية الأراضي في العهد العثماني، مركز المعلومات التابع لوكالة «وفا»

١٢ المصدر السابق.

١٣ أبو ستة، سلمان، أطلس فلسطين، هيئة أرض فلسطين لندن، ٢٠١١.

١٤ عجوة، سائدة، آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين «دراسة مقارنة»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ٢٠١١.

١٥ مشاكل وعقبات تسوية الأراضي وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس ٢٠١٣.

١٦ أبو ستة، سلمان، أطلس فلسطين، هيئة أرض فلسطين لندن، ٢٠١١.

١٧ عجوة، سائدة، آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين «دراسة مقارنة»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح،

١٨ دواس، د. أمين، قانون الأراضي، المعهد القضائي، ٢٠١٣.

١٩ أمر بشأن تسوية الأراضي وتنظيم المياه (الضفة الغربية) رقم (٢٩١) لسنة ١٩٦٨.

<https://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=15804>

- ٥٣ شعث، علي، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني.
- ٥٤ عيسة، حسين، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩
- ٥٥ شكارنة، موسى، مقابلة مع رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩.
- ٥٦ عودة، سامر، مدير عام تسجيل الأراضي في سلطة الأراضي مقابلة مسجلة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٩ .
- ٥٧ المصدر السابق
- ٥٨ شكارنة، موسى، مقابلة مع رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩
- ٥٩ المصدر السابق
- ٦٠ عودة، سامر، مدير عام تسجيل الأراضي في سلطة الأراضي مقابلة مسجلة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٩
- ٦١ شعث، علي، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٩
- ٦٢ شعث، علي، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٩
- ٦٣ المصدر السابق
- ٦٤ عودة، سامر، مدير عام تسجيل الأراضي في سلطة الأراضي مقابلة مسجلة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٩
- ٦٥ عيسة، حسين، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩
- ٦٦ حن، حبيب، قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس ٢٠١٩
- <https://www.mas.ps/files/server/2019/%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5.pdf>

- ٣٩ البنك الدولي: تقرير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي <http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/west-bank-and-gaza>
- ٤٠ المصدر السابق.
- ٤١ منظومة إدارة أراضي الدولة في مصر: الوضع الحالي ومقترحات التطوير، المركز المصري للدراسات ٢٠١٨.
- ٤٢ سياسة الأراضي: موجز نتائج القطاع.
- ٤٣ ماذا تقول الأدلة عن الفوائد المتوقعة لضمان حيابة الأراضي في المناطق الريفية؟ <https://www.ifad.org/ar/web/latest/blog/asset/40770838>
- ٤٤ المصدر السابق.
- ٤٥ المصدر نفسه.
- ٤٦ المصدر السابق.
- ٤٧ حن، حبيب، قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد ماس ٢٠١٩
- <https://www.mas.ps/files/server/2019/%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5.pdf>
- ٤٨ المصدر السابق.
- ٤٩ عيسة، حسين، دكتورة في القانون الخاص، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩
- ٥٠ المصدر السابق.
- ٥١ عيسة، حسين، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩.
- ٥٢ شعث، علي، مقابلة مسجلة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٩

واقع الأراضي في قطاع غزة من ٢٠٠٧-٢٠١٩

عبير بشير*

ولم تجر تسوية وضعها، وأراض ذات وضع واستخدام خاص، وأراضي مخيمات اللاجئين. ١. أراضي الملك: وفقاً لبيانات سلطة الأراضي، فإن نحو ٥٠٪ من الأراضي المسجلة هي أراضي ملك خاص، وتمنح الأراضي الملك صاحبها ملكية كاملة. ٢. الأراضي الحكومية: صنفت ٣٠٪ من الأراضي في قطاع غزة تقريباً على أنها أراض حكومية، ولكن ذلك لا يمنع من تبيد الأفراد مساحة لا بأس بها من الأراضي الحكومية إما بشكل قانوني من خلال استئجارها من الحكومة، أو بشكل غير قانوني من خلال وضع اليد عليها دون عقد إيجار أو اتفاق تعاقدية، وهذا يشمل واضعي اليد على

مقدمة:

تتناقص مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة بوتيرة متسارعة نتيجة الزيادة السكانية وعملية التبيد الواضحة لمجمل الأراضي في قطاع غزة بمختلف تصنيفاتها بين ٢٠٠٧-٢٠١٩، على الرغم من أن القطاع يعتبر صغيراً جداً بالنسبة لعدد سكانه الذين تجاوز عددهم المليون نسمة، لذلك وضعت هذه الدراسة للوقوف عن كثب على واقع الأراضي في قطاع غزة بين ٢٠٠٧-٢٠١٩.

الأنواع الرئيسية للأراضي في قطاع غزة:

الأراضي الحكومية، والأراضي الملك، وأراضي الوقف، والأراضي غير المسجلة في دائرة الطابو

*كاتبة صحافية - غزة.

أراض أعلنت مزادة عليها للمواطنين بحيث يشتري المواطن أرضاً بمساحة ٣٠ دونماً من الحكومة بهدف استثمارها، ويدفع ثمن الأرض بالتقسيط على مدار ٥ سنوات، وأشارت إلى أن معظم المواطنين لم يسددوا الأقساط وبقيت معلقة حتى الآن.

٣. أراضي الوقف. تمثل أراضي الوقف في قطاع غزة أقل من ٢٪ في المائة من مجموع الأراضي في قطاع غزة، وهي عبارة عن أراض خصصها أفراد أو عامة لاستخدامها للانتفاع المتكرر لأغراض خيرية، وتصبح وقفاً إسلامياً يدار من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ومديرية الأملاك الوقفية، وهي الجهة المخولة إصدار قرارات تتعلق بإدارة الممتلكات الوقفية.

٤. أراض ذات "وضع أو استخدام خاص"

أ. أراضي مخيمات اللاجئين في قطاع غزة. الأراضي في مخيمات قطاع غزة إما ملك للحكومة أو ملك خاص لبعض الأفراد. ومن الناحية القانونية لا يمكن شراء الأراضي داخل مخيمات اللاجئين أو بيعها، لكن على أرض الواقع يتم بيع هذه الأراضي وشراؤها على نطاق واسع، مما يتسبب بعدم وضوح الصفة القانونية والحقوق المتعلقة من ملك أو انتفاع بالنسبة للشخص الحائز مثل هذه الأراضي، خاصة بعد قيام العديد من

الأراضي الحكومية الذين يعيشون عليها منذ سنوات، أو من خلال إجراءات سياسية وغير قانونية تقوم بها حركة حماس عبر توزيع الأراضي الحكومية على موظفيها بدل تقاضيهم رواتبهم، وتخصيص جزء آخر من الأراضي الحكومية لصالح مشاريع حزبية.

وهناك أراض حكومية خاصة وهي: أراضي "المطول"، ومساحتها ٢٠٠٠ دونم، و"المندوب" ومساحتها ٥ آلاف دونم وأغلبها في المحررات، علاوة على ما يعرف بالأقساط. أشارت سلطة الأراضي في غزة، إلى أن غالبية الأراضي "الميري" مسجلة كملكية عامة للحكومة، ولكن الحكومة أجازت منذ العهد العثماني للمواطنين استئجارها واستغلالها بالزراعة وإقامة المشاريع، وأوضحت أن "هناك مواطنين يضعون أيديهم على أراض منذ أكثر من ١٠٠ عام"، وأضافت إن بعض الأراضي "الميري" استخدمها المواطنون منذ عقود، وانتهت مدتها، ولا يزالون يستولون عليها على الرغم من تسجيلها في سجلات الطابو باسم الحكومة تحت مسمى (المطول) أي حلت من العقود".

أراضي الأقساط

تطرقت سلطة الأراضي إلى أراضي الأقساط معرفةً إياها، بأنها صنفت في عهد الإدارة المصرية كمشاريع زراعية، مثل مشروع ناصر وعامر في جنوب رفح وخان يونس، وهي

اللاجئين الفلسطينيين في غزة والمسجلين لدى "الأونروا" ببيع حقوق الانتفاع الخاصة بهم للاجئين فلسطينيين أو لغير لاجئين ومن ثم ترك المخيم .

ب. أراضي المحررات

تمثل مساحة الأراضي المحررة في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من المستوطنات في قطاع غزة عام ٢٠٠٥ ما بين ٦ إلى ١٢ بالمائة من مجموع الأراضي في قطاع غزة، وتعطي الإدارة العامة للأماكن الحكومية، بالإضافة إلى الإدارة العامة للمحدرات - التابعة لحركة حماس- الحق الحصري لنفسها فيما يتعلق بإدارة الأراضي المحررة. تثور حالياً الخلافات حول ملكية الأراضي داخل المحررات، ففي حين ترى سلطة حماس في قطاع غزة أن جميع أراضي المستوطنات المحررة هي ملك للحكومة - أي ملك لحركة حماس - فإن هناك العديد من الأفراد الذين رفعوا دعاوى أمام المحاكم الفلسطينية مؤكدين حقهم في ملكية هذه الأراضي.

تقع المساحات الأكبر للمحدرات - المستوطنات سابقاً - في مواصي مدينتي خان يونس ورفح، وهي مناطق تتميز بتربتها الجيدة للزراعة ومياهها العذبة، وتشتهر بزراعة الجوافة والنخيل. وأقيمت على أراضي المحررات في خان يونس مدينة

حمد الإسكانية، إلى جوار مدينة أصداء السياحية التي أقامتها حركة حماس. ج. أراضٍ مقيدة الوصول في قطاع غزة (ARA).

يفرض الاحتلال الإسرائيلي على غزة منطقة مقيدة الوصول، تمتد على مسافة قدرها ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ متر على طول الخط الأخضر، وستة أميال عرضية من البحر إلى الشاطئ، وهذا يشكل ١٧٪ من مساحة قطاع غزة الإجمالية وقرابة ٣٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. وقد تحولت الأراضي الزراعية بالقرب من السياج الحدودي إلى أراضٍ بور بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر. وتشمل الأراضي مقيدة الوصول: أراضي حكومية، وأراضي ملك، وأراضي غير مسجلة، وأراضي وقف. طرق اكتساب ملكية الأراضي في قطاع غزة:

١. انتقال الملكية نتيجة التعاقد: عقد البيع، الهبة، الوصية.
٢. انتقال الملكية بالميراث.
٣. اكتساب الملكية بالتقادم "الحيازة بمرور الزمن".

الأراضي الخاصة غير المسجلة في قطاع غزة..

وفقاً للتقديرات الحالية، فإن ٣٠٪ من الأراضي الخاصة في قطاع غزة هي أراضٍ غير مسجلة،

دونم أراضي الأهالي والأوقاف والسلطات المحلية، بنسبة ٦٩,٩٪، ثم الأراضي الحكومية ومساحتها ١١٠,٠٠٠ دونم بنسبة ٣٠,١٪. بينما تسمى الأراضي التي تقع شرق طريق صلاح الدين- وهي أرض حكومية- بـ "حبال السبع" وهي تعتبر أرضاً "درجة ثانية" كونها لم تسجل في الطابو.

التعديت على الأراضي الحكومية:

أشارت سلطة الأراضي في قطاع غزة، إلى أن مساحة الأراضي الحكومية التي تم التعدي عليها في قطاع غزة حتى العام ٢٠١٨، بلغت ١٢ ألف دونم، بنسبة ١١٪ من مساحة القطاع. (وكالة معا)، وأكدت سلطة الأراضي في غزة أنها تتعامل مع مسألة التعديت وفقاً للقانون الذي ينص على أن التقادم على الأراضي لا يمنح حق التملك مع مراعاة حق المواطن في السكن وأنها لن تلقي بأي مواطن في الشارع لا سيما الحالات الإنسانية ممن لا يتوافر لهم مأوى بحيث ستم دراسة كل حالة على حدة.

أنواع التعديت على الأراضي الحكومية في قطاع غزة:

١. التعدي على الأراضي الزراعية لأغراض زراعية وتبلغ مساحة هذه التعديت نحو ١٠٤٢٤٣٧٦ متراً مربعاً.
٢. التعدي على الأراضي الزراعية لأغراض سكنية، بالإضافة للتعدي على الأراضي

ويعزى هذا الأمر لعدة أسباب، منها صعوبة تسلسل الملكية، أو القوانين المتعلقة بالأراضي وإجراءات التسجيل، وممارسات الأفراد الذين كانوا يتجنبون تسجيل الأراضي لتجنب دفع الضرائب والرسوم على الأرض. وعلى مدار الزمن لجأ العديد من أصحاب الأراضي غير المسجلة إلى بيع الأراضي وشرائها باستخدام عقود عرفية في ظل غياب مستند طابو رسمي - مستند ملكية^١.

الجهات المسؤولة عن الأراضي الخاصة غير المسجلة في قطاع غزة:

تعتبر الإدارة العامة لضريبة الأملاك إحدى الإدارات العامة التابعة لوزارة المالية، حيث تتولى الإدارة العامة لضريبة الأملاك الإشراف على ما يقارب ٣٠٪ من مساحة الأراضي في قطاع غزة التي لم يتم شملها في أعمال التسوية، حيث تقوم الإدارة بتنظيم القيود ونقلها وتثبيتها وإصدار مستندات إخراج القيد اللازمة لإثبات الحيازة والحصول على تراخيص البناء، كما تقوم الإدارة بتخمين الضرائب وفرضها على جميع أنواع الأراضي سواء أكانت تلك المسجلة لدى دائرة الإدارة العامة لضريبة الأملاك أو تلك المسجلة لدى سلطة الأراضي.

الأراضي الحكومية في قطاع غزة

تبلغ مساحة قطاع غزة نحو ٣٦٥,٠٠٠ دونم، وهي موزعة على النحو الآتي: ٢٥٥,٠٠٠

وشبه المأهولة، عليك أن تستقل سيارة خاصة من أجل الوصول إلى عشوائية نهر البارد التي أنشئت بعد الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة عام ٢٠٠٥؛ والمنقطة كلياً عن المدينة وبالتالي عن أي خدمات^٢

تبيد الأراضي الحكومية في قطاع غزة عن طريق توزيع سلطة حركة حماس في غزة الأراضي الحكومية على موظفيها

باشرت حركة حماس في غزة توزيع الأراضي الحكومية على موظفيها مقابل مستحقاتهم المالية منذ العام ٢٠١٦، بعدما أعلن المسؤول الحمساوي زياد الظاظا: "أنه سيتم توزيع مستحقات الموظفين بغزة عن طريق توزيع ألف ومائتي دونم من الأرض الحكومية، في ثلاث مناطق رئيسية: الفردوس والبستان (شمال القطاع)، الربوة وجحر الديك (وسط القطاع)، مشاريع إسكانية بخان يونس ورفح. بالإضافة إلى تصفير حسابات الموظفين من ديون البلديات والكهرباء".

وأوضحت مديرة العلاقات العامة في سلطة أراضي غزة، أنه بالفعل تم تشكيل جمعيات إسكان تعاونية للبناء على أراض حكومية في أماكن متفرقة من القطاع تقدم بحسب مستحقات الموظفين". وبينت أن كل ٢٠ إلى ٤٠ موظفاً يستطيعون تشكيل جمعية كي حصلوا على أرض بمساحة ٨٠٠ متر أو دونم في أماكن

السكنية لأغراض سكنية وتبلغ مساحة هذه التعديلات نحو ٥٣٦٧٢٨٨ متراً مربعاً.

يشار إلى أن نسبة التعديلات على الأراضي الزراعية لأغراض زراعية بلغت ٦٥٪، فيما بلغت نسبت التعديلات عليها لأغراض سكنية ٥٪، أما التعديلات على الأراضي السكنية فبلغت ٣٠٪.

٢. التجمعات العشوائية

أشارت سلطة الأراضي في قطاع غزة إلى أن التعديلات السكنية المنتشرة في قطاع غزة حتى العام ٢٠١٩ تتوزع على نحو ٣٠ منطقة عشوائية تقع على مساحة ألفي دونم من الأراضي الحكومية، تتمركز غالبيتها في مناطق بيت لاهيا وبيت حانون في شمال القطاع ومناطق خان يونس ورفح، إضافة إلى ٨٠٠٠ دونم تعديلات زراعية.

يعاني سكان العشوائيات أوضاعاً بائسة نتيجة غياب الخدمات الأساسية، والبعد عن مراكز المدن وعدم وجود تخطيط للمناطق. وهناك تعديلات قديمة وحديثة، لكن يتقاسم الجميع حالة الفقر والعوز، فبعض العشوائيات قريبة أو متصلة بمراكز المدن كما في منطقة الجورة لكن بعضها منفصل تماماً كما في عشوائية نهر البارد.

فإلى الغرب من مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، وبعد أن تنتهي المناطق المأهولة

بل هو محتاج لأموال نقدية لتلبية احتياجات عائلته اليومية. ومن هنا توقع أن يتجه معظم الموظفين لبيع هذه الأراضي وبالتالي زيادة العرض، ما سيخفض سعرها وسيجعلها تنتهي بأيدي قلة قليلة تمتلك المال في غزة.^٤

ودان خبراء التنمية هذه الخطوة، لأن المساحة التي تم توزيعها على الموظفين، تقع على منطقة رملية ثمينة، فهي تُعدُّ الثروة الذهبية للقطاع، من حيث استخدامها في البناء وتخليط التربة الزراعية (الطينية)، كما أنها تعتبر الخزان الأكبر لمياه الأمطار، خاصة أن القطاع يواجه ندرة المياه الباطنية، وصعوبة أكبر في مواجهة غزو المياه المالحة له من اتجاه البحر، وفي حال البناء عليها أفقياً، سيكون ذلك على حساب المساحة المتصاعدة تلقائياً كلما مرَّ الزمن، وعلى حساب الأجيال القادمة.

كما أن توزيع الأراضي على موظفي حركة حماس، لم يكن في صالح السواد الأعظم منهم، وخاصةً أنهم تخلوا عن نصيبهم من الأرض من خلال مبادرتهم للبيع وبأقل سعر، لأنهم مضطرون إلى سداد ما تراكم عليهم من تكاليف معيشية ومصلحية أخرى، لصالح السماسرة والتجار وأصحاب رأس المال، الذين لا يهتمهم سوى نصب الكمائن، ولا يحفلون إلا بالأرباح السميكة.

وعقب جولات المصالحة بين حركتي فتح وحماس التي جرت في القاهرة، قال وزير سلطة

يفرزون عليها بحسب مستحقاتهم ومن ثم بناء مشاريع إسكان تعاونية على تلك الأراضي يقوم الموظفون بعد ذلك بتسديد ثمن تلك الشقق.

واعترفت السلطة الوطنية قرار توزيع الأراضي انزلاقاً في عمل غير دستوري وغير قانوني، وجاء ذلك على لسان المستشار القانوني للرئيس محمود عباس، حسن العوري الذي أكد "أن الأراضي ستُنزع ملكيتها من الأفراد وتعود ملكيتها إلى الخزينة العامة يوماً ما". وأوضح العوري أن توزيع أراضي من الخزينة العامة على أفراد لا يترتب عليه حقوق مكتسبة للأفراد بغض النظر عن المدة الزمنية. وأضاف العوري، إن القرار صادر عن فصيل سياسي ليست له صفة قانونية لتوزيع الأراضي أو تخصيصها، معتبراً هذا القرار "تسريباً للأراضي وجريمة يعاقب عليها القانون".^٥

وأوضح المستشار القانوني عبدالكريم شبير، أن سلطة الأراضي هي الأمانة على أراضي الدولة، وهي الجهة المنفذة للقوانين والمشاريع المتعلقة بها، لكنها ليست صاحبة صلاحيات في منح الأراضي لأحد، مبيناً، أن الرئيس الفلسطيني هو صاحب هذا الحق وفقاً للقانون، ما يعني أن أي جهة في قطاع غزة لا تستطيع منح أي موظف قطعة أرض.

وتوقع المحلل السياسي عمر شعبان، مؤسس "بال ثينك للدراسات الاستراتيجية"، أن يخلق القرار نتائج سلبية، فالموظف ليس بحاجة لقطعة الأرض وغالباً لن يستطيع البناء عليها،

تغيير أو تعديل قيود الأراضي المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف المسجلة في سجلات دافعي ضريبة الأملاك في القرى والمدن باسم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية أو أي أراضٍ أخرى مسجلة باسم الهيئات أو السلطات أو المؤسسات العامة والوزارات الحكومية أو الأوقاف.

وقال رئيس الفريق الوطني لبناء قواعد البيانات الرسمية الحكومية منير سلامة: إن تخصيص الأراضي يستند قانوناً لأحكام القانون الأساسي المعدل، على أن يقدم من جهة الاختصاص إلى مجلس الوزراء للتنسيب ويتبعه مرسوم رئاسي. وأشار إلى أن حماس اتخذت ٥٦٠ قراراً بتخصيص أكثر من ١٠ ملايين متر مربع (١٠,٥٦٧,٩٢٣) بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠١٤ من الأراضي في المحافظات الجنوبية، موزعة على بلديات وجمعيات ونقابات ولصالح وزارة الداخلية، وشركات، ونوادٍ، وهيئات ووزارات الأوقاف والأشغال والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتربية والتعليم والشؤون والصحة والشباب والرياضة ووكالة الغوث. كما خصصت ١٠٠,٠٠٠ متر مربع لإقامة مشروع سياحي، و ١٥,٠٠٠ م مربع لمشاريع ربحية و ٢,٢٢٨,٠٠٠ متر مربع لإقامة مشاريع اسكانية، فيما خصصت ٨١,٢٠٠ متر مربع لصالح الهلال الأحمر التركي، و ١٠٢,١٠٠

الأراضي صائب نظيف إنه: "ستتم معالجة الأمور المتعلقة بتوزيع الأراضي الحكومية في غزة وفق القانون ولن يكون هناك تسامح لأن أي إجراء غير قانوني في موضوع الأراضي يحكمه القانون لإعادة الوضع على ما كان عليه". وأضاف نظيف: "ليس من مهام سلطة الأراضي حفظ حقوق الموظفين، وليس لنا علاقة بما تم توزيعه على المواطنين فترة غياب السلطة الفلسطينية".

وأكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد بتاريخ ٢٨ تشرين الأول: إن كل شيء معقد بسلطة الأراضي وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الحكومية وعملية التوزيع التي جرت خلال سنوات الانقسام أو فيما يتعلق بأراضي المواطنين والاعتداءات عليها".

تخصيص حركة حماس للأراضي الحكومية وبيعها لمصالح حزبية

لم يكن قرار حركة حماس غير القانوني بتخصيص أراضٍ حكومية في قطاع غزة كبديل عن المستحقات المالية لموظفيها، سابقة، حيث قامت حركة حماس خلال ٢٠٠٧-٢٠١٩ بتخصيص أراضٍ حكومية لصالح قنوات ومؤسسات تابعة لها أو لإنشاء مشاريع استثمارية.

وكان الرئيس محمود عباس أصدر المرسوم رقم (٧) من العام ٢٠٠٦ في ١١-٤-٢٠٠٦ الذي جاء فيه منع قبول أي معاملة بشأن

وأصبحت شركة استثمارية وبنيت المنتجع على شاطئ بحر السودانية شمال قطاع غزة على ١٢ دونماً من الأراضي الحكومية.

بيع الأراضي الحكومية

لم يقتصر عمل ما تسمى اللجنة العليا المتابعة ملف الأراضي الحكومية التي شكلتها حركة حماس برئاسة إبراهيم رضوان وتسعة أعضاء آخرين على تنفيذ قرارات ما تسمى حكومة حماس في تخصيص الأراضي الحكومية، فقد طالت أيضاً عمليات بيع للأراضي الحكومية، مخالفة بذلك القانون الأساسي الفلسطيني.

الأراضي الزراعية في قطاع غزة

تعاني الأراضي الزراعية في القطاع من الزحف العمراني

الزحف العمراني:

هو مفهوم عام متعدد الوجوه يُشير إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها. تؤدي هذه الظاهرة إلى تآكل المناطق الريفية المجاورة للمدن الكبيرة تدريجياً وزيادة كثافتها السكانية شيئاً فشيئاً. ويرجع وضع الزحف العمراني في قطاع غزة إلى عوامل ديموغرافية، فمعدل النمو السكاني وصل إلى ٣,٤٪ كما أن الهرم السكاني لقطاع غزة عريض حيث يشكل الشباب غالبية منه

متر مربع لهيئة الأعمال الخيرية الإماراتية، و١١٥,٦٤٥ لصالح وكالة الغوث.

واعتبر منير سلامة أن اللافت من الإحصاءات والبيانات تخصيص ٣,٨٦٨,٩٣٠ متر مربع أي ما نسبته ٣٦٪ من الأراضي التي تم تخصيصها لصالح كتائب القسام.

وكانت ما تسمى رئاسة مجلس الوزراء بقطاع غزة أصدرت مرسوماً بتخصيص ٤٩ دونماً من أراضي مدينة الزهراء لإنشاء حي سكني استثماري وقع عليه عبد السلام صيام كأمين عام للمجلس. كما قرر ذلك المجلس في قراره رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١٢ تخصيص ٢٥ دونماً من القسيمة رقم ٣ من القطعة رقم ٨٩ من أراضي مدينة خان يونس شمال مدينة أصداء لإنشاء منتجع سياحي. بالإضافة إلى تخصيص ١١١٢ م٢ لصالح الجمعية الإسلامية لإقامة مخبز القدس الآلي ومركز طبية الطبي، كما خصصت الحركة أيضاً ٥ دونمات من أراضي مدينة الزهراء لصالح قناة الأقصى التابعة لحركة حماس.

جدير بالذكر أن مدينة النور الترفيهية التي أنشئت على أراض حكومية في مستوطنة (نتساريم) المخلاة وسط القطاع، التي تم افتتاحها في العام ٢٠١٣-٢٠١٤ تعود بالربح على قيادات حركة حماس. أما منتجع البستان فأنشأته الجمعية الإسلامية التابعة لحركة حماس التي أسست على أنها جمعية غير ربحية،

الزحف العمراني على الأراضي الزراعية

يصف المحلل الاقتصادي محسن أبو رمضان الزحف العمراني بالخطر الناجم عن كثافة السكان ومحدودية الأراضي الزراعية ويطالب بتحرك جاد لتحديد المساحات الزراعية ومنع الزحف إليها، منتقداً عملية تحويل العديد من الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية بتسهيل من البلديات وهبات الحكم المحلي التي تقوم بتحويل البيارات الزراعية الى "نُمر" صغيرة وبيعها للسكان، ويقترح لحل مشكلة الزيادة السكانية تشجيع البناء الرأسي والاستثمار في القطاع الزراعي .

سلبيات الزحف العمراني:

- ضعف الأمن الغذائي:
 - نقص الأراضي لبناء المساكن:
- تعد مشكلة توافر الأراضي المتاحة لإقامة المساكن عائقاً رئيساً أمام تنفيذ مشاريع الإسكان والتوسع العمراني، وقد أدى ارتفاع الضغط السكاني والكثافة السكانية وطبوغرافية المدن إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي.
- المشاكل التي تؤدي للزحف العمراني في قطاع غزة:

الاحتلال:

تسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية علي مدار العقد الماضي في إلحاق الأضرار أو

ولمحاولة معالجة مشكلة الإسكان في قطاع غزة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار جانب الأرض. حيث تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كم مربع وهذه الأرض صغيرة، ويزداد حجم التوسع العمراني في قطاع غزة بشكل دراماتيكي جراء الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ويقف التخطيط العمراني عاجزاً وغير متناسب مع واقع التغير في استخدامات الأراضي ومع نسبة النمو في مساحة المناطق العمرانية في قطاع غزة التي من المتوقع أن تبلغ ٤٨٪ من مساحة القطاع في العام ٢٠٢٥ مقارنة مع نحو ١٩٪ في العام ٢٠٠٠م.

وحسب تقديرات المتخصصين والباحثين، فإن التوسع العمراني يزداد بشكل سنوي أكثر من ٢٪ وهذا مؤشر خطير سيزداد مع مرور الزمن. فالزحف العمراني مشكلة خطيرة يعاني منها قطاع غزة الذي يقضم ٥٩٠ دونماً سنوياً من الأراضي الزراعية.

يعتبر النمو السكاني السريع إحدى السمات البارزة في المجتمع الفلسطيني حيث يعتبر قطاع غزة من بين معدلات الكثافة السكانية الأكبر في العالم. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في القطاع عام ٢٠٢٠م نحو ٢١٧٩٦٤٤ نسمة بقسمته على مساحة قطاع غزة يكون نصيب الفرد من مساحة القطاع ١٥٣ م^٢ وهذه المساحة لا تكفي حاجة المواطن من الإسكان والصحة، فكيف سيكون نصيب الفرد بعد عقود من الزمن.

المحمرات نقلت نوعية في زراعة الخضراوات والفواكه في قطاع غزة، خاصة زراعة الدفيئات، بسبب توافر المياه العذبة. وأصبحت المحمرات السلة الغذائية، والبديل الزراعي الذي يعوض ما فقده قطاع غزة، بعد اعتداء الاحتلال على الكثير من المناطق الحدودية المخصصة للزراعة مثل أراضي بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة. بالإضافة إلى المنطقة الحدودية من شمال القطاع إلى جنوبه التي تقدر بـ ٢٢,٥٠٠ دونم، وهي "مقيدة الوصول"، أي أن الاحتلال يطلق النار صوب من يقترب من الحدود، تقوم الطائرات الإسرائيلية برش الأراضي الزراعية على طول السياج الحدودي بمبيدات الأعشاب بمادة «أوكسيفلورفن» بذرائع أمنية تساهم بقتل أو البذور المزروعة حديثاً.

ويمثل تجريف الأراضي الزراعية نحو ٣٥٪ من الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية.

وتتعرض الأراضي الزراعية في قطاع غزة لاستنزاف وتآكل واضح نتيجة مخالقات المواطنين الذين يجدون غطاءً من البلديات. وتتحمل البلديات في المحافظات الجنوبية، المسؤولية الأولى عن تحول الأراضي الزراعية الى سكنية تليها وزارة الحكم المحلي واللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن، ثم المزارعون وتجار الأراضي الذين يقومون بتحويل أراضيهم الزراعية لسكنية.^٦

التدمير الكامل بالآلاف من المساكن وإنشاء المنطقة العسكرية العازلة على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة عام ٢٠٠٥م التي يبلغ عرضها نحو ١٥٠ - ٥٠٠ متر. وهذه المنطقة يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها وهذا الإجراء يؤدي إلى نزوح المئات من السكان الذين يعيشون على المناطق الحدودية وكذلك نزوح قاطني القرى المجاورة إلى هذه المنطقة ويصل إجمالي هذه المنطقة العازلة إلى نحو ٢,٥٪ من مساحة قطاع غزة، وهذا الإجراء منع إقامة المباني السكنية والتوسع العمراني.

النمو السكاني الكبير

استنزاف الأراضي الزراعية في قطاع غزة، وأثره على السلة الغذائية.

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة ٢,٧٥ كم^٢، بواقع ١٧٣ ألف دونم، بنسبة ٢٠٪ من مساحة قطاع غزة الكلية، وتبلغ المساحات المزروعة بالخضار ٨٢ ألف دونم، والمساحات المزروعة بالفاكهة ٧١,٤٠٠ ألف دونم. يشار هنا إلى أن أكبر المساحات الزراعية تقع في محافظتي خان يونس ورفح، حيث يوجد توسع في قطاع غزة في الجنوب الذي يحوي أراضي المحمرات، والمواصي والأراضي الشرقية. وتبلغ مساحة "المحمرات" ١٥ ألف دونم، موزعة على ٢١ مستوطنة كانت تتركز بشكل أساسي في الشريط الساحلي لقطاع غزة. وأحدثت أراضي

وتقول المهندسة إيناس الرنتيسي نائب المدير العام لإدارة المساحة والدراسات التطويرية في وزارة الحكم المحلي التابعة لحركة حماس، إن كل الرخص التي تعطيها البلديات للمواطنين للبناء في الأراضي الزراعية تمثل تجاوزاً قانونياً. وأضافت الرنتيسي: "إن الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٩ - ٢٠١١ شهدت نقص ٣٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية من أصل ١٧٠ ألف دونم، مشيرةً إلى أن الأراضي الزراعية تنقص ٥٠٠ دونم كل عام. وأقرت الرنتيسي بوجود تقصير في ملف منح التراخيص للبناء في الأراضي الزراعية، مؤكدةً أن البلديات تخرج من الحرج من خلال إعطاء رخص خدمات وليس بناء، إلا أن هذه الرخص تمكن المالك من البناء في أرضه.^٧ وللتوضيح، فإن المخطط الإقليمي لقطاع غزة يشمل المناطق الخارجة عن نفوذ البلديات التي تتضمن الأراضي الحكومية، أما المخططات الهيكلية فهي التي تقع داخل المدن وتوكل مهمة تنفيذها إلى البلديات. أكدت وزارة الزراعة في غزة، تنازل الوزارة عن ٢٠٠ دونم زراعي لأنشطة بنية تحتية في منطقة البريج وسط قطاع غزة، لإنشاء مشروع محطات للصرف الصحي، علاوة على تحويل مزارع العنب إلى شاليهات في منطقة جنوب غربي غزة، أو تحويل مناطق زراعية إلى مكبات نفايات أو كسارات حجارة. وكشفت عن وجود ما أسمته "تآمر البلدية" التي اتهمتها بتجاهل

وينص القانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية على أنه يسمح للمواطن ببناء وحدة سكنية واحدة مكونة من طابقين بمساحة ١٨٠ متراً، كمرفق زراعي في كل ٥ دونمات أرض، وفي كل دونمين ونصف في الأراضي الزراعية المساعدة، إلا أن ذلك غير مطبق في قطاع غزة. تقرر وزارة الزراعة في غزة، بوجود تجاوزات قانونية لدى بعض البلديات من خلال منحها المواطنين تراخيص خدمات لمنشآت تقع ضمن الأراضي الزراعية؛ مبررة ذلك بعوامل متعددة أبرزها الزحف السكني العشوائي. ويتصدر الوضع المادي للبلديات أسباب إعطائها تراخيص في مناطق زراعية. لم تكثف الجهات المعنية بتحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية، فقد حولت مناطق زراعية لصناعية؛ بحجة أن المناطق المصنفة صناعياً قريبة من الحدود الشرقية لغزة حيث تتمركز قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يهدد بقاءها والتأثير على الاستثمار. وفي ذلك، قال القائم بأعمال رئيس اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن في قطاع غزة: "إن المخطط الإقليمي حدد المناطق الصناعية التي لا تقل أهمية عن الزراعية، إلا أن البلديات والوزارة اضطرت لإيجاد بدائل للمشاريع الصناعية بدلا من الحدود أو المناطق السكنية بعد شكاوى المواطنين من وجود المصانع قرب منازلهم، مما دفعنا لتحويل أراض زراعية لصناعية".

الوزارة وعدم إبلاغها بإعطاء الرخص للبناء في الأراضي الزراعية.

وفي ملف الأراضي الزراعية تم تحويل الأراضي إلى سكنية في مشاريع الحي السعودي ١ و ٢ و ٣ ومدينة حمد وتوزيع الأراضي على الموظفين دون الرجوع حتى للجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن. وفي النصيرات، قال رئيس بلديتها محمد أبو شكيان إن أرض المفتي البالغة مساحتها ٢٧٣ دونماً تم تحويلها من تصنيف زراعي إلى سكني؛ نظراً للكثافة السكنية، وبموافقة اللجنة المركزية.

الزحف العمراني على أراضي غزة يهدد الأمن الغذائي

حذر مختصون وخبراء تنمية من أن استمرار تقليص مساحة الأراضي الزراعية بغزة لصالح المشاريع الإسكانية والزحف العمراني يهدد الأمن الغذائي لقراة مليوني مواطن. وقال خبراء إن المد العمراني يخالف بنود قوانين الزراعة والمخطط الإقليمي للقطاع، محذرين من النتائج "الكارثية" للنمو السكاني على الأراضي الزراعية. وأوصت دراسة حديثة للمركز العربي للتطوير الزراعي بغزة، بمعالجة النمو السكاني وحاجة القطاع للوحدات السكنية عن طريق البناء الرأسى وتقليص المد الأفقي وعدم تغيير الهدف من استخدام الأراضي بما يخالف المخطط الإقليمي للقطاع.

وأوضح ممثلو منظمات أهلية أن قطاع غزة يواجه مخاطر تتعلق بالأمن الغذائي شبه

المنعدم، وتعاني ٥٧٪ من أسر قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي، وفق تقرير صدر قبل أيام عن إدارة الشؤون الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي.

وأشار التقرير إلى أن تحقيق مفهوم الأمن الغذائي بقطاع غزة يستلزم ألا تقل نسبة الأراضي الزراعية عن ١٨٠ كم^٢، غير أن المد العمراني الذي طال نحو ٦٣ كم^٢ قلص المساحة الزراعية إلى نحو ١٤٣ كم^٢ فقط. وأضاف التقرير إن المد العمراني غير المنظم يؤثر على البنية التحتية للقطاع، ما يندرج بكوادرث على الوضع الزراعي والاقتصادي.^١

وقال الخبير التنموي أحمد الصوراني: "إن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً مطرداً في الرقعة الزراعية والإنتاج الغذائي الزراعي في قطاع غزة لأسباب متعددة أبرزها تسارع النمو السكاني، وتفتت الملكيات الزراعية، والتمدد العمراني الحضري وتزايد الطلب على الأراضي للبناء، إلى جانب إجراءات جيش الاحتلال بإقامة المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة ما أدى لتراجع المساحة الزراعية الفعلية إلى أن وصلت إلى نحو ١٠٠ ألف دونم، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية إلى نحو ٥٠٪، علاوة على التراجع في معدلات الإنتاج الحيواني.

وبعد أن كان المزارع الغزي يتفاخر في السنين السابقة بأن إنتاجه الزراعي يصل إلى ثلاثة

طالما بقي الانقسام موجوداً بين جناحي الوطن لذلك تبرز الحاجة للضغط لإنهاء الانقسام المشين، وصولاً إلى حكومة واحدة تستلم فعلياً مختلف الوزارات في قطاع غزة، وتضع خطة شاملة لمعالجة وضع الأراضي في غزة والتراكمات السابقة، ووصولاً إلى انتخاب مجلس تشريعي جديد، يقوم بمزاولة اختصاصاته التشريعية والرقابية في مجال الحفاظ على الأراضي في قطاع غزة وتطويرها.

كما ينبغي توحيد وتحديث تشريعات الأراضي بين شطري الوطن، في إطار قانون شامل ومتواءم مع المعايير الدولية، وتوحيد تسميات الأراضي في قطاع غزة، واستكمال عملية تسوية الأراضي.

وعلى السلطات المسؤولة تشجيع المواطنين على تسجيل الأراضي في غزة، وفقاً للأصول عبر حملات توعوية، وتخفيض رسوم التسجيل، والتصدي قانونياً على التعديات على الأراضي الحكومية.

هناك حاجة ماسة، لتقديم الدعم الحقيقي للمزارعين، لاستصلاح الأراضي، وخصوصاً في المناطق الحدودية، وتوفير مختلف أشكال الدعم للمزارعين في المنطقة الأمنية العازلة على حدود قطاع غزة، وخصوصاً أنها تتعرض للإهمال من الجهات الرسمية والأهلية. والأهم مساعدة المواطنين القاطنين قرب المناطق العازلة على تثبيت ملكيتهم للأراضي بشكل قانوني.

أضعاف حاجة القطاع، بات قطاع غزة يضطر إلى استيراد بعض الأصناف. كما أن الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية قلل من نصيب الفرد من الأمن الغذائي، فالمساحة المطلوبة لتحقيق ذلك ١٨٠ كم^٢ بينما المتوافر منها الآن ٤٣ كم^٢.

يقول مدير العمليات والتخطيط في اتحاد لجان العمل الزراعي بشير الأنقح، إن المشكلة تكمن في تقلص المساحات الزراعية نتيجة التوسع العمراني، فنحن نتحدث عن ١٢٦ ألف دونم كانت في العام ٢٠٠٩ متاحة للزراعة، بينما في العام ٢٠١١ صار المتاح ٧٦ ألف دونم، وفي المنطقة العازلة أكثر من ٣٠ ألف دونم لا نستطيع الاستفادة منها بالطريقة التي نريد.^٩

وأوضح مسئول اللجان الزراعية في قطاع غزة سعد الدين زيادة: "أن سلطات الاحتلال دمرت القطاع الزراعي، خاصة أن الأخيرة أنشأت المنطقة العازلة على طول الشريط الحدودي لغزة، الأمر الذي أثر سلباً على المزارع الغزي، الذي أبعد عن ٢٥٪ من أراضيه بقوة السلاح.

الخلاصة

لا يختلف وضع الأراضي في قطاع غزة سواء الحكومية أو الزراعية بين ٢٠٠٧-٢٠١٩، عن الأوضاع السيئة التي يمر بها قطاع غزة، وهو يحتاج إلى رؤية شاملة لمعالجته، وهذا لن يتحقق

الهوامش

- ١ المجلس النرويجي للاجئين- غزة، برنامج المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حقوق الإسكان والأرض والملكية، تشرين الثاني ٢٠١٨.
- ٢ شيرين خليفة، العشوائيات في قطاع غزة مسؤولية من!، شبكة نوى، ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧.
- ٣ خاص - بوابة فلسطين، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٥.
- ٤ خاص - بوابة فلسطين، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٥.
- ٥ أسيل الأخرس، خلال سنوات سيطرة حماس على غزة.. مشاريع استثمارية وبيع أراضٍ حكومية، وكالة وفا، رام الله، ٢٩-١٢-٢٠١٥.
- ٦ وسام زعبر، الزراعة في غزة أمام خطر الانهيار، دنيا الوطن، ٢٨-٦-٢٠١٨.
- ٧ محمد فودة، تحويل الأراضي الزراعية إلى إسكانية يهدد الأمن الغذائي في قطاع غزة، الرسالة، غزة، ١٦ آذار ٢٠١٧.
- ٨ الزحف العمراني في قطاع غزة يهدد الأمن الغذائي ، وكالة الأناضول، غزة، ٢٤ كانون الأول ٢٠١٣.
- ٩ مشكلات عديدة يعاني منها القطاع الزراعي في غزة، بوابة الهدف، غزة، ٢٧ شباط ٢٠١٨.

تقدير حجم الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين

د. محمد أبو عمشة*

مثل تجارة المخدرات، والفساد الإداري والمالي، والرشوة والتزوير على سبيل المثال لا الحصر. تُعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي أو ما يسمى "اقتصاد الظل" حقيقة موجودة في جميع اقتصاديات دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد أثبتت الدراسات أن الاقتصادات الموازية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها في إجمالي النشاطات الاقتصادية، بل إنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات نمو لم تشهدها الاقتصادات الرسمية.

المقدمة:

يتكوّن النمو الاقتصادي الفعلي في أي دولة من مجموع معدلي نمو الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، باعتبار أن الاقتصاد الموازي يشكل المكوّن الثاني في الاقتصاد. وليس بالضرورة أن تكون معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي واحدة، فقد ينمو أحدهما بنسبة تفوق نمو الآخر. يُعرف الاقتصاد الموازي بأنه عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو أنشطة مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وهناك العديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد،

* قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة فلسطين التقنية - خضوري.

مشكلة الدراسة:

تُعاني دولة فلسطين من ظاهرة تهدد اقتصادها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار رزوحها تحت الاحتلال، والانقسام الجغرافي والسياسي القائم بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) مما أدى إلى ترهل في المؤسسات الحكومية، نتج عنه وجود ظاهرة الاقتصاد الموازي، حيث يُشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبةً لا يُستهان بها من حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث قُدّر معدل الاقتصاد الموازي في فلسطين في العام ٢٠١٢م بنحو ١٧,٨٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً لأن نشاط الاقتصاد الموازي غالباً ما يكون بعيداً عن سيطرة صانعي السياسة الاقتصادية، فإن هذا التزايد في حجم هذا الاقتصاد، قد يؤدي إلى التضارب في أهداف الاقتصاد الرسمي وتوجهاته، وأهداف الاقتصاد الموازي وتوجهاته. وتكمن مشكلة الاقتصاد الموازي في أن البيانات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي غير دقيقة، مما يؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من فعالية السياسات الاقتصادية وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي.

ويُمكن طرح تساؤل رئيس تسعى الدراسة للإجابة عنه، ما حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٨-٢٠١٨؟

أهداف الدراسة:

- تأتي هذه الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:
١. تقدير حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.
 ٢. إضافة عنصر كمي مهم لا يمكن تجاهله في إعداد الخطط الاقتصادية الفلسطينية ورسمها.
 ٣. الخروج بتوصيات تساعد متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على التعامل مع الاقتصاد الموازي في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تتميز الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة بأنها تسلط الضوء على دولة فلسطين، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على دول أخرى كالدول المتقدمة.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت فترة زمنية حديثة، بالإضافة إلى اختلاف طريقة التقدير. كما أن بعض الدراسات المتاحة تناولت علاقة الاقتصاد الموازي بجوانب معينة كالبطالة والاستهلاك ومعدلات الجريمة، بينما تتناول الدراسة الحالية علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي.

نطاق الدراسة:

تسعى الدراسة إلى قياس أثر الاقتصاد الموازي على الناتج المحلي الإجمالي في دولة

في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة، وأن جريمة غسل الأموال تعد من أبرز أشكال الاقتصاد الموازي. ومن أهم هذه الدراسات: (سلمان،^١ (٢٠٠٦)؛ (المطيري،^٢ ٢٠١٢)؛ (السيدي،^٣ (٢٠١١)؛ (Feld L., (2010) Schneider F., (2010).

تطرق عدد دراسات إلى قياس حجم الاقتصاد الموازي، وبيان أسبابه وآثاره، وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث النطاق التطبيقي، المكاني والزمني، إلا أن أغلبها اتفق على أن ظاهرة الاقتصاد الموازي وتأثيراته السلبية تمثل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلصت هذه الدراسات إلى هذه النتائج باستخدام الأسلوب الوصفي والقياسي، ومن أهم هذه الدراسات:

Williams CC, Schneider F (2016); Yin, (2008); Brambila and Cazzavillan, (2009). Schneider F,& Buehn A, Montenegro CE (2015) Schneider F (2010)

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاقتصاد الموازي والناتج المحلي الإجمالي، تحديداً، عمدت دراسة (علي، ٢٠٠٨؛ Wedderburn, 2009) إلى قياس أثر حجم الاقتصاد الموازي على الناتج المحلي الإجمالي، بالأسلوب الوصفي والقياسي، وأكدت النتائج وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي.

فلسطين، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الدراسات التي تناولت تقدير حجم الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين، خلال الفترة الممتدة وتقديرها من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٨م، وفقاً لمدى توافر البيانات.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة الاقتصاد الموازي في فلسطين خلال فترة الدراسة وتقديرها، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الواردة في تقرير التضخم للعام ٢٠١٨ الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، حيث تم بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام برنامج (Eviews7).

الدراسات السابقة:

تضمن الأدب الاقتصادي عديد الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي من جوانب مختلفة، حيث تناولت عدة دراسات ظاهرة الاقتصاد الموازي، من حيث مفهومه وأشكاله، واتفقت الدراسات فيما بينها على أن مفهوم الاقتصاد الموازي هو ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته

الإطار النظري للاقتصاد الموازي

تخالف قوانين الدولة وأنظمتها، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي. ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني.

٢/٣/١ الاقتصاد الموازي غير المشروع:

يقوم الاقتصاد الموازي غير المشروع^٦ على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة الدولة وقوانينها، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة. ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الموازي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة، وكذلك الأنشطة المخالفة لأنظمة الدولة وقوانينها، فضلاً عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة.

٤/١ أسباب نمو الاقتصاد الموازي:

يوجد العديد من العوامل المختلفة والمتشابكة،^٧ التي تؤدي بدورها إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الموازي. ويُعزى اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي إلى ارتفاع مستوى الضرائب، بالإضافة إلى وجود تعقيدات إدارية وقيد حكومية، وانخفاض مستوى الدخل، فضلاً عن دور المشروعات الصغيرة والمعلومات في هذا الجانب.

يُعد الاقتصاد الموازي من الظواهر القديمة في المجتمع الإنساني، فجرائم الاحتيال والسرقة والنصب، وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية، قديمة قدم الإنسان عينه على هذه الأرض. إلا أنه مع ذلك بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة متأخراً ومنذ سنوات قليلة مضت. وسيعرض هذا الفصل مفهوم الاقتصاد الموازي وأنواعه، ثم النظر في أسباب نموه، والتطرق إلى آثاره بشيء من التفصيل.

٢/١ مفهوم الاقتصاد الموازي:

يعرف الباحث الاقتصاد الموازي بأنه "الأنشطة كافة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما لأن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد".

٣/١ أنواع الاقتصاد الموازي:

يُصنّف الاقتصاد الموازي وفقاً لمعيار المشروعية إلى نوعين رئيسيين: الاقتصاد الموازي المشروع، والاقتصاد الموازي غير المشروع.

١/٣/١ الاقتصاد الموازي المشروع:

يتضمن الاقتصاد الموازي المشروع^٨ أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا

٥/١ الآثار المترتبة على الاقتصاد الموازي:

يخلف الاقتصاد الموازي - على الرغم من خطورته على الاقتصاد الرسمي وتعدد أبعاده بشكل بالغ التعقيد - آثاراً سلبية وإيجابية. يمكن توضيحها فيما يلي:

١/٥/١ الآثار السلبية للاقتصاد الموازي:

تترتب على وجود الاقتصاد الموازي آثار سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية.^١ وتتمثل الآثار السلبية في فقدان حصيلة الضرائب، وكذلك الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي، والأثر في توزيع الموارد، إلى جانب الأثر على النمو الاقتصادي.

٢/٥/١ الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي:

ركزت معظم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الموازي على جوانبه السلبية، في حين أن للاقتصاد الموازي فوائد مرتبطة بوجوده، جديرة بالاعتبار أيضاً.^٢ حيث تشير النتائج التجريبية التي تم توصل إليها إلى أن أكثر من ٦٦٪ من المكاسب التي تم تحقيقها في الاقتصاد الموازي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي، وهذا بالطبع له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب المباشرة.

تتيح بعض أنشطة الاقتصاد الموازي لبعض الأفراد فرص الحصول على دخل أساسي أو إضافي. علاوة على أنها قد تسهم في انخفاض معدلات البطالة؛ كونها تعمل على توفير فرص

عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي. بالإضافة إلى أن لها دوراً في مساعدة محدودى الدخل، حيث إنها تقوم بتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل، مقارنةً بأسعار السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد الرسمي.

تحليل واقع الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين يتمتع الاقتصاد الفلسطيني ببيئة اقتصادية متقلبة، ومناخ استثماري وتمويلي متذبذب، مما يسهم في توفير بيئة ملائمة ومحفزة لنمو ظاهرة الاقتصاد الموازي. وسيتناول هذا الفصل أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين، وأهم أنواع أنشطة الاقتصاد الموازي في فلسطين وعناصرها المختلفة.

٢/٢ أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي في فلسطين:

تصدر فلسطين قائمة الدول العربية الأقل^٣ حجماً للاقتصاد الموازي، كما أنها تحتل مرتبة لا يستهان بها على مستوى الدول النامية الخاضعة للبحث في مجال الدراسات التطبيقية. وعلى الرغم من ذلك، يوجد عدد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المحفزة، التي تعمل بدورها على زيادة معدلات الاقتصاد الموازي واتساع قاعدتها بصورة كبيرة.

ويمكن إجمال أهم أسباب الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين فيما يلي: البطالة، وتزايد حجم العمالة الخارجية، بالإضافة إلى تحويلات

العاملين للخارج، وحجم المنشآت، إلى جانب وجود أسباب أخرى.

١/٢/٢ البطالة:

تُعد مشكلة البطالة^{١١} من أهم المشاكل التي تُؤرق صنَّاع السياسات الاقتصادية في دولة فلسطين ولا تزال. حيث تشير الدراسات الإحصائية الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٨ إلى ارتفاع أعداد العاطلين الفلسطينيين إلى (٦٠٢,٩) ألف عاطل، مقارنةً بأعداد العاطلين في العام ٢٠١٧م التي تبلغ (٥٨٥,٧) ألف عاطل.

بيَّنت النتائج الواردة من مركز الإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٨م، أن أعلى نسبة للعاطلين الفلسطينيين كانت في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة، وذلك بنسبة بلغت (٣٧,٦)%. كما أظهرت النتائج أيضاً أن أعلى نسبة للعاطلين الفلسطينيين هي من الحاصلين على شهادة البكالوريوس وذلك بنسبة (٤٩,٤)%. كما دلَّت النتائج أيضاً على أن نحو (٦٥,٦) % لم يتزوجوا أبداً.

وتُشير تلك الفئات العمرية والمناطق والمستويات التعليمية، إلى خطورة مشكلة البطالة؛ لأنها قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي والانحراف بدافع الحاجة المادية والعوز الاقتصادي، مما يعني احتمالية وجود علاقة مباشرة بين البطالة والجريمة.

٢/٢/٢ تزايد حجم العمالة المهاجرة للخارج: يُؤدي وجود العمالة المهاجرة لخارج فلسطين إلى احتمالية ظهور عديد من الانعكاسات السلبية؛ نتيجة هجرتها للخارج بأعداد كبيرة. وتُشير الإحصاءات التي أصدرتها وزارة العمل إلى ارتفاع عدد المهاجرين للخارج عام ٢٠١٧م من (٦,٩) ألف عامل، إلى (٧,٤) ألف عامل في العام ٢٠١٨م.

وقد يؤدي تزايد حجم العمالة المهاجرة للخارج إلى توفير مناخ لاستغلال بعض العناصر، للقيام بأعمال تُسهم في رفع مستويات الجريمة. كما أن لها دوراً في اتساع حجم الأنشطة الموازية، كالدخول في صناعة الخمر وترويج المخدرات. كما يُؤثر تزايد حجم العمالة المهاجرة للخارج على السياسات الاقتصادية والأمن الاقتصادي.

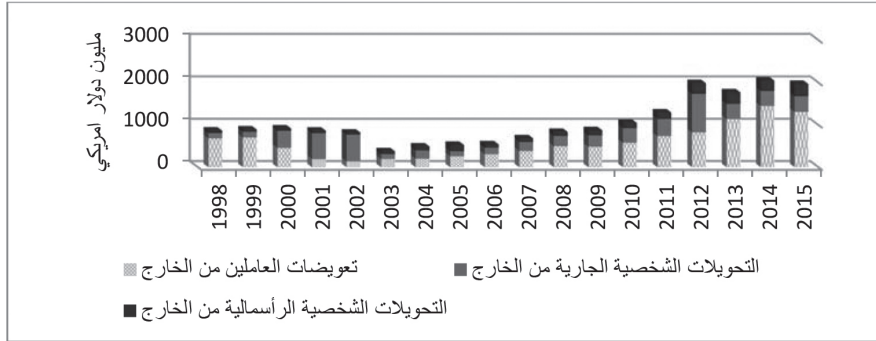
من جانب آخر، قد يُسهم تزايد حجم العمالة المهاجرة للخارج في نمو دولة فلسطين في مجالات عديدة، كالبناء والتشييد، علاوةً على المساهمة في تنمية فلسطين من خلال اكتساب خبرات في النواحي الصحية، والتعليمية، والصناعية، وغيرها من النواحي الحيوية في فلسطين.

٣/٢/٢ تحويلات العاملين لفلسطين:

ارتفعت التحويلات الشخصية من المغتربين^{١٢} المتدفقة إلى فلسطين من ٨٦٤ مليون دولار أميركي في العام ١٩٩٨ إلى ٢,٠ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٥. ويتضح

وجود تقلبات في التحويلات المذكورة ناتجة عن اختلاف اتجاه مكوناتها، وذلك يعود للارتفاع الكبير في تعويضات العاملين في إسرائيل وتأثرها الكبير بالأوضاع السياسية التي بدورها تؤثر على قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين واتجاهاتها.

الشكل (١): مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين للأعوام ١٩٩٨-٢٠١٥



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات ميزان المدفوعات. ٢٠١٦. (بيانات غير منشورة).

بقيمة ٥٠١,٥ مليون دولار أمريكي بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢، أي بما يعادل خمسة أضعاف قيمتها في العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ١٩٩٩، حيث عملت هذه التحويلات على تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة خلال فترة الانتفاضة الثانية على الأسر الفلسطينية.

لوحظ في العام ٢٠٠٣ استقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية رافقه انخفاض في قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين، حيث وصلت أدنى مستوى لها لتبلغ ٣٧٦ مليون دولار أمريكي، وذلك لانخفاض التحويلات الشخصية الجارية من الخارج، حيث وصلت قيمتها إلى نحو ١١٤ مليون دولار أمريكي، فيما طرأ تحسن طفيف

ويوضح الشكل (١) استقرار التحويلات المذكورة في الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ وذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة نسبياً. أما في العام ٢٠٠٠، فقد شهدت التحويلات المذكورة انخفاضاً طفيفاً بسبب انخفاض تعويضات العاملين من إسرائيل نتيجة اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى). وخلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فقد واصلت تعويضات العاملين من إسرائيل الانخفاض لتصل قيمتها إلى أدنى مستوى لها (١٣٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٢).

يذكر أن قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين لم تتراجع في تلك الفترة بسبب ارتفاع التحويلات الشخصية الجارية من الخارج

جانب الموقع الجغرافي لفلسطين ووجود الاحتلال والمستوطنات، إضافة لعدم التواصل الجغرافي بين شطري الوطن، واتساع رقعتها، وتنوع حدودها مع المحيط.

علاوةً على تزايد معدلات الفقر، حيث ارتفعت نسبة الفقر في فلسطين من (٦,٥٪) عام ٢٠٠٩م إلى (١٧٪) عام ٢٠١٧م. وكذلك النمو السريع الذي يلحق بالمدن؛ نتيجة الهجرة الداخلية والخارجية، مما يُشكّل عبئاً على المدن في استيعاب تلك الأعداد العاطلة عن العمل في القطاع الرسمي، في حين يوفّر الاقتصاد الموازي فرص عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي.

إلى جانب تزايد حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية والترفيهية، حيث بلغت حجم القروض الاستهلاكية (٨,٠٢٦,٠) مليار دولار في العام ٢٠١٧م، مقارنةً بالعام ٢٠٠٩م التي بلغت (٢,٢٣٤,٢) مليار دولار. إضافةً إلى سوء التصرف في استخدام الأموال وإدارتها، مما قد ينتج عن ذلك تحمّل كثير من الأفراد الأعباء والديون المالية الكبيرة، الأمر الذي قد يدفع البعض للعمل في الأنشطة الموازية كتعويض عن الديون والدخول المتناقصة.

٢/٢ أنواع الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين:

تعد مهمة تتبّع أنشطة الاقتصاد الموازي^{١٥} في دولة فلسطين مهمة ليست باليسيرة؛ نظراً لتنوع أنشطة هذا الاقتصاد، وتعمّقها في مختلف

على قيمة تعويضات العاملين من إسرائيل خلال العام ٢٠٠٣.

لوحظ خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٥ ارتفاع ثابت في التحويلات الشخصية من المغتربين وذلك يعود للارتفاع في قيمة تعويضات العاملين من الخارج خاصة العاملين في إسرائيل، حيث تحسن عدد العاملين في إسرائيل مقارنة بفترة الانتفاضة بشكل تدريجي.

٤/٢/٢ حجم المنشآت:

تُشكّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين^{١٦} قرابة ٩٠٪ من إجمالي الشركات للعام ٢٠١٧م، ويعتمد الاقتصاد الموازي في أغلب أنشطته وتعاملاته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن كانت مسجلة رسمياً؛ وذلك لأن متابعة الأنشطة التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأرباحها السنوية وتعاملاتها المالية، تختلف بصورتها في التعامل عن الشركات الكبيرة، التي يُشترط لها متابعة حسابية دقيقة.

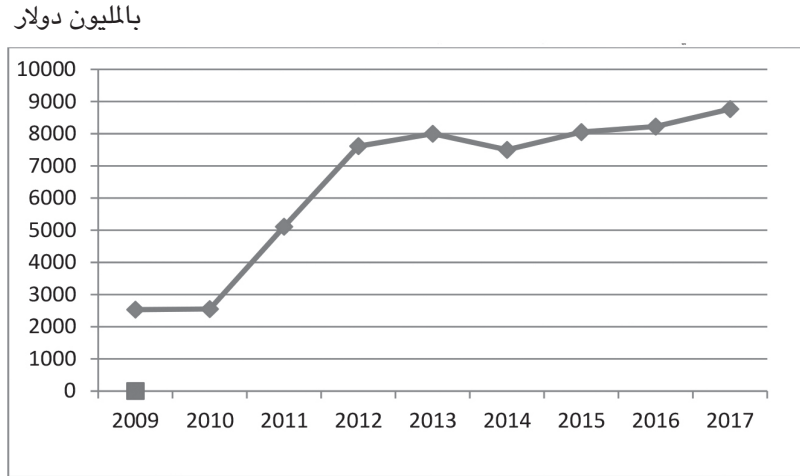
٥/٢/٢ أسباب أخرى:

يوجد عديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى،^{١٧} التي قد تؤثر أيضاً في تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، كطبيعة اقتصاد فلسطين، الذي يقوم على سياسات اقتصادية مفتوحة، بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية والسياسة المالية التوسعية، إلى

الموازية في فلسطين، كما سبق ذكره. ويشمل الاقتصاد الموازي الدخل كافة غير المسجلة في الاقتصاد الرسمي، سواء كانت أنشطة مشروعة في أصلها أو غير مشروعة لمخالفتها الأنظمة والقوانين. ويمكن تسليط الضوء على أنواع أنشطة الاقتصاد الموازي في فلسطين، الذي يشمل أنشطة الاقتصاد الموازي المشروع وعناصره المختلفة، إلى جانب أنشطة الاقتصاد الموازي غير المشروع وعناصره المختلفة.

مجالات الأنشطة المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى صعوبة الإلمام بتفاصيل تلك الأنشطة؛ وذلك لطبيعتها الموازية في الأصل أو لعدم مشروعيتها. ويوضح شكل (٢) تزايد حجم الاقتصاد الموازي في دولة فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٠م)، حيث بلغ حجم الاقتصاد الموازي (٧٥٨,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٠م، واستمر بالارتفاع حتى بلغ (٨٥٠,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٨م. وقد يعود سبب الارتفاع إلى وجود كثير من العوامل التي تُعد عناصر جذب للأنشطة

شكل (٢): حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٠م) سنوات مختارة.



المصدر: أعد بوساطة الباحث، اعتماداً على: البنك الدولي، (٢٠٠٩).

أمثلتها: المباسط الموسمية المرخصة من الجهات الرسمية، والباعة الجائلون. إلى جانب سيارات الأجرة الخاصة، وبيع المواشي وتربيتها. كما تتضمن كثيراً من الأعمال غير الرسمية التي يقوم بها المتقاعدون أو الموظفون

١/٣/٢ أنشطة الاقتصاد الموازي المشروع وعناصره المختلفة:

يتضمن هذا النوع الأنشطة المشروعة^{١٦} في أصلها، التي لا تُخالف الأنظمة والقوانين، ولكنها غير مسجلة في الاقتصاد الرسمي. ومن

٢/٢/٣/٢ غسل الأموال:

تُعد جريمة غسل الأموال^{١٨} من الجرائم الاقتصادية الخطيرة، التي تُهدد استقرار الدولة. وتمتد آثارها لجميع نواحي الحياة الاقتصادية. وتُدار هذه الجريمة بطريقة احترافية بحيث يغلب عليها الطابع القانوني، من خلال نقل الأموال المحصلة من الصفة غير الشرعية إلى الصفة الشرعية، وتنجم عنها عائدات مالية غير مشروعة.

وباستقراء البيانات الواردة في جدول (٢/٢)، يتّضح أن جريمة غسل الأموال في فلسطين تتزايد سنوياً، حيث بلغ إجمالي عدد البلاغات الواردة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٠) (٣٩٠٦) بلاغاً، مقارنةً بعدد البلاغات الواردة في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧) التي بلغت (٦١٥٣) بلاغات؛ مما يدل على وجود أنشطة خفيّة غير مشروعة تتمثّل في جرائم غسل الأموال.

وقد يُشكّل الارتفاع في جرائم غسل الأموال خطورة كبيرة على المستوى الاقتصادي. كما قد تُسهم جريمة غسل الأموال في احتمالية تراجع معدلات النمو الاقتصادي؛ وذلك لأن معظم أنشطة الاقتصاد الموازي ترتبط بعمليات غسل الأموال بشكل كبير.

الحكوميون لسد حاجاتهم المالية. وقد تتحوّل هذه الأنشطة المشروعة تدريجياً نحو الاقتصاد الموازي المشروع على الرغم من مشروعيتها؛ وذلك لصعوبة تتبّع الدخل والأرباح المتحققة من تلك الأنشطة بدقة كافية.

٢/٣/٢ أنشطة الاقتصاد الموازي غير المشروع وعناصره المختلفة:

تتضح أنشطة الاقتصاد الموازي غير المشروعة في فلسطين من خلال تتبّع البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بأنشطة هذا الاقتصاد، وأهمها يتمثّل في تجارة المخدرات، وغسل الأموال، علاوةً على التهريب الجمركي.

١/٢/٣/٢ تجارة المخدرات:

تُعد ظاهرة المخدرات من أخطر الأنشطة غير المشروعة،^{١٧} نظراً لأن وجود مثل هذه الظاهرة قد يؤدي إلى احتمالية ضرر البنية الاقتصادية للدولة. وقد ساعد على انتشارها: وجود الاحتلال وتنوّع التضاريس، إضافةً إلى وجود المستوطنات بالقرب من المناطق السكنية وعدم قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على ملاحقة تجار المخدرات خارج المنطقة الفلسطينية.

وللمخدرات دور كبير في انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي؛ حيث يتجه بعض الأفراد للدخول في تجارة المخدرات، كتعويض عن دخولهم المتناقصة أو المفقودة، أو اتخاذها كوسيلة أسرع وأكثر للحصول على الكسب المادي.

جدول (١): عدد البلاغات عن عمليات اشتباه بغسل أموال في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٧م) سنوات مختارة.

السنوات	٢٠٠٠-٢٠١١	٢٠١٧-٢٠١٢
عدد البلاغات الكلي	٣٠٨	٥١٩
عدد البلاغات المحالة لجهات التحقيق	١٩٠	٢٧
عدد البلاغات من المؤسسات المالية	٢٣٩	٤٦٢
عدد البلاغات من الجهات الحكومية والأفراد	٦٦	٥٦
عدد طلبات كشف الحسابات من مؤسسة النقد	١١٣	١٤٧
عدد طلبات تبادل المعلومات مع الوحدات الأجنبية	١٤	٤٣
عدد حالات الإفصاح	٢٩٧٦	٤٨٩٩
إجمالي عدد البلاغات	٣٩٠٦	٦١٥٣

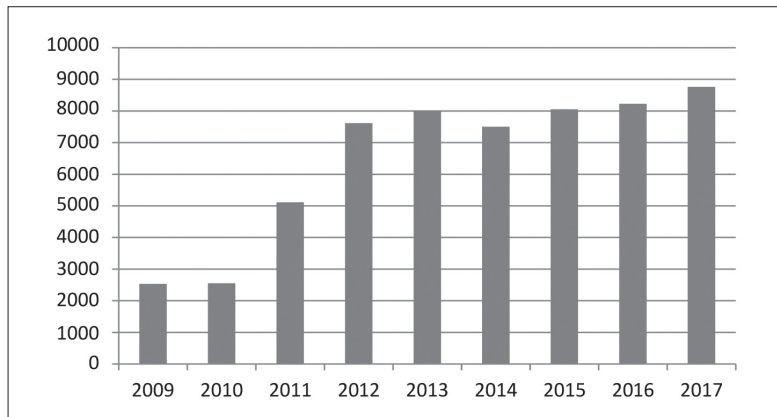
المصدر: وزارة الداخلية، موقع التحريات المالية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

خسارة الموارد المالية المفروضة على استيراد السلع وتصديرها، بالإضافة إلى تدفق السلع غير المشروعة والسلع المحرّم تداولها أو المحظورة. وتُشير بيانات الشكل (٢)، إلى إجمالي المضبوطات من مصلحة الجمارك في فلسطين، خلال الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٧م.

٣/٢/٣/٢ التهريب الجمركي:

يُمثّل التهريب الجمركي أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الموازي،^{١٩} كما قد يتسبّب في عديد من المشكلات الاقتصادية؛ وذلك لأن أنشطة التهريب الجمركي تعمل على تشويه بنية الاقتصاد الرسمي، كما أنها تؤدي إلى احتمالية

شكل (٣): إجمالي المضبوطات في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٩م-٢٠١٧م) سنوات مختارة.



المصدر: أعدّه الباحث، اعتماداً على: مصلحة الجمارك (٢٠١٧).

الضفة الغربية وقطاع غزة)، ونسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع. وبعد التعديلات التي تم إدخالها على النموذج بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني، تم بناء النموذج الموضح في المعادلة (١) لتقدير الاقتصاد الموازي في فلسطين.

$$\ln(CC/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/Y))_t + \beta_2 \ln(W/Y)_t + \beta_3 (R)_t + \beta_4 \ln(SE)_t + \beta_4 \ln(GNIPC)_t + DD + \epsilon_t$$

حيث إن:

المتغير التابع:

$(CC/M2)_t$ = نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع

المتغيرات المستقلة:

$(T/Y)_t$: نسبة الضريبة (دون مقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$(W/Y)_t$: نسبة الأجور والمرتبات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$(R)_t$: سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالشيكال الإسرائيلي في البنوك التجارية كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة.

$(SE)_t$: نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى العاملين الفعليين في فلسطين.

$(GNIPC)_t$: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

DD_t : متغير وهمي يأخذ القيمة ١ لفترة ما

يوضح الشكل (٢) تزايد حجم المضبوطات خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي عدد الحالات المضبوطة ٢٥٣١ حالة في العام ٢٠٠٩م، واستمر في الارتفاع تدريجياً حتى بلغ أكثر من ٨٧٦٤ حالة في العام ٢٠١٧م، إلا أنه في العام ٢٠١٤م شهد انخفاضاً في مساره المتصاعد، حيث بلغ إجمالي حجم المضبوطات ما يقارب ٧٥٠٠ حالة.

وقد يعود السبب في انخفاض حجم المضبوطات إلى الجهود المبذولة من مصلحة الجمارك لمكافحة هذه الظاهرة. ثم استمرت حجم المضبوطات بعد ذلك في التزايد حتى بلغ إجمالي المضبوطات أكثر من ٨٧٦٤ ألف حالة في العام ٢٠١٧م.

الدراسة التطبيقية لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين:

بناء على دراسة الأدبيات والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الاقتصاد الموازي ومراجعتها، تختبر هذه الدراسة الفرضية الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (نسبة الضرائب دون المقاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأجور والمرتبات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية، نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى عدد العاملين الفعليين، متوسط دخل الفرد السنوي، الانقسام السياسي بين

- **ثانياً:** إيجاد الفرق بين التقديرين (هذا يعني المقارنة بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بوجود ضرائب والنقود المتداولة خارج النظام المصرفي بافتراض عدم وجود ضرائب)، والفرق هنا يعتبر النقود غير المشروعة التي لم تكن لتطلب لولا وجود الضرائب.
- بعد الانقسام ٢٠٠٧/٦، ٠ غير ذلك. et: الخطأ العشوائي. من المتوقع أن تكون إشارات معلمات المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو الآتي:
- | DD | GNIPC | SE | R | W/Y | T/Y | المتغير |
|----|-------|----|---|-----|-----|------------------|
| + | - | + | - | + | + | الإشارة المتوقعة |

- **ثالثاً:** إيجاد قيمة الدخل الموازي، ونحصل عليه من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود، اعتماداً على الفرضية الثالثة، التي تفترض أن سرعة دوران النقود متساوية في كل من الاقتصادين العلني والموازي، حيث إن سرعة دوران النقود تساوي إجمالي الناتج المحلي الاسمي Nominal GDP مقسوماً على كمية عرض النقود بمعناها الواسع M2. (المصدر: سلطة النقد الفلسطينية)

- **رابعاً:** إيجاد نسبة الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال قسمة قيمة الدخل الموازي المتحصلة من البند السابق على إجمالي الناتج المحلي GDP، وتحويلها إلى نسبة مئوية بضرب حاصل القسمة في مائة.

اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test):

يظهر جدول (٢) نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) من خلال استخدام الصيغة الموسعة اختبار فيليبس-بيرون PP،

المعالجة الإحصائية:

تقوم الدراسة على تقدير حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨)، وقد تم استخدام برنامج EViews الإصدار الثامن في إدخال بيانات الدراسة إحصائياً ومعالجتها، وذلك بعد تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام التقنيات المتوافرة في البرنامج نفسه، وبالتالي أصبح حجم العينة ٤٤ مشاهدة.

آلية عمل النموذج:

بافتراض أن العامل الرئيس المحرك للاقتصاد الموازي هو التهرب الضريبي.

- **أولاً:** يتم وضع تقديرين للنقود المتداولة خارج النظام المصرفي CC: التقدير الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر. التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر.

و١٪، على التوالي حسب الاختبارين، وبعد أخذ الفروق الثانية للمتغيرات كافة لوحظ أنها قد استقرت عند مستوى دلالة ١٪، وفقاً لذلك فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تكون مرتبطة ذاتياً من الدرجة الثانية -In- {In- (2) integrated of order بعد أخذ الفروق الثانية لها.

عدم سكون المتغيرات في صورتها الأصلية (Level) سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪، وكذلك عدم سكونها عند أخذ الفروق الأولى لها باستثناء متغيري نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (المتغير التابع) وسعر الفائدة الذي نلاحظ أنهما استقرا بعد أخذ الفرق الأول له عند مستوى دلالة ٥٪.

جدول ٢ نتائج اختباري PP لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
Ln (cc/M2)	١,٤٥- ٠,٥٠٢٥)	٢,١٧- (٠,٠١٢٥*)	==
Ln (1+(T/Y))	٢,٢٧- ٠,٣١٨٥	٣,٢١ (٠,٣٠٦٥)	٦,٢٥- (٠,٠٠٠٠*)
Ln (W/Y)	٢,١١- ٠,٣١١	٢,٨٨- ٠,١١٥٨	٥,٨٧- (٠,٠٠٠٠*)
Ln (GNIPC)	٠,٤٥ (٠,٩٥٧٨)	٣,١٧- (٠,٢١٢٥)	٨,٨٨ (٠,٠٠٠٠*)
Ln (SE)	١,٨٧ (٤٧,٢٩٤)	٢,٨٥- (٠,٠٥٨٧)	٨,٠١٢- (٠,٠٠٠٠*)
(R)	٢,٨٩- (٠,٢٢١١)	٣,٩٥- (٠,٠٠٦٢*)	==

* رفض الفرضية لصفيرية القائلة بعدم سكون السلسلة.

علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث يلاحظ من اختبار الأثر (Trace) أن نتيجة اختبار الفرضية الصفيرية التي تفترض أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر (r=0)

اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

من خلال استخدام طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique)، تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (٣) وجود

البديلة التي تشير لوجود أكثر من متجه تكامل ($r > 1$). وقد توقف الاختبار عند الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجهين للتكامل على الأكثر ($r \leq 1$) عند مستوى دلالة ١٪ و ٥٪، حيث لم يتمكن من رفض هذه الفرضية مع عدم قبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من متجهين للتكامل ($r > 2$).

كانت معنوية عن مستوى دلالة ١٪ و ٥٪ وبالتالي نرفضها ونقبل بالفرضية البديلة التي تفترض وجود أكثر من عدد صفر متجهات للتكامل (r)، وأيضاً عند مستوى الدلالة الإحصائية ٥٪ كانت النتيجة معنوية لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض وجود متجه تكامل واحد على الأكثر (r) حيث تم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية

جدول ٣ نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الطلب على العملة في الأراضي الفلسطينية بطريقة جوهانسون

اختبار الأثر (Trace)			
معدل الإمكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الحرجة Critical Value	الفرضية الصفرية عدد متجهات التكامل المشترك = (r)
	٥٪	١٪	
١٥٠,١٢٥	٢٢١,٤٠٥ (٠,٠٠٠٤٥)	١٣٢,٨٠٧ (٠,٠٠٠٥)	($r = 0$)
٩٥,٠٥٥٢	٧٨,٧٠٤٨ (٠,٠٣٢٧)	٦٨,٧٢٧٧ (٠,٠١٢٣٧)	($r \leq 1$)
٥٨,٤٦٥٥	٥٣,٩٧٥٢ (٠,٠٩٢٣)	٤٤,٩٧٢٥ (٠,٠٩٢٣)	($r \leq 2$)

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level Trace test indicates 0 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

المعنوية بحسب القيمة الجدولية لـ (MacKinnon- p-values Haug-Michelis) (١٩٩٩)

الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) Fully Modified Ordinary Least Squares التي تعمل على تصحيح عدم تحقق بعض شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي.

تقدير دالة نموذج الدراسة:

بعد الاطمئنان لوجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة سنقوم الآن بتقدير دالة الطلب على العملة في فلسطين باستخدام طريقة المربعات

استبعاد المتغير الوهمي (الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة) لعدم دلالة الإحصائية سواء عند مستوى معنوية ١٪ أو ٥٪، وعليه فقد كانت النتائج على النحو المبين في الجدول (٤)

نتائج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS:

تم تقدير دالة انحدار المتغير التابع مع باقي المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، وقد تم

جدول ٤ نتائج تقدير نموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

Dependent Variable: LOG (CC/M2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
LOG(1+(T/Y))	35.26934	1.69204	22.23170	0.0000*
LOG(W/Y)	0.5174230	0.092966	4.874996	0.0000*
(R)	-0.0784010	0.008670	8.917643	0.0000*
LOG(SE)	0.718913	0.119032	6.44683	0.0000*
LOG(GNIPC)	-1.110011	0.131105	-8.83142	0.0000*
C	1.777100	1.150805	1.659209	0.1117*
R2 = 0.976 Adj. R2 = 0.972				

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

المصري في إلى عرض النقود بمعناه الواسع)، وأن ما قيمته (٣,٩٥) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يُعزى لأسباب أخرى، وهي نتيجة تعتبر مرتفعة في النماذج القياسية، ولمزيد من الدقة في التقدير تمت مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام مخرجات النموذج القياسي وتم التأكد من سلامة النموذج وجودته في تقدير حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين.

وبشأن مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) واختبار تجانس حدود الخطأ (Het-)

تقييم جودة النموذج القياسي:

قبل البدء بعملية تقدير حجم الاقتصاد الموازي يجب الاطمئنان لجودة النموذج القياسي المُقدر، حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ١٪، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (Adj. R2) نحو ٠,٩٧٢، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج تفسر ما قيمته (٠,٩٧٢) من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة النقود المتداولة خارج النظام

انحدار خطي بين كل متغير مستقل على حدة باعتباره متغيراً تابعاً على باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، فإذا بلغت قيمة أكبر من (١٠) تكون مشكلة التداخل يمكن حسابها من المعادلة الآتية:

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2} = 35.714$$

حيث إن R^2 : هي قيمة معامل التحديد للنموذج الأصلي.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (٥) تبين أن قيمة VIF لكل متغير من المتغيرات المستقلة أقل من قيمة VIF للنموذج الأصلي ($VIF = 35.714$)، وبالتالي يمكن القول بعدم خطورة وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد.

eroskedasticity في هذا النموذج، فإننا لن نقوم باختبارهما نظراً لأن طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS تتميز بقدرتها على حل هاتين المشكلتين، وبالتالي فإن تحقق الفرضيتين الكلاسيكيتين الرابعة والخامسة الخاصة بالارتباط الذاتي وتجانس التباين من عدمه لا يتم اختباره في ظل هذه الطريقة.

اختبار التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

نظراً لاحتواء النموذج على خمسة متغيرات مستقلة، تم استخدام معامل تضخم التباين (VIF) الذي يمكن حسابه من خلال إجراءات معادلة

جدول ٥ نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة كافة في نموذج الطلب على العملة

Variable Centered VIF	Variable Centered VIF
C	NA
LOG(1+(T/Y))	1.782203
LOG(W/Y)	1.216142
(R)	3.989321
LOG(SE)	7.55022
LOG(GNIPC)	14.98300

الحسابي للبواقي، حيث بلغت قيمة $t = -0.578$ والاحتمالية $Prob = 0.6549$ ، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تؤكد أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفراً، وبالتالي فإننا نتأكد من تحقيق هذه الفرضية.

اختبار المتوسط الحسابي للبواقي:

تفترض الفرضية الكلاسيكية الثانية أن المتوسط الحسابي لبواقي النموذج لا بد أن يكون مساوياً للصفر (studmund, 2006, P86)، وبالتالي تم اختبار القيمة الاحتمالية للمتوسط

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):
تفترض الفرضية الكلاسيكية الثالثة أن توزيع البواقي (Residual) يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار تحقق هذا الشرط تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار ما إذا كان توزيع البواقي (Residual) يتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وقد أثبتت النتائج أن البواقي باستخدام FMOLS تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J= 1.752) بمستوى معنوية (P-value = 0.642)، وهذا يشير لقبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع طبيعياً.

تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام نموذج الانحدار المُقدر:

بعد التأكد من خلو النموذج من العيوب الإحصائية كافة، تكون معادلة الانحدار المُقدرة

على النحو الآتي:

$$\ln(CC/M2)=1.78+35.714*\ln(1+(T/Y)t+0.52*\ln(W/Y)t-0.08*\ln(R)t+0.72*\ln(SE)t-1.11*\ln(GNIPC)t$$

وبالاعتماد على معادلة الانحدار السابقة، سيتم إيجاد تقديرين لمتغير النقود خارج النظام المصرفي (النقود السائلة CC)، التقدير الأول في وضع المعادلة الطبيعي وحينما يكون متغير الضريبة (T) لا يزال على حاله، والتقدير الثاني عندما تتم مساواة قيم متغير الضريبة بالصفر. ويكون الفرق بين التقديرين هو النقود غير المشروعة، وبضربها في سرعة دوران النقد - بافتراض تساويها في كل من الاقتصاد الرسمي والموازي - نحصل على تقدير الاقتصاد الموازي، والجدول (٦) يوضح تقدير حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين خلال فترة سنوات الدراسة:

جدول ٦ حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٨ \$ Million US

السنة	CC الحقيقية	CC1 Tax ≠0	CC2 Tax=0	CC1-CC2	سرعة دوران النقود	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد الموازي	نسبة مئوية %
٢٠٠٨	١٢٩٦,٣	١٣٥١,٩٨٥	١٩٨,٨٧٥٨	١١٥٣,١٠٩	١,٣٥	٦,٦٧٣,٥	١٥٥٦,٦٩٨	٠,٢٣٣٢٦٦
٢٠٠٩	١٢٦٦,٩	١٣١٧,١٨٤	٢٧٠,٠٥٥٧	١٠٤٧,١٢٨	١,٢٥	٧,٢٦٨,٢	١٣٠٨,٩١	٠,١٨٠٠٨٧
٢٠١٠	١٣٩٦,٥	١٣٤٢,٦٤٢	٣٣٣,١٩٨٦	١٠٠٩,٤٤٣	١,١٠	٨,٩١٣,١	١١١٠,٣٨٧	٠,١٢٤٥٧٩
٢٠١١	١٣٩٧,٧	١٤١٤,٤٥٥	٣٢٣,٧٩١	١٠٩٠,٦٦٤	٠,٩٩	١٠,٤٦٥,٤	١٠٧٩,٧٥٨	٠,١٠٣١٧٤
٢٠١٢	١٧٢٨,٦	١٧٤٣,٦٣٣	٣٧٣,٥٦٠٤	١٣٧٠,٠٧٢	١,٠٥	١١,٢٧٩,٤	١٤٣٨,٥٧٦	٠,١٢٧٥٤
٢٠١٣	٢٣١٨,٩	٢٣٤٨,٣٢٣	٤٣٥,٨١٠٦	١٩١٢,٥١٣	١,٠١	١٢,٤٧٦,٠	١٩٣١,٦٣٨	٠,١٥٤٨٢٨
٢٠١٤	٢٢٧٦,٣	٢١٥٣,٨٣٣	٤٢٥,٥٦٤٢	١٧٢٨,٢٦٩	١,١٠	١٢,٧١٥,٦	١٩٠١,٠٩٦	٠,١٤٩٥٠٩

٠,١٥٦٥٤٢	١٩٨٣,٨٥٧	١٢,٦٧٣,٠	١,١٥	١٧٢٥,٠٩٣	٦٢٤,٤٣٥٥	٢٣٤٩,٥٢٩	٢٣٣٥,٤	٢٠١٥
٠,١٨٤٧١٣	٢٤٧٩,٨٩٨	١٣,٤٢٥,٧	١,٢٠	٢٠٦٦,٥٨١	٦٠٩,٤٢٨٢	٢٦٧٦,٠١	٢٦١٠,٨	٢٠١٦
٠,١٥٢٥٦٧	٢٢١١,٩٣١	١٤,٤٩٨,١	٠,٩٩	٢٢٣٤,٢٧٤	٦٢٧,٧١٤٤	٢٨٦١,٩٨٨	٢٩٠١,٥	٢٠١٧
٠,١٦٢٠٢٢	٢٤٦٦,٤٦٤	١٥٢٢٣,٠١	٠,٨٨	٢٨٠٢,٨	٤٨٩,٦٧٤٣	٣٢٩٢,٤٧٤	٣٣١٢,٤	٢٠١٨

الدراسة بين ١٠٧٩,٧٥٨ الى ٢٤٧٩,٨٩٨ مليون دولار، ما نسبته ١٠,٣٢٪ - ٢٣,٣٣٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي وفي المتوسط ١٧٦٩,٩٣ مليون دولار أو ما نسبته ١٥,٥٪.

٣. سجل العام ٢٠١٨ أكبر حجم للاقتصاد الموازي، حيث بلغ حجمه نحو ٢٤٧٩,٨٩٨ مليون دولار، فيما سجل العام ٢٠٠٨ أكبر نسبة للاقتصاد الموازي، حيث بلغت نسبته المقدرة نحو ٢٣,٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. لوحظ انخفاض في حجم الاقتصاد الموازي للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٤ و ٢٠١٧ عن العام الذي يسبقها، حيث انخفض بمقدار ٢٤٧,٨ و ١٩٨,٥ و ٣٠,٦ و ٣٠,٥ و ٢٦٨، ويرى الباحث أن هذا الانخفاض الكبير يؤكد ما تم افتراضه بأن الضرائب المفروضة على المواطنين هي المحرك الرئيس للاقتصاد الموازي، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية تعزيزاً لحالة الانقسام الذي حدث في ٢٠٠٧، التي على إثرها تم إعلان حالة الطوارئ

النتائج

قام الباحث باستخدام نموذج Tanzi للطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS)، التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي، وبعد الاطمئنان لجودة النموذج القياسي وخلوه من المشاكل الإحصائية، لوحظ أن التغير في المتغيرات المستقلة المشمولة في النموذج قد فسرت ما نسبته ٩٧,٦٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع، وبالاعتماد على هذا النموذج تم تقدير الاقتصاد الموازي في فلسطين للفترة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٨.

١. أظهرت نتائج التقدير القياسية أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية مرتفعة عدا المتغير الوهمي، كما دلت اختبارات التكامل المشترك على وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم.

٢. حجم الاقتصاد الموازي في فلسطين متذبذب عبر الزمن، وتتراوح تقديراته خلال فترة

وفي إسرائيل ٢٣,٢١٪، وفي قطر ١٢,٥١٪،
وفي الإمارات العربية المتحدة ٢٦,٠٩٪،
وفي الكويت ١٤,٥١٪، وفي المملكة العربية
السعودية ١٧,١٧٪، وفي إيران ١٧,٨٤٪.
(IMF, 2018)

٦. البيانات المنشورة من واقع التقارير
الإحصائية الفلسطينية الرسمية خاصة ما
يتعلق بالإيرادات الضريبية الحكومية، تعبر
فقط عن الإيرادات الضريبية التي تجبها
الحكومة الفلسطينية الشرعية برام الله، ولا
تتضمن على الإيرادات الضريبية التي تجبها
الحكومة المقالة في غزة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها
الدراسة وبعد الأخذ بعين الاعتبار أن القضاء
على ظاهرة الاقتصاد الموازي يمثل تحدياً كبيراً
أمام أجهزة الدولة في فلسطين، فإننا نرى
أن التوصيات الآتية قد تساهم في علاج هذه
الظاهرة في فلسطين:

١. وضع خطة إستراتيجية وطنية من
الحكومة الفلسطينية تعمل على مواجهة
ظاهرة الاقتصاد الموازي، من خلال إطار
من السياسات التي تتلاءم مع الحالة
الفلسطينية، بحيث تعمل على زيادة جاذبية
العمل بالقطاع الرسمي، وتوليها الحكومة
العناية الفائقة.

بمرسوم رئاسي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ وما
تبعه من إصدار مرسوم رئاسي آخر رقم
(١٨) لسنة ٢٠٠٧ بشأن إعفاء المواطنين
في المحافظات الجنوبية من الضرائب
والرسوم، الذي بمقتضاه تم إعفاء مواطني
قطاع غزة إعفاءً كاملاً من ضريبيتي
الدخل والقيمة المضافة، كما صدر قرار
مجلس الوزراء المقال بغزة رقم (١٨٨)
لسنة ٢٠٠٩، الذي تم بمقتضاه الموافقة
على تمديد الإعفاء من ضريبة الدخل
للمستثمرين المتضررين من الحصار
للأعوام (٢٠٠٧ - حتى يومنا هذا)، وهذا
لا يتعارض مع عدم دلالة المتغير الوهمي
في النموذج القياسي (الانقسام السياسي)،
وإنما لانخفاض قيمة الضرائب التي تقوم
الحكومة بجبايتها من قطاع غزة وإصدار
الإعفاءات الضريبية لسكان قطاع غزة،
مما دفع البعض لعدم التهرب الضريبي
نظراً لعدم فرض ضريبة أصلاً.

٥. بلغ متوسط نسبة الاقتصاد الموازي السنوي
في فلسطين من الناتج المحلي الإجمالي التي
توصلت إليها فترة الدراسة ١٦٪ حيث
تعتبر هذه النسبة ممتازة، وتشير إلى واقع
إيجابي، خاصة إذا ما قورنت بنسبتها في
الدول المجاورة والإقليمية، فقد بلغ متوسط
نسبته خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠١٧
في الأردن ١٨,٣٧٪، وفي مصر ٣٨,٢٥٪،

٢. ضرورة قيام الباحثين والمخططين الاقتصاديين والتنمويين بفلسطين بإضافة متغير الاقتصاد الموازي ضمن النماذج بغرض استقرار الماضي والتنبؤ المستقبلي للاقتصاد عند التخطيط للتنمية الاقتصادية.
٣. ضرورة تفعيل العقوبات الواردة من جهاز القضاء في قطاع غزة وتطبيقها حسب قانون مكافحة غسيل الأموال المقر من الرئيس الفلسطيني.
٤. قيام الأجهزة الأمنية بحملات واسعة النطاق ضد مكونات الاقتصاد الموازي التي تتعلق بالجرائم التي تدخل الدخل المالي لميزانية الحكومة والجرائم الاقتصادية المرتكبة.
٥. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتشجيع البنوك المحلية على خلق التوعية
- الاستثمارية، (الشمول المالي) تساعد على جذب المدخرات وزيادة الودائع المحلية.
٦. تشجيع الحملات الإعلامية التي تحث المجتمع على الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة، وبيان مدى تحقق الصالح العام جراء ذلك.
٧. قيام الجامعات الفلسطينية والجهات البحثية الفلسطينية بإجراء دراسات مسحية واسعة للوقوف على حجم الظاهرة فعلياً واتجاهاتها المستقبلية، وتحديد مسبباتها، ومكوناتها، والعوامل المرتبطة بها، وتصنيف أنشطتها وفقاً لدرجة التأثير على مكونات الاقتصاد الوطني، فهذه الدراسة لا تعدو أن تكون بداية حقيقية ومنطلقاً أولياً لأعمال بحثية جادة في المستقبل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- محمد آدم، غسيل الأموال، مجلة النبأ، العدد ٦٢، ٢٠٠١ nba62.org./gaselamual/annaba.www
- الغوثي بن مالحة، الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري، مجلة الصراط، السنة الثانية، العدد الثالث، ٢٠٠٠.
- إيهاب الرفاتي، عمليات مكافحة غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين (٢٠٠٧).
- رنا العاجز، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، (٢٠٠٨).
- حمود عبد الفضيلة، جيهان دياب، أبعاد مكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٠٠ لسنة ١٩٨٥.
- حمد فاروق، جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة العلاقة بين الإجرام والاحتيال، ٢٠٠٨.
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية، مصر ٢٠١٣
- حيان بن سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٦، ص ص ١-٢٤.
- حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية ٢٠٠٩.
- فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية (٢٠١١).
- جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٢-٢٠.
- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٠٩.
- كريم مصطفى حسن جوهر، القطاع غير الرسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

- Williams CC, Schneider F (2016) Measuring the global shadow economy the prevalence of informal work and labour. Edward Elgar Publishing, UK.
- Schneider F, Williams CC (2013) The shadow economy. The Institute of Economic Affairs, IEA, London, UK.
- Tanzi V (1999) Uses and abuses of estimates of the underground economy. Econ J 109: 338-347.
- Mirus, R., and Smith, R. Underground Economy. Journal of Canadian business review, 21(2), (1994) 26.
- Schneider, F., and Buehn, A. Shadow economies around the world: novel insights, accepted knowledge, and new estimates. Journal of International Tax and Public Finance, 19(1), (2011) 139-171.
- Mai AND Friedrich: (2016) Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013, Journal of Global Economics, 4(3), (2016) 2-14.
- Schneider F, Buehn A, Montenegro CE (2010) New estimates for the shadow economies all over the world. Int Econ J 24: 443-461.
- Schneider F (2015) Size and development of the shadow economy of 31 European and 5 other OECD countries from 2003 to 2015: different developments.

- عبد الحكيم مصطفى
الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد
الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر،
ص ١٧، ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Schneider, Friedrich, & Enste, Dominik H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature.
- Wedderburn, Chantal. (2009). The Impact of the Informal Economy on GDP Growth in Latin America and the Caribbean. (Master of Science), Florida Atlantic University.
- Brambila, Jose, & Cazzavillan, Guido. (2009). The dynamics of parallel economies. Measuring the informal sector in Mexico. Research in Economics.
- Yin, Jian. (2009). Econometric Model of Underground Economy Scale Estimation. International Journal of Nonlinear Science.
- Feld L, Schneider F (2010) Survey on the shadow economy and undeclared earnings in OECD countries. Ger Econ Rev 11: 109-149.
- Schneider F (2010) The influence of public institutions on the shadow economy: An empirical investigation for OECD countries. Review of Law and Economics 6: 113-140.

- ١ حيان بن سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٦، ص ١-٢٤.
- ٢ حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٩، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية. (٢٠٠٩)
- ٣ فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وأثاره، دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية. (٢٠١١).
- ٤ جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، (٢٠٠٣)، ص ٢٢-٢.
- ٥ ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، (٢٠٠٤)، ص ٠٩.
- ٦ كريم مصطفى حسن جوهر، القطاع غير الرسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (٢٠٠٥)، ص ٢٣.
- ٧ محمد آدم، غسيل الأموال، مجلة النبأ، العدد ٦٢، ٢٠٠١، org.annaba.www/gaselamual/nba62
- 8 Mirus, R., and Smith, R. Underground Economy. Journal of Canadian business review, 21(2), (1994) 26.
- 9 Schneider, F., and Buehn, A. Shadow economies around the world: novel insights, accepted knowledge, and new estimates. Journal of International Tax and Public Finance, 19(1), (2011) 139-171.
- 10 Mai AND Friedrich: (2016) Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013, Journal of Global Economics, 4(3), (2016) 2-14.
- ١١ الغوثي بن مالحه، الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري، مجلة الصراط، السنة الثانية، العدد الثالث، ٢٠٠٠.
- ١٢ تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين للأعوام ١٩٩٨-٢٠١٥، رام الله، فلسطين، ٢٠١٧.
- ١٣ إيهاب الرفاتي، عمليات مكافحة غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين (٢٠٠٧).
- ١٤ حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٩، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية (٢٠١٢).
- ١٥ رنا العاجز، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، (٢٠٠٨)
- ١٦ حمود عبد الفضيلة، جيهان دياب، أبعاد مكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٠٠ لسنة ١٩٨٥.
- ١٧ حمد فاروق، جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة العلاقة بين الإجرام والاحتيال، ٢٠٠٨.
- ١٨ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية، مصر ٢٠١٣.
- ١٩ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص ١٧، ٢٠٠٦.

إخراج شعب عريق من التاريخ والجغرافيا مهمة ترامب المستحيلة

مهند عبد الحميد*

تقرير مصيرها وحتى انسحابها من بعضها. غير أن أخطر ما في الترامبية هو اعتمادها على قاعدة شعبية تتبنى مواقف عنصرية وفاشية وفوضوية ودعمها زعماء متطرفين يحاولون تطبيق تلك السياسات، وتحالفها مع أنظمة ديكتاتورية وأنظمة تابعة غنية بالموارد وتملك الأموال الوفيرة.

صحيح أن معظم الدول تعارض الترامبية وترفض سياساتها المتطرفة، لكن مستوى المعارضة ظل سلبياً، ولم يرتق إلى مستوى تقديم البدائل أو الحلول الكفيلة بإغلاق الأبواب أمام زحف اليمين العنصري والقومي نحو السيطرة على النظام والسياسة الدوليين. فقد بدأت الظاهرة الترامبية بالتوسع في أوروبا

تقع ما طرحته صفقة ترامب من مواقف وسياسات وتوجهات سياسياً وحقوقياً واقتصادياً وأمنياً خارج نطاق الواقع والقانون والنظام. صفقة تأتي في سياق الانقلاب اليميني الأميركي على قواعد النظام الدولي المعمول بها ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا الانقلاب الذي لم يعد يقتصر على الولايات المتحدة وإنما بات يمتد أيضاً إلى بلدان أخرى ويتجسد الآن في الظاهرة الترامبية الكونية التي أتت كنتاج للأزمة الاقتصادية وسياسة التوحش الاقتصادي والسياسي.

أكثر ما يميز تلك الظاهرة هو تنصلها من اتفاقات المناخ والتجارة وسباق التسلح والأمن وحقوق الإنسان واللاجئين وحقوق الشعوب في

* كاتب ومحلل سياسي..

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير ممكن إلا بالأقوال فقط. ليس هذا فحسب فاللوبيات الصهيونية تمارس الابتزاز والاعتراض وتلجأ إلى العقوبات ضد كل من ينتقد دولة الاحتلال وانتهاكاتها الفادحة للقانون والشرعية الدوليين، الأمر الذي بلغ ذروته باستبدال القانون الدولي بأيدولوجيا دينية فائقة التعصب والعداء للشعب الفلسطيني.

ففي قرار غير مسبق، أدان البرلمان الاتحادي الألماني (البوندستاغ) حركة المقاطعة الفلسطينية العالمية (بي.دي.أس) التي تطرح المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتحقيق المساواة وحل قضية اللاجئين. وجه الغرابة أن القرار وصف حركة المقاطعة بأنها معادية للسامية. وبالمثل صوت مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ٣٩٨ عضواً وبمعارضة ١٧ عضواً ضد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. وجمدت سويسرا وهولندا دعمهما لـ "الأونروا" على خلفية اتهام مسؤولين في المؤسسة الدولية بالفساد. كانت إدارة ترامب سباقة إلى قطع المساعدات الأمريكية عن "الأونروا" والسلطة الفلسطينية، وفي ممارسة الضغوط على الدول العربية للحيلولة دون دعم السلطة، بما في ذلك منع تطبيق القرار العربي القاضي بتأمين شبكة أمان مالي لإخراج الوضع

كما أشارت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة، حيث حصل اليمين المتطرف على ١١٧ مقعداً، وإذا أضيف إليهم أعضاء اليمين القومي فإن العدد يرتفع إلى ١٦٩ عضواً من أصل ٧٥١ عضواً.

كان من اللافت تقدم اليمين العنصري في فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا واليونان فضلاً عن بولندا والمجر.^١

تشير النتائج إلى أن اليمين العنصري الأوروبي امتلك منصة برلمانية أقوى من السابق ستشجعه على مواصلة الهجوم والمضي قدماً في تقييد القرار السياسي الأوروبي.

وفي هذا السياق، انتُخب اليميني العنصري بوريس جونسون رئيساً للحكومة البريطانية، الذي عرّف نفسه بأنه صهيوني أكثر من الصهيونيين.

ما سبق هو النتيجة المتوقعة لغياب تبلور بديل عالمي للظاهرة الترامبية.

كثيرون يدفعون ثمن صعود الترامبية، لكن أكثر مرشح لدفع هذا الثمن هو الشعب الفلسطيني، نظراً للتقاطع الكبير إن لم يكن التماثل بين الترامبية واليمين الديني والقومي الإسرائيلي الحاكم في القضايا الأساسية، وفي كل ما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فإذا كان الاعتراض العالمي على الترامبية ممكناً ومسموحاً به، فإن الاعتراض على تماثل اليمين الصهيوني الديني والقومي مع الترامبية حول

بفرض الصفقة على الشعب الفلسطيني؟ كانت الإجابة الأهم لـ دومنيك دوفيلبان رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق: الذي قال: "لا يمكنك أن تشتري استقلال شعب وكرامته بخمسين مليار دولار مقابل أن يقفل فمه ويقبل بتجريده من حقوقه، إنها نذالة"^٢.

وإذا كان من غير الممكن أن توافق دول العالم على استبدال الحل الذي بلورته وقدمته للشعب الفلسطيني، بالحل العدمي "الصفقة التي تقدمها إدارة ترامب"، خاصة أن هذا الموقف المبدئي الدولي ما زال ما قيد التبنى والالتزام، فإن هذا الالتزام الذي مرت عليه عقود دون أن يرتقي إلى طور التنفيذ بفعل الاحتكار الأمريكي للعملية السياسية، سمح لدولة الاحتلال الإسرائيلي بتقويض ركائز هذا الحل على الأرض، حتى جاءت إدارة ترامب لتشكّل الغطاء للإجراءات الإسرائيلية السابقة، وتحفز حكومة المستوطنين على تحطيم ما تبقى من مقومات حل الدولة الفلسطينية. ومن يدقق في مواقف الثلاثي (كوشنير وغرينبلات وفريدمان) الفريق الأمريكي المكلف بلورة الحل (الصفقة)، سيجد العجب العجاب في مواقفهم التي لا تقل تطرفاً وعدميةً عن مواقف عتاة المستوطنين الأصوليين، فعلى سبيل المثال شارك السفير الأمريكي دافيد فريدمان في افتتاح "نفق تهويدي" أطلق عليه اسم "طريق الحجاج" في حي وادي حلوة ببلدة سلوان جنوب المسجد

الفلسطيني من الاختناق الاقتصادي الناجم عن الحصار والقرصنة الإسرائيلية التي استهدفت أموال المقاصة بشكل مخالف حتى لاتفاق باريس الاقتصادي سيء الذكر.

دخل الوضع الفلسطيني برمته في الحلقة الأخطر، بفعل الاستقطاب الدولي الجديد بين الترامبية وأكثرية دول العالم غير الموحدة المضادة لها. السؤال كيف سيواجه العالم الترامبية الماضية في تغيير قواعد النظام الدولي وبخاصة لجهة التنصل من الحل السياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالاستناد للقانون الدولي، وفرض حل يستند إلى الوقائع الاستعمارية التي صنعتها دولة الاحتلال الإسرائيلي على مدى نصف قرن ونيف، ومن أبرزها ضم القدس وشطب اللاجئين وإشاعة الاستيطان الكولونيالي ونهب الموارد وحجز شعب في معازل فصل عنصري في إطار قبضة وسيادة أمنية إسرائيلية - حكم عسكري - يمارس القمع البوليسي وينتهك حقوق الإنسان الفلسطيني الذي يُقتل لأبسط الأسباب ويعتقل وفقاً لأنظمة استعمارية بالية عفا عليها الزمن، وينزع عن السلطة كل الصلاحيات ويجعلها شاهد زور على مأساة شعبها؟ وهل يستطيع النظام الدولي الدفاع عن الحل الذي قدمه للشعب الفلسطيني والمعبر عنه في مئات القرارات الدولية؟ وهل ستسمح أكثرية دول العالم لإدارة ترامب واليمين العنصري الاستعماري الإسرائيلي

إن تأمين الغطاء السياسي الدولي والعربي للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة أمر مهم، لكن هذا الموقف السياسي لا يستقيم دون اختراق للحصار الاقتصادي الإسرائيلي الأمريكي المفروض على الشعب الفلسطيني، وذلك "أضعف الإيمان".

الاستجابة الفلسطينية

إذا جرى مد الموقف الأمريكي الإسرائيلي على استقامته فمن المحتمل القضاء على السلطة، إذا لم تتكيف مع الحل، وإذا غيرت من أدوارها ووظائفها في مواجهة الاحتلال، وإذا نفذت قرارات الانسحاب من الاتفاقات المبرمة وخاصة قرار سحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني. لقد قطعت دولة الاحتلال شوطاً في نقل الكثير من صلاحيات السلطة للإدارة المدنية التي من المفترض أن تكون قد حلت بموجب اتفاق أوسلو. الموقف الإسرائيلي من بقاء السلطة أو شطبها يخضع لحسابات الاستقرار والفوضى لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي استخلصت الدرس من الانتفاضة الأولى الذي يقول من الأفضل الابتعاد عن السكان وعدم حكمهم مباشرة، أو بحسب كتاب فرانز فانون (المعذبون في الأرض) عن تجربة الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي يتحدث فيه فانون عن "استبدال شرطي أبيض بشرطي أصلاحي". لا شك في أن الاحتلال المباشر للشعب له كلفة

الأقصى مستخدماً بيديه مطرقة زنة ١٠ كيلو غرامات، وكانت جمعية إعاد الاستيطانية المتطرفة قد عملت على حفر النفق أسفل منازل الحي وشوارعه ومنشآته باعتباره "جزءاً من مسار الحجاج إلى "الهيكل الثاني" "المزعوم" من القرن الأول الميلادي".^٢

نشهد اندفاعاً إسرائيلية أميركية جديدة لتقويض البقية الباقية من مقومات الحل الدولي للقضية الفلسطينية، حيث تلاحظ الاستعدادات الإسرائيلية لضم المستعمرات وأكثر من نصف الضفة الغربية لإسرائيل. قد يحدث ذلك بعد الرفض الفلسطيني للشق السياسي من الصفقة. عندئذ يكون الحل الدولي قد هزم على الأرض، ويكون حل الأبارتهايد الإسرائيلي المدعوم أميركياً قد أصبح أمراً واقعاً. الغريب في هذه المعادلة أن الشعب الذي يدافع عن الحل الدولي ويقاوم الإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة يتعرض للحصار والخنق والعقوبات والتهديد والوعيد. وعند متطلب حماية الشعب الفلسطيني وتجنبيه العقوبات على أقل تقدير، يختلف الموقف الدولي. صحيح أن دعم الأونروا كان نموذجاً للمعارضة الدولية الإيجابية، لكن تجفيف موارد الصمود الفلسطيني بشكل عام أو توظيف الدعم في إعادة بناء السيطرة والتحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني، كما يحدث في دعم قطاع غزة، كل ذلك يصب في مصلحة حل الصفقة من طرف واحد.

إن وجود سلطة في الضفة والقطاع بوظائف محددة أهمها ضبط السكان والحيلولة دون حدوث انفجارات ضد الاحتلال هو حاجة إسرائيلية، وفي الوقت نفسه فإن وجود سلطة بديلة لسلطة الاحتلال وتعمل على الخلاص من الاحتلال وتنتقل إلى طور الدولة المستقلة والدفاع عن حقوق الفلسطينيين أينما وجدوا، وبخاصة الدفاع عن حق اللاجئين بالعودة، هذه السلطة هي حاجة فلسطينية. الحاجتان الفلسطينية والإسرائيلية على طرفي نقيض، لذا فإن الصراع على السلطة كان ولا يزال يشهد محاولات متبادلة لتكريس الأدوار التي تخدم حاجتين متناقضتين.

تعتمد دولة الاحتلال من جانبها سياسة قصر أدوار السلطة على الأعباء التي من المفترض على سلطة الاحتلال القيام بها. وهي تمسك بكل عناصر السيادة والسيطرة في مجالات الإدارة والاقتصاد والأمن، وتجرد السلطة من كل الصلاحيات التي من شأنها تعزيز علاقتها مع شعبها. وتعمل على صناعة بدائل - سلطة مطواعة - بالتعاون مع بعض البلدان العربية. مقابل ذلك فإن محاولات منظمة التحرير والسلطة الإفلات من براثن القبضة الإسرائيلية تقتصر على العامل السياسي، ما زال الإفلات من علاقات التبعية متعذراً. وهناك الكثير من الأسباب التي تحول دون ذلك أهمها نزع صلاحيات السلطة من

كبيرة ويحتمل حالة من الاستنزاف المتواصل. وهذا ما أكدته تجربة استمرار الاحتلال المباشر لقطاع غزة الذي تحول إلى قضية خاسرة في الانتفاضة الثانية ما دفع المحتلين الإسرائيليين إلى مغادرة القطاع والانتقال إلى شكل الاحتلال عن بعد، لذلك لا يمكن حل هذا التناقض القابل للاحتدام في شروط الأبارتهايد والاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي، إلا بإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره. أو التخلص منه عبر أشكال من الترانسفير والتطهير العرقي أو استمرار السيطرة عليه عبر سلطة من الأصليين.

خيار إنهاء الاحتلال غير مقبول إسرائيلياً، وخيار الترانسفير والتطهير العرقي عملية غير مستبعدة في أوساط يمين ديني وقومي إسرائيلي لكنها عملية شائكة قد تترتب عليها نتائج ليست في مصلحة المشروع الاستعماري، لذا فإنها تطرح بأشكال غير مباشرة وتدرجية كما يحدث الآن في شكل إزاحات السكانية داخل مدينة القدس ومحيطها.

يبقى خيار السيطرة غير المباشرة عبر وسيط أصلاي هو المخرج الوحيد لتجديد علاقات السيطرة من وجهة نظر المستعمرين، وهذا ما يدفع دولة الاحتلال إلى إبرام اتفاق التهدئة مع حركة حماس للحيلولة دون انفجار شعبي يطال الداخل الإسرائيلي، كما يهمها بقاء سلطة فلسطينية منزوعة الصلاحيات.

تعتمد أساساً على الذات والدعم التضامني غير المشروط لتقوية مناعة المجتمع والشعب بالانتقال من نظام تعليم يضمن السيطرة على القوة الحيوية وأهم طاقة تغيير وبناء في المجتمع، ويؤدي واقعياً إلى تقاسم السيطرة على جيل المستقبل مع الإسلام السياسي، الانتقال إلى نظام تعليمي تحرري يعد من أهم عناصر تقوية مناعة المجتمع ويطلق الطاقات. كما أن التخلص من منظومة القوانين البالية التي عفا عليها الزمن واستبدالها بمنظومة قوانين متلائمة مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها واعتمدها دولة فلسطين، إلى جانب التحرر من سطوة الخطاب الديني الذي ينتمي إلى المدرسة الدينية المتزمتة الذي ترك بصماته على القوانين والمناهج المدرسية وثقافة المجتمع. أكثر من أي وقت مضى، الوضع الفلسطيني بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر في السياسات الداخلية التي تضعف التماسك والصمود في مواجهة خطر الصفقة وتصفية القضية الفلسطينية، لتعزيز الشعب الفلسطيني ومناعته ووحدته وصموده. المهمات المطروحة صعبة وشائكة ومن المرجح أنها ستجابه بمقاومة داخلية وخارجية عاتية، ولكن التغيير يبدأ بخطوات صغيرة ومترابطة من شأن تعظيمها عبور لجزء البحر المتلاطمة. المناعة الداخلية تعني الثقة والوحدة والعطاء والصمود، هذه لا تأتي وحدها ولا تؤجل

دولة الاحتلال إضافة للتدخلات والضغط الخارجية وبخاصة الأميركية التي تمارس على السلطة كعامل خارجي. ولكن هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي تستطيع إحداث فرق كبير في أدوار السلطة. وهي بنية السلطة - مؤسسات وأجهزة وإدارة - المؤسسة على نقل الصلاحيات وليس انتزاع صلاحيات وتفعلها، تلك البنية التي تنتظر الحل، ولا تعمل على إنضاج المقومات الذاتية للحل.

من المتعارف عليه أن نجاح السلطة يرتبط بمستوى قدرتها على بناء جسور الثقة مع المواطنين وبمستوى إشراكهم في حل المشكلات ومقاومة الإجراءات الإسرائيلية وفي الدفاع عن القرار المستقل.

إن مستوى الثقة بحسب استطلاعات الرأي يتراوح بين متوسط وضعيف، وهذا يطرح ضرورة التوقف عند الأسباب التي تصنع الثقة وتعززها، كصون الحريات والديمقراطية والتجديد والإصلاح ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله. وفي المجال الاقتصادي تعتمد السلطة على المساعدات الخارجية والضرائب التي أصبحت رهينة الضغوط والتدخلات وسياسة الربيع المالية وثقافة الاستهلاك، لا يمكن الإفلات من سلاح الضغط الاقتصادي الذي يستخدم الآن بقوة من أجل تطويع الموقف الفلسطيني، إلا بتطوير الموارد والمشاريع الفلسطينية العامة والخاصة واتباع سياسة اقتصادية

الهوامش

- ١ <https://www.aa.com.tr/ar> تراجع أحزاب الوسط في انتخابات البرلمان الأوروبي دلائل ومؤشرات
- ٢ <https://www.alquds.co.uk> دوفيلبان-يهاجم-ترامب-محاولة-شراء-استق
- ٣ <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=988187>
- بدعوى الدخول في معركة سياسية فاصلة. على العكس من ذلك فمن المنطقي أن تكون نتيجة النزال السياسي مرهونة بتوفير المناعة، ومن غير الممكن أن ينفصلا، فهما مترابطتان، ومتناغمتان. كان الموقف السياسي المتمرد على السياسة الإسرائيلية والأميركية مهماً جداً، لكنه لا يكفي وبحاجة إلى حامل شعبي مجتمعي. لقد أتى وقت الاستحقاقات الداخلية المؤجلة. وكم نحن بحاجة إلى استحضار عناصر القوة التي ظهرت أثناء الثورة والانتفاضات والمواجهات كي نعيد تجديد وحدتنا الوطنية، والتقدم إلى شعوب العالم ودولها كشعب جدير بالحرية والاستقلال والدعم والتضامن والحماية.
- لا مناص من معالجة التشوهات التي لازمت السلطة والتنظيمات والمعارضات بعد أن شوشت صورة الشعب الذي يناضل من أجل حريته. عندئذ ستكون صفقة ترامب وسياسة إخراج شعب عريق من التاريخ والجغرافيا مهمة مستحيلة.

ورشة المنامة وصفة لفشل فريق ترامب الهدياني

بقلم: محمد هواش*

لاتفاق على حلّ نهائي عبر المفاوضات الثنائية برعايتها من دون أن تتعهد بفرض الجانب السياسي من خطتها على الإسرائيليين، وتركت لإسرائيل حق النقض "الفيتو" على أي مطلب فلسطيني، وأعطت إسرائيل حقاً مطلقاً بالأمن من دون تعريف حدود هذه الأمن الذي يشمل كل شيء يتعارض مع مبدأ إنهاء الاحتلال من مصادرة الأرض وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس وصولاً إلى رفضها فكرة تقسيم القدس أو إبقائها عاصمة موحدة للدولتين، وتأكيداً حق إسرائيل في إبقاء جيشها على نهر الأردن في أي تسوية مستقبلية، ورفضها عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية

بعيون إسرائيلية ورؤى استشراقية استعمارية تقدم "صفقة القرن" وصفة لقتل أي سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال إلغاء إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأسس القانونية والشرعية لما سمي "عملية سلام" عبر طريقة جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية والفلسطينيين، وفرض وقائع على الأرض تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحتى مع مواقف الإدارات الأميركية السابقة التي تعهدت بدعم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل لتعيشاً بأمن وسلام في المنطقة. فرضت إدارة ترامب، أيضاً، طريقاً واحدة

* إعلامي، ومحلل سياسي.

الرئاسية" لإزاحة موضوعات الحل النهائي من على طاولة التفاوض.

عين ترامب تمهيداً لما سبق فريقاً للمفاوضات برئاسة صهره جاريد كوشنر، ابن رجل أعمال وصديق شخصي لرئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي كان يستقبله في بيته عندما يزور الولايات المتحدة.

وضم هذا الفريق السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان الشريك في صناديق مالية لتوسيع المستوطنات، الذي شارك في ٣٠ حزيران بمطرقته في افتتاح نفق استيطاني أسفل حي سلوان بالقدس حتى حائط البراق في الحرم القدسي الشريف وسمي "طريق الحجاج"، وهو الذي صرح بأن لإسرائيل الحق في مصادرة أي أرض في الضفة الغربية، علاوة على أنه من دائرة الأشخاص الذين يؤثرون في قرارات ترامب الخاصة بالوضع في فلسطين والمنطقة، هذه القرارات التي تنتكر لحقوق الفلسطينيين والعرب.

وضم الفريق أيضاً مبعوث ترامب الشخصي جيسون غرينبلات الذي لا يختلف عن الآخرين في تأييد حقوق إسرائيل واتهام الفلسطينيين بـ"اللا مسؤولية" حيال جهوده وجهود إدارة ترامب لفرض حل إسرائيلي على القضية الفلسطينية، من دون إغفال تراجعته عن بعض مواقفه بعد فشل ورشة المناامة، وإبداء استعداداته لفتح قناة اتصال جانبية

المستقبلية وأياً من حقوقهم الأخرى، والادعاء أن بقاء المستوطنات ضرورة لأمن إسرائيل إلى آخر الأسطوانة المشروخة.

لم تعلق إدارة ترامب على إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلي خمس مبادئ للتعامل مع الاستيطان في الضفة الغربية، حين أكد أن بناء المستوطنات لن يتوقف، ولن تفك أي مستوطنة، ولن تضم أي تسوية إلى باقي المستوطنات الكبرى، وستكون المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية، ولن ينسحب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية؛ أي أنه لا يقبل أي تسوية مع الفلسطينيين باستثناء ما يسمى السلام الاقتصادي الذي اقترحه مرات عدة ورفضه الفلسطينيون جملةً وتفصيلاً ولم يتعاملوا معه إلا باعتباره هدياناً كولونيالياً لا يؤدي إلى أي سلام أو استقرار في المنطقة.

انقلاب على الشرعية

لم تبذل الإدارات الأميركية المتعاقبة مع احتكارها رعاية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ توقيع اتفاقات أوسلو أي جهود جدية لإجبار الحكومات الإسرائيلية على القبول بمبادئ التسوية التي صار إطارها وموضوعاتها معروفة، وباتت محل شبه إجماع دولي قبل تولي الرئيس ترامب الحكم وتغييره قواعد اللعبة كلها إلى درجة الانقلاب على هذه القواعد واستخدام أسلوب "الإعلانات

تحريك الراكد

ثمة محاولة لزحزحة الإدارة الأميركية عن مواقفها، وهي محاولة تستحق المثابرة وعدم الانفصال عن الواقع والاكتفاء بالموقف القوي والرافض للصفقة كما عرضها فريق ترامب.

تبقى الحاجة ماسة إلى محاولات إسناد عربية ودولية لهذه الخطوة، من خلال دبلوماسية تؤكد عدم قدرة الفلسطينيين على قبول أفكار فريق كوشنر أو فتح قناة حوار قبل تراجع واشنطن عن ضغوطها السياسية على الفلسطينيين والاستعداد لتفهم احتياجات الفلسطينيين على الأقل وفق ما نصت عليه القرارات الأممية ومرجعيات عملية السلام التي من دونها لا جدوى من أي زيارة أو لقاء، وهذا ما أكده الرئيس عباس في خطابه أمام المجلس الاستشاري لحركة فتح في رام الله مساء ١١ تموز الماضي. ذلك أن الاستثمار الدولي في مشروع "حل الدولتين" مكسب يستحق المحافظة عليه وتأكيد المبادرات العملية والتواصل وعرض شبكة مصالح إقليمية على جميع الأفرقاء.

تشير أصوات داخل إسرائيل إلى عدم القطع مع مشروع حل الدولتين، مثل رئيس جهاز "الموساد" الإسرائيلي يوسي كوهين الذي نقل عنه يوسي ساريد في مقال له في صحيفة "إسرائيل هايوم" العبرية، مطلع تموز الماضي "أن هناك حاجة لعرض حل سياسي مع الفلسطينيين، وأن مشروع حل الدولتين الذي كانت إدارة

مع الفلسطينيين للاستماع إلى مواقفهم وأخذ بعضها في عين الاعتبار واستعداده للعمل على فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في مقابل تراجع الرئيس محمود عباس عن مقاطعة إدارة ترامب والاستعداد للتفاوض على ما سمي إعلامياً "صفقة القرن" (مقابلة مع جريدة "الأيام" ٧،٧ .٢٠١٩). ورفض ادعاء الفلسطينيين أن "واشنطن تريد تصفية قضيتهم".

فشل وتراجع

قد تكون التسريبات الإسرائيلية الواردة صحيفة "هآرتس" العبرية التي اعتبرت أن هناك "استعداداً" فلسطينياً لإرسال وفد رفيع المستوى ومقلص إلى واشنطن بداية تراجع إدارة ترامب واستعدادها لتعديل خططها بعد فشل ورشة المنامة، وإصرار الرئيس محمود عباس على رفض الصفقة كما عرضها كوشنر وغرينبلات وفريدمان في إطار الرؤية الكولونيالية تحت قشرة توراتية هذيانية، تمثلت في قول فريدمان "إن الله مع إسرائيل"، وهدمه بمطرقة ثقيلة جداراً لفتح نفق تحت حي سلوان المقدسي العربي الإسلامي، وكأنه يهدم التاريخ العربي الإسلامي الواقعي للمنطقة ويستبدله بالتاريخ التوراتي الذي لا صلة له بالواقع، حتى وإن كانت لليهودية صلة رمزية بالمكان وهذه مسألة أخرى.

والاكتفاء بإعلان الشق الاقتصادي منها في ورشة المنامة بتاريخ ٢٦ و٢٧ حزيران الماضي. أرجئ الإعلان عن الخطة مرات عدة، ومن غير المتوقع أن يعلن عن الجانب السياسي من الخطة إذا لم يتمكن نتنهاو من تأليف حكومة بزعامته في الانتخابات المقبلة؛ لأن موعد السباق الرئاسي الأمريكي الذي يبدأ في تشرين الثاني المقبل قد لا يكون مناسباً لعرض إدارة ترامب الخطة مع رفض الفلسطينيين لها، ودخوله سباق الرئاسة مع فشل سياسي كبير قد لا يكون محوراً في حملته الانتخابية لكنه قد يستغل في الأوساط الديمقراطية والليبرالية والأكاديمية والشعبية المناهضة للسياسات اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأوساط لديها ما تختلف عليه مع رؤى إدارة ترامب التي عبر عنها نائب الرئيس بنس أمام مؤتمر "المسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" بقوله: "إن أميركا تقف مع إسرائيل بسبب قضيتها. إن قيمها قيمنا ومعركتها معركتنا. نقف مع إسرائيل لأننا نقف مع الصحيح ضد الخطأ. مع الخير ضد الشر. مع الحرية ضد الطغاة". متجاهلاً أن إسرائيل تحتل أرض فلسطين وتسيطر على شعبها، وتمنعه من تقرير مصيره وإقامة دولته على الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس. وترفض أي تفاوض على إنهاء الاحتلال، وتريد فقط استمرار الاحتلال من دون كلف ومسؤوليات.

أوباما ووزير خارجيته جون كيري يعملان على إقناع الأقرقاء بجدواه هو مشروع حقيقي وأن نتنهاو تعامل مع هذا المشروع لكنه يتراجع الآن مع إدارة ترامب. وربما يكون الحراك وسط الخارطة السياسية الإسرائيلية وعودة عدد من أقطاب أحزاب الوسط إلى الحلبة السياسية مثل إيهود باراك وتسيبي ليفني بمثابة صحوه قبل أن تجرهم إدارة أميركية ومهووسون يحيطون بالرئيس ترامب إلى حل الدولة الواحدة مع معادلة ديموغرافية لا تميل لصالح اليهود، مع وجود تقديرات إسرائيلية بأن نتنهاو كسب وقتاً بعدم تأليف الحكومة لمنع إدارة ترامب من عرض الشق السياسي من الصفقة كي لا يرفضها إرضاءً لحكومته اليمينية التي كان متوقفاً تأليفها، وحتى لا تنفرط حكومة إسرائيلية أمام عرض سياسي أميركي لإدارة جمهورية برئاسة ترامب وفريقه الذي يرتب "الصفقة".

إعلان.. لا إعلان

أعلنت الإدارة الأميركية مراراً نيتها عرض خطة كوشنر للسلام بعد تأليف الحكومة الإسرائيلية، لكن فشل نتنهاو في تشكيل حكومة جديدة بعد انتخابات ٩ نيسان الماضي وحل الكنيست وقرار إجراء انتخابات ثانية في ١٧ أيلول المقبل أدى إلى إرجاء الإعلان عن الصفقة مرة أخرى إلى ما بعد هذا التاريخ

سياسة الإعلانات الأحادية

هدد ترامب نفسه في قمة العشرين في أوساكا باليابان في ٣٠ حزيران ٢٠١٩ بأن رفض الصفقة قد يؤدي إلى عدم إبرام اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قائلاً: "لن يبرم أبداً إذا لم يتم توقيعه خلال فترتي الرئاسة".

وأشار ترامب إلى وجود "فرصة جيدة" لنجاح خطته، معرباً عن قناعته بأن "الفلسطينيين الذين يقاطعون الإدارة الأميركية منذ إعلانها في كانون الأول ٢٠١٧ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، يريدون إبرام صفقة مع تل أبيب".

ودافع ترامب عن قراره قطع المساعدات المالية عن الفلسطينيين العام الماضي، قائلاً: "نحن نحاول إبرام صفقة ومساعدتهم، وهم يقولون هذه الأشياء القبيحة.. إذا لم تتفاوضوا ولا تريدون صنع السلام، فإننا لن ندفع أموالاً لكم، وسنرى ما الذي سيحدث".

وكان ترامب اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وقطع المساعدات المالية عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وحاول إلحاقها بمفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي تهتم بشؤون لاجئي الكوارث الطبيعية والحروب (وذلك في مسعى لتصفية الأساس القانوني لقضية اللاجئين الفلسطينيين وحصر هذا التعريف بمن بقوا على قيد الحياة من الفلسطينيين الذين طردوا أو هجروا أو تركوا فلسطين في العام ١٩٤٨،

الذين لا يتجاوز عددهم اليوم ٤٢ ألفاً فقط من نحو ٦ ملايين لاجئ، أو (٩،٥ مليون لاجئ) حسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في العام ٢٠١٨) وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقطع جميع المساعدات المالية عن المجتمع الفلسطيني المقدمة عبر وكالة التنمية الأميركية، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه للمستشفيات الفلسطينية في مدينة القدس، والمساعدات المالية لدعم خزينة السلطة الفلسطينية أو تلك التي تقدم للأجهزة الأمنية الفلسطينية بعد الانتفاضة الثانية التي دمرت إسرائيل خلالها مقرات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وحتى مقرات الوزارات والهيئات الحكومية. عرضت إدارتا الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما برامج لإعادة تأهيل أجهزة الأمن الفلسطينية، وكذا أجهزة السلطة المدنية، وشجعت السلطة الفلسطينية على معاودة التفاوض مع حكومة بنيامين نتنياهو التي أجهدت كل محاولات التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية. ولم تتمكن هاتان الإدارتان من تفعيل ضغوط حقيقية على إسرائيل لإجبارها على الجلوس إلى طاولة التفاوض.

يمكن ملاحظة خمس مبادئ أساسية توجه خطط الإدارة الأميركية برئاسة ترامب لإنهاء النزاع، وهي مبادئ لا تؤدي إلى أي سلام.

خمسة مبادئ موجهة لترامب

المجال ودور الدول والقوى التي ساهمت في اتخاذ قرارات مؤيدة لحقوق الفلسطينيين بما في ذلك انتقادها ورفضها القرار ٢٢٣٤ الذي يعتبر الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي، وانتقادها موقف الإدارة الأمريكية السابقة التي مررت القرار المذكور أواخر عهد الرئيس أوباما، بعد أن لم تستخدم حق النقض "الفيتو" ضده.

خامساً: رفضها التعامل مع القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بالحقوق الفلسطينية، وتستند في ذلك إلى منطق القوة تارة ومنطق "الحق التوراتي" تارة أخرى، إلى الثروة الزائدة عن اللزوم فيما يتعلق بالقيم المشتركة التي يكررها فريق إدارة ترامب الذي يؤثر في معظم قراراته ابتداء من نائبه بينس إلى صهره كوشنر ومبعوثه غرينبلات إلى السفير التوراتي فريدمان، ناهيك عن المندوبة السابقة في الأمم المتحدة نيكى هايلي الذين يتحدثون بطريقة متناغمة عن حقوق "مقدسة" لإسرائيل وعن حقوق للفلسطينيين تخفف الأعباء عن كاهل الإسرائيليين. أي تحسين مستوى الحياة بأموال عربية وضرائب فلسطينية ومساعدات إغاثية وإنسانية أوروبية.

بناء على ما تقدم أتت نتائج ورشة المنامة هذيانية وصيبانية، إذ لم تتمخض عن أي التزام بأي فكرة جدية وحقيقية لتطور

- **أولاً:** تتجاهل إدارة ترامب وفريقها الثلاثي وجود احتلال إسرائيلي (حالة كولونيالية) تسيطر إسرائيل من خلالها وبالقوة العسكرية على شعب آخر ودولة أخرى، هي فلسطين. وذلك بحسب الواقع وبحسب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتراف عدد كبير من دول العالم بدولة فلسطين بصرف النظر عن حقوقها في التصويت في الأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة.

- **ثانياً:** تتجاهل الخطة الاتفاقات التي أبرمت بين الفلسطينيين والإسرائيليين (اتفاق أوسلو) وملحقاته الذي نص على حكم ذاتي انتقالي للفلسطينيين مدته خمس سنوات يجري بعدها التفاوض للتوصل إلى اتفاق نهائي يبيت في وضع القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه وشكل السيطرة على الحدود والترتيبات الأمنية.

- **ثالثاً:** تشترك مع الإدارات السابقة بتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجاهل حقوقه الثابتة في إقامة دولة، وتفترق عن الإدارات السابقة بإزاحة "حل الدولتين".

- **رابعاً:** تتجاهل كلياً القرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بل وتعلن رفضها لها، وتشهر بالمنظمة الأممية ودورها في هذه

الشتات وعلاقته بالدولة الفلسطينية المستقبلية. مع إعفاء إسرائيل تماماً من أي مسؤولية عن تهجيرهم وعدم عودتهم إلى بيوتهم التي هجروا منها أو عرض أي مشروع جدي بديل لإعادة تأهيلهم في فلسطين، وتعويضهم. ووضع خيارات متعددة أمامهم، أو اقتراح تعويض من لا يرغب بالعودة، وتوفير فرص حقيقية وجدية أمامهم. وهكذا فقد قلبت خطة كوشنر وفريقه منطق ومنهج الحل التفاوضية إلى فرض أمر واقع بصيغ هذيانية لا تمت للواقع بصلة ولا تؤدي إلى تقديم أي حل واقعي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ولا في مناطق اللجوء. وكل ما يبحث عنه هو إزالة كل قضية تفاوضية من جدول المفاوضات لفرض حل تصفوي للقضية الفلسطينية.

هل يمكن القبول بخطة كوشنر كقدر؟

يتساءل كثير من الفلسطينيين والعرب بلهجة يائسة عن مستقبل القضية الفلسطينية مع انكشاف الولايات المتحدة الأميركية وانحيازها للسافر لإسرائيل.

هناك ما يدعو إلى التشكيك بقدرة الإدارة الأميركية على فرض حل غير مقبول على الفلسطينيين. وذلك من دون النظر إلى قدرتهم على إرجاء وتأخير وإفشال أي خطط تتجاهل حقوقهم، حتى إن لم يفتحوا معارك ميدانية مع إسرائيل وأدوات احتلالها.

اقتصادي وتنموي؛ لأنها لم تربط ذلك بإنهاء الاحتلال وإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ومقدراته ولم تتحدث عن حرية الفلسطينيين إلا بما يخدم بقاء هذه السيطرة. وللتذكير فإن مواصلة الاحتلال هو العائق الأكبر أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأن بقاءه يحرم الفلسطينيين من عوائد تقدر بـ ٧ مليارات دولار سنوياً، وبناء اقتصاد حر وفق قوانين التطور الرأسمالي الطبيعي.

لم تتمخض الورشة عن أي التزام حقيقي لأي دولة شاركت بأي مبلغ من المال رصدتها خطة كوشنر، واقتصرت الورشة على عروض إلكترونية تشبه ألعاب الأطفال لا أكثر ولا أقل.

حتى المشاريع الكبرى التي قدمتها الخطة مثل الممر الآمن بين غزة والضفة وهي خطط قديمة عرضت في المفاوضات السابقة في "كامب ديفيد" عام ٢٠٠٠ و "مسار أنابوليس" عام ٢٠٠٨ لم تحظ بأي موافقة إسرائيلية. فكيف يقبل الفلسطينيون المشاركة في لعبة كوشنر الهذيانية هذه؟.

أضف إلى ذلك أن الأرقام المالية التي عرضتها الخطة للدول العربية ليست لتنمية اقتصاداتها في إطار حل إقليمي شامل للصراع العربي الإسرائيلي، بل هي بمثابة تعويضات من عرب لعرب بهدف تصفية القضية اللاجئيين الفلسطينيين وتوطينهم خارج فلسطين من دون الحديث عن مستقبل الشعب الفلسطيني في

أن "الفلستينيين غير مسؤولين ويضيعون الفرص" ولا يبالون بالمصالح المشتركة للعرب مع الغرب.

وفي هذه المعادلة يقع العبء الأكبر على الفلستينيين أنفسهم، إذ يمتلكون الكلمة الأخيرة حيال أي تسوية. وهي الكلمة الأعلى من أي سلاح أو أفعال أو أقوال لنزع الشرعية عن أي تسوية تتجاهلهم وتتجاهل حقوقهم، لكنها لا تكفي لإجراء تعديل على مواقف إدارة ترامب. علماً أن الغرب براغماتي ولا يتمسك بأي خطط تتعارض مع مصالحه إذا واجهت تحديات.

مؤتمر فلسطيني وانتخابات تشريعية

ولهذا فإن الفلستينيين جميعاً، سلطة ومنظمة ومعارضة في الداخل والخارج، يواجهون تحدياً إستراتيجياً لا يمكن مواجهته برفضه والتفرج عليه فقط.

ومن المفيد والمجدي فتح ورشة إنعاش للنظام السياسي إن جاز التعبير من خلال سلسلة خطوات ديموقراطية تشرك أوسع قطاعات حزبية وشعبية وقطاعية في المسؤولية حيال تحدي إسقاط صفقة القرن وإقناع الإدارة الأميركية بتعديلها لتأخذ بعين الاعتبار الحقوق الوطنية الثابتة المستندة إلى الشرعية والعدالة والقانون.

ويمكن لهذا أن يبدأ بمؤتمر فلسطيني عام

صحيح أن البيئة الإقليمية تراجعت وضعف تأييد دول المنطقة لما يسمى "حل الدولتين"، لكن هذا الأمر حمّال أوجه. فمن ناحية هناك تمسك عربي رسمي بهذا الحل. ولكن من ناحية ثانية هناك غياب أدوات أو عدم استعمال أدوات للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل. وثمة فرق بين هذا وذاك. ولا يجوز الوقوع في فرية إسرائيل أن العرب يطبعون علاقاتهم معها من دون التمسك بإنهاء الاحتلال.

إذاً ثمة ميل عربي واضح لإبداء مرونة في العلاقة مع إسرائيل. لكنه يترافق مع تمسك بإقامة دولة فلسطينية تعيش بأمن وسلام في المنطقة. ومن حق الفلستينيين أن يحذروا من خطورة الأصوات العربية الشاذة التي تصدر بين فترة أو أخرى عن أفراد تطالب بالتصالح مع إسرائيل والتطبيع معها قبل إيجاد حل مقبول للقضية الفلسطينية. ومن حقهم أيضاً مصارحة العرب بقدرتهم على استخدام علاقاتهم الاقتصادية ومصالحهم المشتركة مع الغرب لبقاء "حل الدولتين" حياً ومتداولاً في المنتديات العالمية. وتحذير أفرقاء شبكة هذه المصالح المشتركة مع الغرب من تجاهل حقوق الفلستينيين والعرب في إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية. وهو سلاح فعال إلى حد ما ويمكن استخدامه لتعديل خطط واشنطن التي تحاول تصفية القضية الفلسطينية بادعاء

الدولي. ومع عدم التقليل من حجم العقبات أمام ذلك فإن التحديات تستحق المبادرة والعمل الدؤوب والانفتاح على المجتمع ومكوناته وطاقاته الكامنة.

قد لا يكون عقد مؤتمر فلسطيني كافياً لإنعاش النظام السياسي لكنه مجال للنقاش وتبادل الأفكار والخطط، وكذلك قد لا يكون إجراء انتخابات تشريعية كافياً لكنه يسد فراغاً في الحياة الديمقراطية التي شل الانقسام آلية الرقابة فيها على السلطة التنفيذية، وقد لا يكون إنهاء الانقسام حلاً كافياً لإسقاط صفقة القرن لكنه استحقاق كبير ينزع من إسرائيل والمجتمع الدولي أكبر ذريعة لمنع إقامة دولة فلسطينية فضلاً عن كونه يوحد أدوات الكفاح لمواجهة التحدي الكبير.

تحتاج استراتيجية الصمود والبقاء على الأرض إلى هذه الخطوات وغيرها الكثير، ولهذا فأي خطوة من هذه الخطوات ستعزز هذه الاستراتيجية وصولاً إلى إفشال صفقة القرن.

تدعى إليه مكونات الشعب الفلسطيني من السلطة والمعارضة والاتحادات والمنظمات الشعبية والفعاليات الاقتصادية وممثلي الجاليات. ومن دون تعويم للنظام السياسي والأطر الشرعية يبحث المؤتمر في كيفية مواجهة التحديات الخارجية والداخلية ومناقشة إمكان إجراء انتخابات عامة تشريعية وبلدية واتحادات شعبية وإظهار قدرة الفلسطينيين على توحيد أدوات كفاحهم بما في ذلك إنهاء الانقسام بصورة تدريجية تبدأ بتسليم الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن إدارة الحياة العامة في القطاع تعقبها فكفكة الحكومة لكل أشكال الحصار وفتح المعابر مع مصر وإسرائيل من خلال سيطرة حقيقية للحكومة على المعابر والتزام معايير دولية لإدارتها وحل مشاكل قطاع غزة وإدارتها تدريجياً وفصل إدارة الحياة اليومية هناك عن المقاومة وسلاحها والتحضير لانتخابات شاملة. وهو أمر يعطي رسالة قوية للشعب الفلسطيني والمجتمع

انتفاضة مخيمات لبنان: الفلسطينيون المفيدون والفلسطينيون غير المفيدين

أنيس محسن*

وتورطوا في الحرب الأهلية، التي أُلصقت تهمة إشعالها بهم، فيما كانوا، على الأغلب ضحايا أو بياذق واعية أو غير واعية في لعبة داخلية لها امتدادات إقليمية ودولية، وهي حرب من ضمن نار لبنانية تختبئ تحت رماد صراعات طائفية ومذهبية منذ ما ينوف على ١٧٠ عاماً، ولا تزال.^٢

شراكة الانتفاضة

ما سبق مقدمة لا بد منها للانطلاق في تحليل أسباب "انتفاضة المخيمات" الفلسطينية في لبنان في ٢٠١٩/٧/١٢، بعد مباشرة وزارة العمل تنفيذ خطتها في ٢٠١٩/٧/١٠، التي كانت أعلنت عنها في ٢٠١٩/٦/٣، وتسببت

لم تكن إجراءات وزارة العمل في لبنان - في سياق تنفيذ "خطة مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية على الأراضي اللبنانية"^١ سوى نقطة فاض بها كأس التمييز السلبي ضد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية منذ ٧١ عاماً؛ أقول نقطة فاض بها كأس المهانة، لأن الضغوط السياسية والأمنية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية... التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان منذ انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت سنة ١٩٨٢، كان يمكن أن تفضي تفاعلاتها إلى انفجار هائل، وهو، أمر لم يحدث؛ لأن الفلسطينيين قد خبروا الدخول في دهاليز الانقسامات اللبنانية،

* صحافي وناشط حقوقي فلسطيني من لبنان.

في شمال لبنان، فقد تكرر في منطقة كسروان ذات الأغلبية المسيحية وفي منطقتي صيدا وصور في جنوب لبنان ذات الأغلبية الإسلامية، وفي العاصمة بيروت وضواحيها، وأقل قليلاً في منطقة البقاع، الأمر الذي دفع أرباب العمل إلى طرد الأجراء الفلسطينيين، ومن دون تعويضات طبعاً.

عندما عاد صديق لي إلى منزله في مخيم نهر البارد، بادرت زوجته بسؤال: ماذا سنفعل؟ في استفسار عن ضبط أحد أولادها يعمل من دون إجازة عمل ورفض رب العمل إعطائه أي إفادة تثبت أنه يعمل لديه كي يتمكن من خفض قيمة الغرامة الكبيرة، وعن ابنهما الآخر الذي يعمل مدرساً في مدرسة لبنانية ويحوز إجازة عمل، لكن الاستغناء عنه في "همروجة" ملاحقة العمالة الفلسطينية والسورية قد يحدث في أي وقت، وبالتالي تصبح عائلتان من دون مدخول، ولا قدرة للوالد على إعالة ابنه وعائلتيهما.

هذا السؤال كان يتردد في مختلف مخيمات اللجوء، ولأن وسائل التواصل الاجتماعي باتت تنقل الحدث بلحظته، وفي كثير من الأحيان تعظمه، انتشرت أخبار ملاحقة الأجراء الفلسطينيين كالنار في الهشيم، فتحرك أولاً مخيم نهر البارد في ٢٠١٩/٧/١٢، في تظاهرة جابت شوارعه ثم مخيم البداوي، تلاهما مخيم الرشيدية، ثم مخيمات بيروت، ومخيم الجليل في البقاع، وأخيراً في ٢٠١٩/٧/١٥، انتفض مخيم

في احتجاجات غير مسبوقه في المخيمات، بدأت بصرخة وجع وشعور بالعار عندما عاد موظفون وعمال فلسطينيون في شمال لبنان إلى منازلهم وبيد بعضهم إشعارات بغرامات، وصل بعضها إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (١٦٥٠ دولاراً أميركياً تقريباً) لأجراء لا تزيد مرتباتهم على ٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (٣٣٣ دولاراً أميركياً تقريباً)،^٢ لأنهم لم يبرزوا إجازات عمل لمراقبي وزارة العمل عندما أطبقوا على مؤسسات لبنانية في منطقة عكار، علماً أن المؤسسات اللبنانية قلماً تعمل على طلب استصدار إجازات عمل للاجئين الفلسطينيين وتفضل تشغيلهم في السوق السوداء الأقل كلفة على أرباب العمل.

لم تكن إشعارات الغرامات التي تفوق ٤ أضعاف رواتب الأجراء الفلسطينيين، وحدها التي دبّت الرعب في نفوس هؤلاء، ولا الغضب في وجوه عائلاتهم (زوجات وأمهات وآباء) فحسب، وإنما أيضاً المشهد الذي رأوه خلال عمليات اعتقال العمال السوريين الذين قُيدوا بالأصفاد الحديدية وعملوا بعنف مفرط وغير إنساني خلال نقلهم في أليات الشرطة اللبنانية التي رافقت فرق وزارة العمل الموكلة بتنفيذ الخطة، والتهديد المباشر للفلسطينيين بتسوية وضعهم خلال شهر واستخراج إجازات عمل، وإلا أصابهم ما أصاب العمال السوريين.

لم يكن ما حدث محصوراً في منطقة عكار

الخضار واللحوم من أسواق مدينة صيدا، الأمر الذي تسبب بخسائر كبيرة فاقت ١,٤ مليار ليرة لبنانية في سوق الخضار المركزية في صيدا، لكن ما كان بالإمكان استمرار الإغلاق الذاتي، وفق أحد مسؤولي الفصائل التي عمدت، بطول نفس وبصعوبة، إلى وقف هذا الشكل من التحركات، بهدف تنظيمها، خصوصاً أن أسعار السلع في المخيم تجاوزت في بعض الأحيان ١٠ أضعاف السعر الذي كانت تباع فيه قبل الإقفال.

هذا المسوغ، مضافاً إليه الخشية من صدمات مع الجيش اللبناني، ودخول عناصر متطرفة، بدأت تظهر في الشارع بعدما غابت عن المخيم، أو اختفت فيه، من أمثال بلال بدر، تضعه الفصائل كأسباب دفعت إلى الضغط لوقف الحراك الشبابي الداعي لحصار الذات، فيما يرى فيه بعض شباب الحراك أنه "تأمر" و"تخل" من الفصائل، وتمهيد لتفاوض "تحت الطاولة" مع الطرف اللبناني، يصب في مصلحة الفصائل، وليس في مصلحة المطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وبعيداً عن تحميل المسؤولية عن وقف حراك عين الحلوة، للفصائل، أو للدفاع غير المدروسة لشباب المخيم، فإن الملاحظات الآتية لا بد من إيرادها:

١. أظهر التجاوب اللافت من سكان مخيم عين الحلوة، والمشاركة الكبيرة للنساء، والقبول بفكرة الحصار الذاتي، بل

عين الحلوة الذي أعلن حراكه الشبابي حصار المخيم من داخله وبيده، كي يُحاصر حصاره الخارجي المُحكم بجدار كونكريتي يتراوح ارتفاعه بين ٥ و٦ أمتار يعلوه عدد من الأبراج يصل ارتفاع كل واحد منها إلى ١٠ أمتار، وعلى امتداد ٢ كلم، مغلقة ببوابات معدنية تقفل وتفتح بقرارات من الجيش اللبناني.

بدأت الانتفاضة عفوية وخاضها شبان محبطون من البطالة والتعامل العنصري وخطاب الكراهية المتفشي في كثير من وسائل الإعلام ضد الفلسطينيين والسوريين على وجه الخصوص،^٤ واستطراداً من الوضع الفلسطيني المنهار، كادت تحدث بعض الصدمات مع الجيش اللبناني خصوصاً في مخيم برج البراجنة في بيروت، لكن تمكنت الفصائل ونشطاء المجتمع المدني من السيطرة على الأمر وتنظيم التحركات في مختلف المخيمات، ما عدا عين الحلوة، الذي خرج عن قدرة ضبط الفصائل مدة ١٠ أيام، وتم إقفال منافذه كلها، وحصلت بعض تجاوزات فردية طاولت سكان المخيم ولكن لم تطاول نقاط الجيش اللبناني المنتشرة في محيط المخيم.

عين الحلوة، المخيم الأكبر، والمعزول بجدار يماثل ذلك الذي يعزل قرى فلسطينية في الضفة الغربية، تأخر يومين على الالتحاق بالاحتجاجات، لكن تحركه كان الأعنف، وتساعد المشهد فيه شيئاً فشيئاً، وتمت مقاطعة

٦. ظهور جهل بمعرفة القوانين اللبنانية وحقوق الإنسان للاجئين بين شباب الحراكات، بل لدى الكثير من مسؤولي الفصائل الفلسطينية وكوادرها، الأمر الذي يحد من القدرة على ترتيب الأولويات ووضع خطة لمواجهة سياسات التهميش والعزل، فجرى اختصار المواجهة بمقارعة وزير العمل المعين من حصة حزب القوات اللبنانية، المشتبك مسيحياً (شعبوياً) مع التيار الوطني الحر (العونيين)، وهو ما أظهر الأمر وكأته جزء من مساع لبنانية وإقليمية لمحاصرة حزب القوات.

٧. تزايد التعبنة العنصرية ضد الفلسطينيين في وسائل الإعلام "المسيحية" والأحزاب والتيارات المسيحية، واحتداد خطاب الكراهية المتفشي أصلاً وخصوصاً بين المحازبين المسيحيين ضد الفلسطينيين.

تجهيل الفلسطيني في خطة وزارة العمل

بموازاة الاحتجاجات في المخيمات، سُجِّل حراك سياسي فوق، تولته الفصائل من جهة، ووزارة العمل وداعمي الوزير من الجانب المقابل، تتوسطهما "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني".^٥ وكان لافتاً الانتقاد العنيف

والدفاع عنها طيلة ١٠ أيام، حجم الغضب الذي يشعر به أكثر من ٨٠,٠٠٠ لاجئ يعيشون في مساحة لا تتعدى ١,٥ كم، في ظروف غير إنسانية.

٢. لأول مرة منذ سنوات، فُتحت مربعات المخيم بعضها على البعض الآخر، بعدما كانت فصائل ومجموعات إسلامية متطرفة، تحكم مربعاتها الأمنية وتمنع الآخرين من التواجد فيها، إذ إن التظاهرات - التي شارك فيها عناصر من الفصائل الوطنية والإسلامية وحتى المتطرفة - جابت المربعات كلها من دون أن يعترض أحد طريق الآخر، فيما عدا بعض الرموز من المجموعات المتطرفة التي قتلت أو أمرت بقتل عناصر من فصائل أخرى.

٣. التضامن (وقد يكون مصلحياً) الواضح لبنانياً مع انتفاضة المخيمات، خصوصاً في صيدا وطرابلس، وكذلك في صور.

٤. الجانب السلبي من حصار الذات، كان فقدان المواد الغذائية والسلع الضرورية، وتعتمد بعض التجار في المخيم الذين يملكون غطاء فصائلياً حجبها.

٥. الجانب السلبي الآخر، تعمق الهوة بين الفصائل وبعض الشباب غير المنتمي في المخيم، الذي رفع شعارات تراوحت بين طلب التهجير، والقبول بصفقة القرن للخلص من الشعور بالمهانة.

لدى بعض موظفيها الكبار الكارهين للاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية وكل ما يمت لها بصلة، ضارباً مثلاً على ذلك المدير العام الذي يجاهر بكرهه للاجئين الفلسطينيين، ويظهر أنه من كان خلف استهداف اللاجئين الفلسطينيين لدى تنفيذ خطة وزارة العمل، وفقاً للمصدر نفسه.

وبدل أن يتراجع الوزير عن شمول تنفيذ الخطة العمالة الفلسطينية، فقد شدد على اعتبارهم عمالة أجنبية وأن القانون يطالهم، مستخدماً شقاً من تعديلي قانوني الضمان الاجتماعي والعمل ١٢٨ و ٢٠١٠/١٢٩، يعتبر الأجير الفلسطيني أجنياً، ومتناسياً شقه الآخر الذي يعتبره لاجئاً، والأمران مختلفان تماماً قانونياً، وكان يمكن له أن يتلافى كل ما يحصل باعتماده الجزء الذي يصف الأجير الفلسطيني بأنه لاجئ، أو أن يعتمد مبدأ تجاهل القانون عندما تحيط تنفيذه حذافيرياً مخاطر على المصلحة الوطنية اللبنانية، وهو أمر لظالماً اعتمده معظم أسلافه في الوزارة، ونظراءه في وزارات أخرى.

الفلسطيني المفيد والفلسطيني غير المفيد

المصدر الذي استندت إليه أعلاه، حدثني أيضاً عن فحوى كلام لوزير الخارجية جبران باسيل، في ندوة ضيقة وغير متاحة إعلامياً، جاء

الذي وجهه رئيس اللجنة الوزير السابق حسن منيمنة لقرارات وزارة العمل، على الرغم من أن منيمنة محسوب على تيار "المستقبل" الذي يتأسسه رئيس الوزراء سعد الحريري، الحليف (المتأرجح) المفترض لحزب القوات.

ملاحظة الوزير منيمنة التقنية الأولى وذات الأهمية كانت لفت نظر وزير العمل كميل أبو سليمان، إلى أن الخطة التي وضعتها وزارته وباشرت تنفيذها، ليس فيها في المستندات القانونية للحملة أي إشارة لخصوصية اللاجئين الفلسطينيين في قانوني العمل والضمان الاجتماعي (١٢٨ و ٢٠١٠/١٢٩)،^٦ فوعد الوزير بالنظر في المسألة، وعاد وأكد الأمر خلال اجتماع مع منيمنة حضره السفير الفلسطيني أشرف دبور وممثلو بعض الفصائل. لكن كل الاتصالات لم تفلح في تغيير رأي أبو سليمان، الذي أصر، على التطبيق الحذافيري للقانون من دون الأخذ بالاعتبار الخصوصية الفلسطينية التي لحظها معظم أسلافه في الوزارة (ما عدا الوزير والقيادي الكتائبي السابق سجعان قزي الذي فرض قيوداً مشددة على العمالة الفلسطينية). ووفق مصدر شديد الاطلاع ومعني مباشرة بالمسألة، فإن الوزير أبو سليمان تفاجأ بأن هناك قوانين تميز الفلسطيني عن الأجنبي، وهو المحامي القادم حديثاً إلى لبنان من مقر عمله في لندن.^٧ اللافت أيضاً ما كشفه المصدر نفسه عن تركيبة وزارة العمل، ووجود مواقف مسبقة

وهكذا ومع الوقت، أصبح "الفلسطينيون المفيدون" لبنانيين، وبقي ما تعداده نحو ١٧٠,٠٠٠ "فلسطيني غير مفيد"، يجري العمل بكل وسيلة ممكنة لدفعهم للهجرة، فنُغمض الأعين مثلاً عن مكاتب سفريات مشبوهة مثل مكتب جمال غلاييني المعروف الذي يُجاهر بأنه ساهم في هجرة ٤٥٠٠ لاجئ فلسطيني في غضون سنتين؛ ويتم التضييق بالقانون عليهم من خلال تجهيلهم تماماً، على شاكلة قانون التملك للأجانب ٢٠٠١/٢٩٦، الذي تغيب عنه كلمة فلسطيني مطلقاً، لكنه مصمم كي ينطبق حصراً على اللاجئين الفلسطينيين.^١

خاتمة

من الواضح أن تهيمش اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعزلهم سياسة ثابتة يتم تصعيدها أحياناً، وإخفاؤها أحياناً أخرى، بما يتوافق مع الظروف الداخلية والخارجية. وربما الحملة المتواصلة منذ عامين، التي يتولاها كبار السياسيين اليمينيين، عبر تعبئة عنصرية لقواعدهم ضد اللاجئين الفلسطينيين – أمر غير بريء، ويتلاءم مع الخطة الأميركية – الإسرائيلية (صفقة القرن) الهادفة إلى تصفية كل ملفات القضية الفلسطينية الرئيسية، ومن ضمنها قضية اللاجئين.

فيه أن المعركة الآن مع اللاجئين الفلسطينيين هي معركة اقتصادية بعدما تم دحرهم بالسلاح.

الوزير باسيل (سواء صح ما نقله المصدر أو لم يصح) معروف بتصريحاته التي تحمل الكثير من التمييز والعنصرية وخطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين والفلسطينيين، علماً أن رئيس الجمهورية ميشال عون، وهو والد زوجة باسيل، وقّع مرسوم تجنيس تضمن عدداً من اللاجئين الفلسطينيين، لكن من فئة التجار وأصحاب رؤوس الأموال... وهؤلاء ليسوا من فئة اللاجئين الذين يستهدفهم باسيل وغيره من اليمين المسيحي، ولطالما كان التعامل مع اللاجئين طبقاً يتم بمعياريين: رفع شأن الرأسماليين وتقديم كل تسهيل ممكن لهم وصولاً إلى التجنيس، وتهيمش الفقراء وشيطنتهم وخصوصاً سكان المخيمات.

اللاجئون الفلسطينيون في هذه المعايير اللبنانية ينقسمون بين فلسطيني مفيد وفلسطيني غير مفيد، ومن ضمن هؤلاء "المفيدين" منح الرئيس كميل شمعون خلال فترة رئاسته (١٩٥٢ - ١٩٥٨) الجنسية اللبنانية لقرابة ٣٥,٠٠٠ فلسطيني، جلهم من أصحاب رؤوس الأموال والكفاءات الرفيعة ومن المسيحيين.

الهوامش

- ١ انظر خطة وزارة العمل والإعلان عن مباشرة الحملة ويومياتها في الموقع الإلكتروني للوزارة في الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://www.labor.gov.lb>
- ٢ لقراءة عميقة عن الطائفية في لبنان، انظر، مهدي عامل، «في الدولة الطائفية» (بيروت: دار الفارابي، ط ٤، ٢٠١٥)، وعن العلاقة بين البرجوازية الطائفية في لبنان والفلسطينيين، انظر للكاتب نفسه، «مدخل إلى نقض الفكر الطائفي: القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية» (بيروت: دار الفارابي، ط ٣، ١٩٨٩).
- ٣ الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص ٤٥٠ دولاراً أميركياً، لكن معظم الأجور تتجاوز ٦٠٠ دولار.
- ٤ آخر صيحات التحريض العنصري وخطاب الكراهية بثتها قناة (أل.بي.سي)، في مقدمة نشرة أخبارها مساء يوم الثلاثاء ٢٠١٩ / ٧ / ٣٠، تعليقا على تظاهرة تضامنية مع اللاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا، نابشة الحرب الأهلية ورابطة بين أمور لا رابط فيها سوى التهويل الطائفي واختراع خطر فلسطيني لم يعد موجوداً. لسماع مقدمة النشرة، انظر الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://tinyurl.com/y3q9hcwm>
- ٥ لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني هي هيئة لبنانية استشارية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء اللبناني. وللمزيد عن اللجنة انظر الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.lpdc.gov.lb>
- ٦ انظر القانونين في موقع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، نقلاً عن الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، في الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://tinyurl.com/y4uxrybg>
- ٧ انظر السيرة الذاتية للوزير كميل أبو سليمان في موقع وزارة العمل اللبنانية، في الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://www.labor.gov.lb/CurentMinister.aspx?type=1>
- ٨ ينص القانون على: «لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين».

الأزمة المالية: أسئلة الإصلاح وعثرات "أوسلو"

أعدّ للندوة وأدارها: جعفر صدقة

ما يعني سلخها عن المقاصة مع إسرائيل، وتراجع هذه المقاصة من ٦٠٪ من مجمل الإيرادات العامة الفلسطينية إلى أقل من ٤٠٪، يقابلها ارتفاع في حصة الجباية المحلية. وتظهر ردة الفعل الإيجابية للشارع الفلسطيني، التطور الأول تأثر الشارع بالممارسات السلبية في مؤسسات الحكم خلال السنوات الأخيرة، وثبوت عدم جدوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والرغبة الجامعة بتصحيح مسارها.

الجدل بشأن امتيازات كبار الموظفين، وتالياً قرار الرئيس بشأن إحدى جزئياتها، جاء في ظل أزمة مالية/ سيولة غير مسبوقة تعانيتها السلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة

المشاركون:

- وكيل وزارة المالية فريد غنام.
- الخبير الاقتصادي، المحاضر في الجامعة العربية الأميركية نصر عبد الكريم
- أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت باسم الزبيدي

تطوران مهمان حدثا في الأيام الأخيرة: الأول، قرار الرئيس محمود عباس القلمي بإنهاء خدمات مستشاريه وامتيازاتهم المالية وإلزام أعضاء الحكومة السابقة (السابعة عشرة) رد المبالغ التي حصلوا عليها جراء الزيادة على رواتبهم وبدل السكن، والثاني، الحديث عن أفق لاتفاق فلسطيني على إحالة جباية الضرائب على المحروقات، إلى الحكومة الفلسطينية مباشرة،

التفافاً شعبياً جارفاً، إلا أن أدوات تعامل الحكومة مع الأزمة باتت محل نقاش، إذ يعتقد البعض أنها استنفدت ولم تعد صالحة، فيما يأمل الفلسطينيون ألا يكتفي الرئيس عباس عند قراره بإنهاء خدمات مستشاريه ووقف امتيازاتهم المالية، وإلزام وزراء الحكومة السابقة برد المبالغ التي حصلوا عليها بموجب قرار سابق في ٢٠١٧ بزيادتها فحسب، وإنما أن تتسع الدائرة لتشمل إصلاحات إدارية ومالية طالما نادى بها الشارع الفلسطيني.

ملاسات الأزمة والظروف المحيطة بها، وسياقها السياسي، وعلاقتها بالمشاريع الأميركية للحل، وتداعياتها، كانت محور ندوة هذا العدد من فصلية "سياسات"، التي كان ضيوفها: وكيل وزارة المالية فريد غنام، والخبير الاقتصادي، المحاضر في الجامعة العربية الأميركية نصر عبد الكريم، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت باسم الزبيدي، وأدارها الصحافي المختص في الشؤون الاقتصادية والمالية جعفر صدقة.

منشأ الأزمة

وفقاً لغنام، الأزمة بدأت بقانون أقره البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، بخصم ما يتم دفعه لعائلات الشهداء والجرحى والأسرى والمحربين المقدر بـ ٤١٨ مليون شيكل شهرياً، وهذه المدفوعات بمفهومها عبارة عن إعانة اجتماعية

قانون يتيح للحكومة الإسرائيلية اقتطاع مبالغ مالية من عائدات المقاصة الفلسطينية، توازي ما تصرفه الحكومة الفلسطينية لعائلات الشهداء والجرحى والأسرى، لتضاف إلى جملة اقتطاعات، غير قانونية، تصل إلى مائتي مليون شيكل شهرياً من العائدات الضريبية الفلسطينية، التي تجبها إسرائيل على المعابر والمنافذ الحدودية نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس الناظم للعلاقة الاقتصادية بين الجانبين، ومع دخول هذه الأزمة شهرها السابع، بدأت ارتداداتها تظهر بوضوح، سواء على الاقتصاد الفلسطيني ككل، أو على الأوضاع المعيشية للفرد والأسرة الفلسطينية.

الأزمة التي تواجهها السلطة الوطنية، التي بات واضحاً أنها جاءت في سياق سياسي أوسع لتمرير مشروع الرئيس الأميركي دونالد ترامب للحل، المعروف "بصفقة القرن"، أو على الأقل هذا ما يفتن به الفلسطينيون على اختلاف توجهاتهم، وتوج هذا السياق بسلسلة عقوبات أميركية شملت وقف مختلف أشكال المساعدات الأميركية للفلسطينيين، وفضولاً أميركية على المانحين أدت إلى تراجع حاد في حجم المساعدات الخارجية للسلطة، بما في ذلك المساعدات العربية. في المقابل، لاقى رفض الرئيس محمود عباس استلام عائدات المقاصة منقوصة، وقراره بشأن الزيادة على رواتب وزراء الحكومة السابقة،

أتت هذه الحوالة فهي حوالتنا، وإن لم تأت فهي ليست الحوالة التي ننتظرها ولا تعيننا، بالتالي فإن المفهوم الدارج أن الأموال جاءت ونحن أرجعناها هو مفهوم خاطئ، أود التنويه إليه، فما تم تحويله ليس الحوالة المطلوبة التي ننتظرها بشكل شهري.

الحكومة الفلسطينية، بحسب غنام، سجلت تحفظات كبيرة على طريقة تحويل الأموال والاستقطاع منها من المنبع (وزارة المالية الإسرائيلية)، نظير قيمة خدمات من وجهة نظر الجانب الإسرائيلي يقدرها بطريقته دون أن تتم مطابقتها مع الجانب الفلسطيني، وهذه الخدمات تتعلق بالمياه والكهرباء، والمجاري، والخدمات الصحية، التي تتعلق بمعالجة المواطنين الفلسطينيين داخل المستشفيات الإسرائيلية.

ويقول: قبل صدور قانون الخصم، كانت المخالصة تأتي في وقت ضيق جداً، وتحديداً قبل نهاية الشهر بيوم أو يومين، ويتم الطلب منا التوقيع عليها وخصمها، وقد قلنا للجانب الإسرائيلي في العديد من المرات إن هذا ليس إجراء قانونياً، لكن وزارة المالية كانت تضطر إلى التوقيع على الخصومات حتى لا تفقد ثلثي إيراداتها وتقع في مشكلة عدم دفع الرواتب وباقي التزاماتها، وبالتالي كنا نوقع ونحتفظ بحقنا في المطالبة والتدقيق بالنسبة لهذا الموضوع.

تكفل حياة كريمة لأسرة الشهيد أو الأسير أو المحرر بعد خروجه "من المعتقل"، وقبل التحاقه بالعمل، وهي واجبة على السلطة تجاه هذه العائلات.

الأموال المقدمة لهذه الشريحة، نظمت بقوانين فلسطينية صدرت عن مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، واعتمدها وفقاً للأصول الرئيس محمود عباس، بالتالي نحن في وزارة المالية نمارس إطاراً قانونياً والتزاماً أدبياً ونحن جميعاً نفخر بهذه الشريحة من مجتمعنا، ونكرم عائلاتهم، وهذا التزام على الشعب الفلسطيني، بأن يكفل لهم حياة كريمة لما قدموه من تضحيات لصالح شعبهم وقضيته.

ومنذ سريان القانون، اقتطعت وزارة المالية الإسرائيلية ٤١٨ مليون شيكل شهرياً، وأرسلت الحوالة المالية المستحقة لنا عبر القنوات المعروفة "البنوك"، لكن استناداً إلى موقف القيادة والرئيس اتخذ قرار بعدم استلام أي مبالغ تشير في داخلها إلى اقتطاع هذا المبلغ، وأعلنت القيادة أنه لو اقتطع شيكل واحد فلن نقبل بكامل المبلغ، وهذا موقف أعلن من الرئيس، ونحن كوزارة مالية وشعب وراءه ونؤيد بقوة هذا الموقف الشجاع، الذي يثمنه كل فلسطيني حر، لا يقبل الإهانة من الجانب الإسرائيلي، وعليه فقد أوضحنا للبنك أننا بانتظار حوالة قيمتها كذا من المال، فإذا

عندما بدأت دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة، تبحث في هذا الملف، اكتشفت أن هنا حالات مقيمة في المستشفى تفوق الـ ٤٠٠ حالة في اليوم، ولا يقوم الجانب الإسرائيلي بتقديم أي شيء لها لكن يحتسب كلفة يومية بقيمة ٣٠٠٠ شيكل لكل حالة دون أن تكون هناك أي علاجات، بمعنى أن هناك غشاً وخداعاً في تقديم هذه الخدمات الصحية، من هنا فقد جاءت فاتورتها عالية جداً، لكننا كنا نضطر إلى التوقيع على هذه الخصومات لتجنب حدوث شلل في قدرتنا على دفع الرواتب لأنها تأتي في اللحظة الأخيرة، ودون مطابقة مع دائرة العلاج في الخارج أو وزارة الصحة.

خطة نقدية بدلاً من الموازنة

في شباط الماضي، عندما بدأت الأزمة، كان مشروع موازنة ٢٠١٩ جاهزاً، بحسب غنام، وكانت "المالية" على وشك تقديمه لمجلس الوزراء، وصولاً إلى إجراءات اعتماده من الرئيس، لكن نتيجة هذه الأزمة، أوقفنا مشروع الموازنة، واستبدلناه بخطة نقدية أو مجموعة إجراءات تقشفية وقع عليها الرئيس، تبعثها خطة نقدية وضعت في وزارة المالية، وقلنا بشكل واضح إنه سيتم تنشيط الإيرادات المحلية، ووقف التعيينات أو الترقيات بالكامل، ووقف شراء السيارات أو استملاك الأراضي والمباني، والحد من

وعلى الرغم من تحفظنا الكبير على هذا الإجراء الإسرائيلي، فقد تعرضنا لإجراء أكبر منه يتمثل في اقتطاع ما يدفع لعائلات الشهداء والجرحى والمحررين، بالتالي ما تم تحويله للبنك العربي في الشهر الأول لحدوث الأزمة، ليس هو المبلغ الذي ننتظره. نحن لم نرفض أموالنا لكنها لم تأت كاملة كما ننتظرها، على الرغم من تحفظنا على الجزء المقتطع أساساً، وهو يقارب حالياً نحو ١٥٠ مليون شيكل شهرياً.

غش وخداع

وقال غنام: نرى أن هناك ارتفاعاً غير عادي في قيمة الخدمات، التي يزعم الجانب الإسرائيلي تقديرها، فعلى سبيل المثال، قيمة الأموال المقتطعة لغرض الصرف الصحي وصلت إلى ٣٠ مليون شيكل في الشهر الأخير، وهذا رقم لم يحصل منذ تاريخ اتفاقية أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي.

وفيما يتصل بالخدمات الصحية، وعلى الرغم من اتخاذ الرئيس قراراً بعدم تحويل أي مرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية، فإن قيمة هذه الخدمات في الشهر الأخير بلغت ١٨ مليون شيكل، وحسب الادعاء الإسرائيلي فإن هذا المبلغ عبارة عن استكمال علاج بعض المرضى، الذين لديهم بروتوكول للعلاج، خاصة ممن يعانون من السرطان.

تجدر الإشارة هنا، إلى أنه في الآونة الأخيرة،

الإجراءات المالية استنفدت والحل سياسي

الآن، وقد تجاوزنا شهر تموز، فإن هذه الإجراءات والأدوات المالية، بما فيها الاقتراض من القطاع المصرفي وتخفيض النفقات وتعزيز الإيرادات المحلية، استنفدت، وفي الوقت نفسه هناك إحجام من الدول العربية والمانحين عن الاستمرار بالدفع للسلطة، والحل يجب أن يكون سياسياً.

تدابير تقليدية

لكن، هل الأدوات التي اتبعتها وزارة المالية في التعاطي مع الأزمة كانت كافية وعادلة؟ وما الذي كان يمكن للوزارة أو الحكومة أن تقوم به ولم تفعله؟

وفي هذا، يرى نصر عبد الكريم أن الاجراءات والتدابير التي استعرضها غنام في التعامل مع الأزمة، طابعها تقليدي، بمعنى أن الحكومة لا تملك مساحة ولا حيزاً كبيراً أصلاً للتعاطي مع الأزمة كما أنها ليست مسؤولة عنها، بالتالي فمن الطبيعي أن تلجأ إلى التقشف، وأن تحاول تنشيط الجباية المحلية، وأن تنشُد الحصول على المزيد من المساعدات، لذا فإن كل ذلك أمر تقليدي.

لكن هذه التدابير، بحسب عبد الكريم، كانت دائماً مطلوبة حتى دون وجود الأزمة، وكنت أود أن أرى انعكاسات ما قاله من

نفقات السفر وغيرها في ظل إجراءات تقشفية، ما تضمن أيضاً خفض النفقات التشغيلية للوزارات بنسب محددة مع ضمان استمرارية عمل هذه المؤسسات، حتى لا تقف هذه المؤسسات وتنهار بشكل مفاجئ، وحتى تستمر في تقديم الخدمات.

إجراءات وزارة المالية الكبيرة مكنتها من الاستمرار والصمود على مدار الفترة الممتدة بين شباط وتموز الماضيين، بمعنى الفترة الخاصة بالخطة النقدية "موازنة الطوارئ" التي وضعت حتى نهاية تموز، وفي الوقت ذاته، كفلت هذه الخطة صرف رواتب للموظفين بنسب تتراوح بين ٥٠-٦٠٪، بحد أدنى ٢٠٠٠ شيكل، وسقف أعلى ١٠ آلاف شيكل، ما أدى لتوحيد أسس صرف الرواتب بين موظفي الضفة والقطاع، إضافة إلى نوع من العدالة الاجتماعية عبر الحفاظ على الحد الأدنى المتمثل في مبلغ الـ ٢٠٠٠ شيكل، بالتالي فإن هناك عدداً كبيراً من الموظفين تلقوا رواتبهم كاملة.

كانت هناك إجراءات مصاحبة في القطاع المصرفي، وتوجيه المصارف إلى كيفية التعامل مع أقساط الموظفين، وقد صدرت من سلطة النقد تعميمات عدة، كما تدخلنا فيما يتصل بمسألة الشيكات، فمن ترجع شيكاته في هذه الفترة تعاد إليه لإعادة دفعها، ولا يتم وضع نقاط عليه، ارتباطاً بطبيعة المرحلة والظروف غير العادية والقهرية، التي نتمنى أن نتمكن من تجاوزها.

من الأزمة وتراجع النشاط الاقتصادي، صارت هناك كفاءة في التحصيل، ومنع التهرب، لكن الحديث حول كل ذلك يحتاج إلى أرقام.

سلوك الحكومة

في إدارة المال العام لم يتغير

باعتماد عبد الكريم، هناك تراجع، شهراً بعد آخر، في الجباية المحلية، ويتساءل: هل أن سلوكنا في إدارة الاقتصاد والمال العام ما قبل الأزمة اختلف عن فترة الأزمة، بمعنى هل توجد مراجعة جدية لمسببات الأزمة، واستخلاصات مهمة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي اعتمدها وقادت جزئياً إلى الأزمة. ويرى: حتى الآن، وعلى الرغم من مرور أكثر من ١٠٠ يوم على الحكومة الجديدة، فإنني لم أر جواباً لهذا السؤال، فأنا لم أقرأ خطة الـ ١٠٠ يوم، إلا بعناوين عريضة، من هنا فإن السؤال بالنسبة لهذه الخطة، التي يفترض أن تنسجم مع الموازنة، أين هي أولوياتها؟ كنت أود أن أرى وثيقة للحكومة تقرر في أول اجتماع لها، وتتضمن توجهاتها العامة الاقتصادية والاجتماعية، ثم تشتق من هذه التوجهات والأولويات موازنة، حتى نحاكم الموازنة على هذا الأساس.

من هنا، فإن الفصل لا يزال قائماً بين الموازنة من جهة، والتخطيط والتفكير الحكومي من جهة أخرى، وهذا بحاجة إلى معالجة، وباعتقادي فإن لديهم القدرة على

إجراءات بأرقام، بمعنى أين تجلّي التقشف وأين أنت آثاره وفي أي مجالات، لأن هناك فارقاً بين تقشف يتصل ببند يمس حقوق البسطاء والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وغالبيتهم لهم احتياجات ومن ذوي الدخل المحدود، وبين تقشف في بنود ذات طبيعة فيها رفاهية مثل بدل نفقات السفر ونفقات أخرى غير ضرورية، لذا كنت أود أن أسمع من غنام عن مقارنة بخصوص النفقات بين العام الحالي والعام ٢٠١٨، وحجم انخفاضها، بمعنى ما هي طبيعة التقشف الذي حدث.

ويضيف: نتطلع، أيضاً إلى الحصول من غنام، على بيانات وإحصاءات حول الإيرادات، وتحديدًا ما يتصل بتنشيط الجباية المحلية، بمعنى كيف تم ذلك، وأن نرى مقارنة بين كم الجباية خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٨، لنعرف هل استمرت مستويات الجباية بالوتيرة نفسها أم تراجعت أم تحسنت، ففي تقديري أن الجباية تراجعت، لأن حالة الضرائب في فلسطين مرتبطة بحالة الاستهلاك وقدرة الناس على الشراء، لأن معظمها ضريبة غير مباشرة، مضافة ومشتريات، وعند تراجع قدرة الناس على الشراء، من الطبيعي أن تتراجع التحصيلات الضريبية، لكن على الرغم من تقديري فإنها إذا ما تحسنت، يكون ذلك بفعل تحسن كفاءة الجباية، وليس حجم النشاط الاقتصادي، وهذا الأمر محمود، لأنه على الرغم

الازمة، كشفت فيما كشفت عن مدى هشاشة الوضع الفلسطيني وانكشافه على الإجراءات الإسرائيلية، وقال عبد الكريم: استوقفتني عبارة رئيس الوزراء السابق (رامي الحمد الله)، "إن بإمكان إسرائيل أن تفعل ما تشاء"، ونحن جاهزون لمواجهة الوضع"، وكان ذلك قبيل حدوث الأزمة، لكن بعد يومين أو ثلاثة من حدوثها، تبين أننا لم نكن جاهزين، وهذه إشكالية كبرى، لذا أعتقد أنه ينبغي أن نكون أكثر انفتاحاً على مسار الحوار، كما أننا نود أن نعرف بماذا تفكر الحكومة ووزارة المالية للفترة المقبلة، بمعنى أن السؤال المركزي والاستراتيجي هو "ماذا بعد؟"

ويضيف: أنا مقتنع تماماً أن الأزمة غير مرتبطة بالانتخابات الإسرائيلية القادمة، بل في سياق سياسي عام يتفق في خطواته مع الإدارة الأميركية وبعض الدول الأخرى، التي بدأت تتحرك لتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ صفقة القرن، لأن النقاش حول قانون الخصم بدأ خلال تموز من العام الماضي.

سياق الأزمة

لكن في أي سياق سياسي جاءت هذه الأزمة؟، وأين مفاصل الربط مع ما يطرح أميركياً من خطة جاريد كوشنر "مستشار الرئيس الأميركي وصهره"، وصفقة القرن؟

إدارة التدفقات النقدية، وإدارة المال العام لكن بمعزل عن السياسات العامة والتخطيط، لذا أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نعرف من وزارة المالية كيف انعكست الإجراءات والتدابير المتخذة على الأرقام، حتى ندرك إذا كانت أدت إلى النتائج المرجوة.

الحكومة الجديدة في المسار نفسه

ومن وجهة نظر عبد الكريم أيضاً، أن الحكومة الجديدة، برئاسة محمد اشتية، لم تخط خطوة واحدة في سبيل تغيير مسار السياسات السابقة، بمعنى أنها بقيت تراوح مكانها، وهناك تردد عال، وعدم جرأة في الطرح والتشخيص، ولجنة التنمية الوطنية التي شكلتها الحكومة بعد توليها مهامها، لم نر أي نتائج لها، ولا نعرف حتى إذا ما اجتمعت أم لا. أعتقد أن المطلوب أكبر من قدرة وزارة المالية، وبالتالي لا أرى وزارة المالية مسؤولة عن الأزمة ولا عن حلها.

عبد الكريم يرى أن هناك ضرورة لحوار مجتمعي أشمل، بمعنى أن الوضع يطال الناس كلهم، ووزارة المالية تنفذ هذه التوجهات العامة، لكن حتى الآن هذا الحوار لم يفتح. نحن نريد مشاركة مجتمعية، ونريد من الحكومة إتاحة مساحة أوسع للرأي والنقاش، ومن وجهة نظري فإن ذلك كان مطلوباً منذ فترة، وقد غاب على مدار أربع سنوات.

فالراهن هو حالة توجت تراكمات بدأت منذ عقود، وأصبحت أكثر جلاء في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فصاعداً، مع بروز صرعة الحكم الرشيد والبناء المؤسسي، والجاهزية للاستقلال وكل هذه الأوهام التي صدقناها كفلسطينيين وتغنيا بها، حتى بات لدينا رئيس وزراء يعتقد أننا أصبحنا جاهزين، ولا يوجد أماناً أي عائق لمنحنا شهادة بأننا دولة قائمة وقادرة على الحياة، بينما نحن في واقع الحال لا نسيطر على شيء على صعيد الموارد والجوانب الاقتصادية، وغير قادرين على صنع الصمغ اللاصق في الداخل الفلسطيني، فهذا احتلال بحاجة إلى تجييش وتعبئة وتنظيم، واستخدام الطاقات الممكنة كلها من الجميع، سواء السلطة أو المعارضة أو الأحزاب أو المجتمع المدني أو الأفراد أو الجماعات أو القبائل... ..

للأسف كفلسطينيين فقدنا الإطار الجامع، وحتى نكون أكثر صدقاً مع ذاتنا فإن هناك افتقاراً إلى الديمقراطية، بمعنى منح الآخرين الذين يشاركونك في هذا الهم، الفرصة والمجال للمشاركة بشكل حقيقي، وليس بشكل يقوم على المناورة والحسابات الضيقة كما حصل في انتخابات عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، وأعتقد أن هاتين المناسبتين لما تكوننا فعلاً ديمقراطيتين على الإطلاق، بل كانتا فعلين قصد منهما منح مشروعية لنخبة وضعت في الحالتين حداً لانتفاضة سابقة، ففي العام ١٩٩٦، الانتخابات

يرى الزبيدي أن الأزمة الراهنة، الاقتصادية المالية المعيشية الخدمية السياسية، المرتبطة بمنظومة ونموذج السلطة الفلسطينية، لم تأت من عالم غريب أو من الفضاء، وإنما هي محصلة لتراكم صيغة سياسية بدأت منذ "أوسلو" حتى الآن، عناوينها تأكل مطرد في السيادة والقدرة والسيطرة، فحتى المسائل الرمزية على صعيد السيادة التي كانت في بداية "أوسلو" متاحة، لم تعد كذلك الآن، من هنا فإن الحيز بات ضيقاً جداً على الفلسطينيين بحكم هذه الصيغة السياسية التي مكنت الإسرائيليين من أن يفعلوا ما يريدون دون أي خوف، وبنوع من المقبولية القانونية والتسويق الذي استندوا فيه لفترة طويلة جداً إلى أن أفعالهم لا تناقض "أوسلو".

ويقول الزبيدي: لابد من التنبه إلى أنه عندما صمم "أوسلو" لم نعط مجالاً كي تكون لدينا قدرة حقيقية على تفسيره وتأويله، والاتفاقية أشبه بالجبنة السويسرية، بمعنى أن في الاتفاقية خروجاً وثقوباً مكنت الإسرائيليين من الخروج متى يشاؤون وتأويلها كما يريدون، وفي الوقت نفسه حرمت الفلسطيني من أن يقول "لا" لتلك الجوانب التي لا يريدها في "أوسلو"، بالتالي أصبحت "أوسلو" نوعاً من القدر على الفلسطينيين، وأنا أقول ذلك بشيء من التهكم، لأنه في السياسة لا يوجد قدر، بل حسابات، نحن لا نريد أن نجلد ذاتنا على لحظة ميلاد هذه الصيغة لكن لا بد من رؤية الراهن،

لكن يهمني كثيراً الاطلاع على السياق، فهل هذا أولوية؟ هذا باعتقادي سؤال كبير.

وفي واقع الحال، فإن هناك مدرسة تقول بالإيجاب، فقد أغمضنا أعيننا عن الحقائق وحسبنا أنفسنا دولة تتصرف تماماً كبقية الدول، لدرجة أنه قيل لي في فترة من الفترات أن مؤسساتنا مثل سلطة النقد تقدم استشارات وتساعد دولاً أخرى على العمل بشكل صحيح، وفي الحقيقة، لست متأكداً من أن هذا ما نريده، ولست متأكداً إذا ما كان هذا صحيحاً، هذا لا يعني أن هذا الأمر سيئ بذاته، لكنه ليس الأولوية.

إما المواجهة وإما التكيف مع الاحتلال

لكن، على ضوء ما نمر به، إلى أي مدى نحن قادرين على تحمل ما نمر به من أزمة، وبما يمكننا من رد الخطط التي يتم تسويقها لتصفية القضية؟

الجواب، برأي الزبيدي، يحتمل اتجاهين، إذ من الممكن أن يتم هذا الأمر، بمعنى أن يكون هناك توجه حقيقي لإحداث تغيير عميق في المسار، وهنا لا أقول إن هذا يجب أن يتم بتصريح هنا أو هناك عبر عزام الأحمد (عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأيضا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) أو محمود الزهار (عضو القيادي في حركة حماس)، لأن المطلوب شيء

التي تمت أعطت مشروعية لحالة سياسية أطلقت رصاصة الإعدام على الانتفاضة السابقة "الأولى" عبر صيغة اسمها "أوسلو"، وفي انتخابات ٢٠٠٦، التي كانت "حماس" جزءاً منها، هي انتخابات انتهى الأمر بها إلى إعطاء نوع من المقبولية لنخبة وقيادة فلسطينية جديدة أخذت الشأن الوطني الفلسطيني إلى شواطئ مختلفة جداً عن الماضي، وحتى عن إرث ياسر عرفات.

بعد انتخابات ٢٠٠٦، قال الزبيدي، أصبحنا نتحدث ليس عن التحرير، أو الوطن أو الفعل المقاوم، بل عن التنمية والشفافية، والبنك الدولي، والجاهزية للاستقلال، من منظور الفاعلين الخارجيين، كالبنك الدولي، والرباعية الدولية، وأميركا، بالتالي هناك حالة من التفسخ والتهتك السياسي، وغياب لذلك الصمغ الجامع للجمع الفلسطيني، الذي أحد أبعاده الكارثية الانقسام بين غزة والضفة، بين فتح وحماس.

أحد أهم تعابير هذه الحالة، بحسب الزبيدي، أن الجمهور الآن في فلسطين يبتعد بوتيرة مرتفعة جداً عن الشأن الوطني والسياسة، الذي يستفيد من هذه الفرصة هي البنوك، بمعنى أنه لم يعد لدينا مواطنون مناضلون، بل زبائن ومستهلكون، والسؤال المهم هنا: هل نحن في هذه اللحظة بالفعل، بحاجة إلى أن تكون بلادنا والنشء وكل رأسمالتنا وقدرتنا موجهين نحو البيع والشراء؟ مع احترامي الشديد لهذا الفعل،

أدوات التدخل والترجمة المالية

لكن ما ترجمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة، مالياً؟ هل نشطت الجباية؟ وإلى أي حد انخفضت النفقات؟ وأين؟ وإذا كانت الأدوات المالية الصرفة استنفدت، فما الأدوات التي سنواجه بها الأزمة بعد انتهاء الخطة النقدية؟ وما حقيقة المقترحات المطروحة بخصوص إحالة الجباية على ضريبة المحروقات "البلو" بشكل مباشر لوزارة المالية، فهل هذا المقترح جدي ومطروح على الطاولة؟ وكوزارة مالية، وحكومة هل تفكرون بإدخال أدوات أخرى على الخط خلال الفترة القادمة؟ من الناحية المالية الصرفة، بحسب غنام، فقد فقدت الحكومة الفلسطينية ثلثي الإيرادات، وهي إيرادات المقاصة، بالتالي نحن نتحدث عن إدارة مال عام بثلاث الإيرادات، إيراداتنا من المقاصة حصل عليها تطور في عملية الجباية، والأرقام بهذا الشأن تتحدث عن نفسها، إذ كنا نتحدث عن ٣٥٠ مليون شيكل شهرياً في العام ٢٠١٣، بينما نتحدث اليوم عن أكثر من ٧٠٠ مليون شيكل، بالتالي هناك تحسن كبير ومتابعة لحقوقنا لدى الجانب الإسرائيلي، وتحسين الإدارات والمتابعة، اليوم نقول إن هذا المبلغ الـ ٧٠٠ مليون، قد تم تجميده من الجانب الإسرائيلي، نتيجة الاجراءات الأخيرة.

آخر، إذ لدينا بيت جامع احتضن الفعل الوطني الفلسطيني طوال ٥٠-٦٠ عاماً اسمه منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا البيت آيل للسقوط، ولا يحمي أحداً، كما أنني غير متيقن إذا ما كان ضرورياً الآن كما هو، ففكرته جميلة لكن بمبناه الحالي أنا أراه عبثاً لأنه بمثابة تجسيد لحنين للماضي قائم على الوهم، من هنا فإنه من الضروري البدء بفكفكة هذه الألغاز. الصيغة الجامعة للشعب الفلسطيني من حيث الأهداف، والبنى القادرة على احتضان هذه الأهداف، وبما يشمل في جوهرها تحديد حقيقة ما نريده، فهل نريد أن نكيف أنفسنا لنبقى تحت الاحتلال أم أننا نريد أن نسعى إلى الاستقلال؟ الطريقتان يختلفان عن بعضهما، وأزعم أنهما في تضاد كامل، بالتالي فمن غير الواضح ما الذي نريده، فالبناء الموجود في بلادنا يشير الآن إلى اتجاه دولة بسفاراتها ومؤسساتها لكن في الوقت نفسه، الملمح الحقيقي للمعادلة على الأرض أنه لم يتبق لنا شيء من الأرض.

كما أن هذا الخطاب المجرم صهيونياً أصبح متبنى من أقوى دولة في العالم، وأصبح هناك تعاطف أوروبي معه من بعض الدول بشكل صامت، علاوة على العرب، فهذه المشاكل تدفع الفلسطينيين لفتح الملفات كافة على الطاولة، وإعادة النظر في الاستراتيجية السياسية، بمعنى ماذا نريد؟ وكيف؟ ومن هم الأصدقاء؟ ومن هم الأعداء؟

للسلطة خلال الفترة الحالية حسب قدرته بضمن وجود هذه المبالغ المستحقة للشعب الفلسطيني لدى الجانب الإسرائيلي، والمحتجزة خلال الفترة الحالية.

كنا قد أنجزنا خطة نقدية تنتهي خلال تموز الماضي، وقدرنا حاجتنا من البنوك بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار حتى نهاية تموز، وقد تم توزيعها بين البنوك، كل حسب قدرته في إعطاء القروض، حتى لا نمس بالقطاع المصرفي، وقد أعطيت القروض حسب المفهوم التجاري وليس أي مفهوم آخر، بالتالي فهناك اتفاقات تنظم هذه المسألة، ومنحت القروض بأسعار فائدة وفقاً للأسعار المطبقة في أي قرض عادي بالنسبة لهذا الموضوع.

خلال الشهر الماضي (حزيران)، كان هناك قرض من قطر بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، إضافة إلى ٥٠ مليوناً عبارة عن منحة، وقد تم توقيع اتفاق مع قطر بخصوص الـ ٢٥٠ مليوناً، وكان من ضمن شروط الاتفاقية خضوع القرض لأسعار الفائدة الاعتيادية المطبقة في العالم ودفعها على ١٠ أقساط وليس دفعة واحدة، بمعنى ٢٥ مليون دولار كل شهر، وتلقينا أول قسط الشهر الماضي، بمعنى أنه تم الحصول على ٢٥ مليوناً، منقوصاً منها العمولة وهي عبارة عن نحو مليوني دولار ونيّف، فاستلمنا نحو ٢٢٥ مليون دولار، مضافاً إليها ٢٠ مليوناً وهي عبارة عن المنحة المقسمة على

حتى نهاية شهر حزيران الماضي، تكون لدى الجانب الإسرائيلي ٣٥٥ مليار شيكل، فإذا ما أنقصنا من هذا المبلغ الخصومات المتعلقة بالمياه، والكهرباء، والصرف الصحي والتحويلات الطبية، حسب ما أعلمنا الإسرائيليون في جلسات المقاصة، وهي جلسات مستمرة، وتبلغ نحو ٦٨١ مليون شيكل، يصل المبلغ المستحق لنا بعد الخصومات إلى ٢٨٤٥ مليار شيكل، بالتالي هذه هي الخصومات التي كانت لنا اعتراضات عليها أساساً، لكن نسميها خصماً اعتيادياً لأنه جاء بعدها الخصم غير الاعتيادي وغير المقبول بالمطلق بالنسبة لنا كوزارة مالية.

بعد قرار الخصم المتعلق بالشهداء والأسرى والمحررين (٤١٨٨ مليون شيكل شهرياً)، تجمع نحو ٢٠٩ ملايين شيكل خلال الأشهر الخمسة الماضية، بالتالي صار في الحوالة لدى الجانب الإسرائيلي بعد خصم هذا المبلغ، وهو غير مقرر من قبلنا ولا نقبل بخصمه، مبلغ ٢٦١٨ مليار شيكل.

وقال غنام: إحدى الوسائل لتمويل السلطة كبديل لعائدات المقاصة، وإحجام الدول المانحة عن تقديم مساعدات تعوض هذه العائدات أو جزء منها، سواء دول صديقة أو دول عربية، فكرة تكوين مجمع للبنوك برعاية وزارة المالية وسلطة النقد، ليأخذ على مسؤوليته منح قروض

فترة ستة أشهر وفقاً لموازنة ٢٠١٩ عن الفعلي فهو نحو ٥٢ مليون شيكل، أي ٢٣٪ من الإيرادات المحلية، وباعتقادي هذا رقم جيد في ظل هذه الأزمة.

أما فيما يتعلق بالنفقات، فلو نظرنا إلى النفقات خلال ستة أشهر مقارنة مع النفقات في الموازنة، نجد أننا تمكنا من خفض النفقات بنسبة ٤٥٪، وكان جل التخفيض في هذه النفقات بنسبة ٤٠٪ رواتب، مقابل تخفيض في نفقات أخرى بنسبة ٤٤٪، بالتالي هناك إجراءات على الأرض تطبق في عملية التقشف، وتحسين الجباية وليس زيادة العبء على المواطنين، عبر تحسين إدارة الجباية ومتابعة شرائح أساساً لم تكن تدفع الضرائب، وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها وزارة المالية فلا تزال هناك إمكانية لفعل المزيد لاستمرار التهرب الضريبي في بعض النواحي، بالتالي ربما يبرز مبلغ الانحراف بشكل أكثر جلاء في النفقات التطويرية المرصودة، إذ كان مرصوداً لها مبلغ ٨٠٠ مليون شيكل، لكننا لم نتمكن من صرف مبلغ ٣٠٠ مليون من هذه النفقات التطويرية، بالتالي كانت هناك نسبة انحراف نحو ٦٠٪ بالنسبة للنفقات التطويرية.

وبالتالي فإن بعض مديونيتنا للقطاع المصرفي زادت، لكن الزيادة لا تزال مقبولة، وبالنسبة للمديونية للقطاع الخاص لم نتمكن من الوفاء

ثلاثة أقساط على النحو التالي: ٢٠ مليون دولار، و ١٥ مليون دولار، و ١٥ مليون دولار، من هنا فإن المديونية المصرفية الخاصة بنا زادت بحدود ٤٠٠ مليون دولار من البنوك المحلية، إضافة إلى قرض قطر.

من ناحية النسبة المعتمدة لإقراض الحكومة والقطاع المصرفي، لم نصل إلى مبلغ الملياري دولار، وهو السقف المقبول بالنسبة لعملية الاقتراض من القطاع المصرفي.

في المقابل، كان هناك تحوط في موضوع الجباية المحلية وتحسينها، فكما تعلمون فإن الجباية المحلية تتأثر بالتدفق المالي الذي تضعه الحكومة في العجلة الاقتصادية التي تنتج عنها مشتريات، والطلب العام ينتج عنه تولد عملية إيراد للقطاع الخاص، ثم يقوم هذا القطاع بدفع الضرائب المستحقة عليه، على الرغم من ذلك كانت لدينا خلال ستة أشهر إيرادات محلية بقيمة ٢٢٦٠ مليار شيكل، مقابل ٢٣٠٠ مليار شيكل كانت متضمنة في مشروع موازنة ٢٠١٩، بالتالي أي موازنة تكون جديدة يكون فيها نمو في الإيرادات المتحققة عن السنة الماضية، من هنا فنحن قريبون جداً مما تحقق في السنة الماضية، وعلى الرغم من الأزمة المالية التي دخلنا فيها فقد تمكنا من الحفاظ على قيمة الإيرادات المحلية بنسب كبيرة.

ولو نظرنا إلى الانحراف عما هو مقدر خلال

وزارة المالية استنفدت إجراءاتها الفنية للتعامل مع الأزمة

هذه الخطة (الخطة النقدية) انتهت الآن، وباعتقادي، قال غنام، الحل ليس لدى وزارة المالية، فهي وزارة سيادية تنفيذية وليست هي من تصنع السياسات، فهذا من شأن مجلس الوزراء والسيد الرئيس، إذ نحن نحاول تنفيذ هذه السياسات بكل ما لدينا من وسائل. طرحنا مقترح إحالة جباية الضرائب على الوقود إلى الجانب الفلسطيني مباشرة، وهناك موافقة من الجانب الإسرائيلي لكنها لم تأت بشكل رسمي، فإذا حدثت ستحل جزءاً من الأزمة.

لقد طرقتنا جميع الأبواب والوسائل التي تمكننا من الصمود وتثبيت الناس على مدار فترة الأشهر الستة الماضية، لكن نحن نعمل بثلاث الإيرادات وهذه معضلة كبيرة جداً، كما أننا ننفق ٦٠٪ من النفقات جلها رواتب، مع الحفاظ على استمرارية الوزارات والمؤسسات، والضح النقدي لهذه المؤسسات للحفاظ على الحياة بالقدر الممكن، لذا فإن الأمر كمعادلة مالية صعب، وأعتقد أن ما تم التعهد به للسيد الرئيس قد أوفت به وزارة المالية، وهو إمكانية الصمود لنهاية شهر تموز، أما عن السؤال حول ماذا ما بعد نهاية تموز؟، فإن الجواب يجب أن يأتي من عدة جهات وليس من وزارة المالية، فالموضوع تدخل فيه ناحية سياسية

بها بالكامل، لكن لا نزال ندفع بقدر الإمكانيات حتى نحافظ على هذا القطاع، حتى لا يشهد أي انهيار، كما أنه لا تزال هناك عملية ضخ نقدي للوزارات والمؤسسات.

فيما يتعلق بالرواتب، فإن الرواتب وأشباه الرواتب تبلغ نحو ٨٥٠ مليون شيكل شهرياً، والرواتب الخاصة بخمسة أشهر (شباط - حزيران)، تصل قيمتها إلى ٤٢١٩ مليار شيكل، دفع منها ما يزيد على ٣ مليارات شيكل، بالتالي فإن متأخرات الرواتب المستحقة للموظفين بلغت نحو ١٢ مليار شيكل.

وأود التنويه، قال غنام، بأن متوسط الاستحقاق الشهري للرواتب غير المدفوعة في حدود ٢٥٠ مليون شيكل، وبالتالي فإننا ندفع في حدود ٦٠٠ مليون شيكل، من أصل نحو ٨٥٠ مليوناً من الرواتب، بالتالي علينا ٢٥٠ مليوناً مستحقة للموظفين.

من هنا، فإننا حاولنا في مسألة الرواتب الحفاظ على دفع مبلغ الـ ٢٠٠٠ شيكل، بمعنى أن نحو ٤٥٪ من الموظفين يتقاضون رواتبهم كاملة، بالتالي فإن الرواتب الصغيرة لم تتأثر بعملية التقشف. إدارة المال العام في هذه الظروف وضمن هذه الأرقام، مسألة في غاية الصعوبة، وتحتاج إلى جهد كبير من وزارة المالية حتى نتمكن من الخروج من هذه الأزمة.

الرغم مما قاله غنام، فإنه حتماً سيحدث تراجع في موضوع الجباية، ووقتها يمكن ألا يتمكن الناس من دفع رسوم الخدمات الحكومية، إذن المسألة أشبه بدوائر تنتقل، تبدأ المسألة بالحكومة، فالبنوك، فالجامعات والشركات، من هنا أظن أن السؤال المركزي أين تنتهي الأزمة؟

نهاية أوسلو

فلسطينياً، نريد أن نصل إلى مرحلة يتم النظر فيها إلى الأزمة على أنها ذات بعد استراتيجي وأن التعامل معها يجب أن يتم من منظور استراتيجي، من هنا فإنني أنفق مع ما قاله الزبيدي، بأنه يمكن أن نعطي أنفسنا فرصة حتى شهر تشرين الأول أو تشرين الثاني، لكن بعد ذلك يصبح السؤال هل يمكن أن ننهي مرحلة "أوسلو" ونبني مرحلة جديدة في التفكير في العلاقة مع الكيان الإسرائيلي أم لا، وهل يمكن أن نعيد النظر في نشاطاتنا وعلاقاتنا وسياساتنا كلها أم لا، لذا فإن هذا السؤال هو حول التمرد على العلاقة مع الجانب الإسرائيلي.

باعترادي، لا يمكن أن تشعر إسرائيل أو يتولد لديها قلق إلا إذا تم التفكير جدياً بتغيير مسار العلاقة معها، بالتالي المخاوف الأمنية لديها تزيد، فإسرائيل لا تدفع ثمناً، فما الثمن الذي تدفعه إسرائيل اليوم عندما قلنا إننا لا نريد أن نستلم أموالنا منقوصة،

أكثر منها مالية، عموماً فإن هذه الأموال أموال فلسطينية وهي حقوق للشعب الفلسطيني، ولا يجوز المساس بها، وكرامة الشعب الفلسطيني.

ماذا بقي ممكناً عمله على الأرض؟

عبد الكريم: بالنسبة لي فالأزمة أزمة سيولة وليست أزمة مالية. الأزمة المالية ملازمة للسلطة منذ تأسيسها، ففي اللحظة التي يتم فيها صدور قرار إسرائيلي سواء باتفاق أو عدمه، أو نزول الفلسطينيين عن الشجرة أو الإسرائيليين، أو تحمل طرف ثالث المسؤولية، فإن الأموال موجودة لدى الطرف الإسرائيلي، وبالتالي أوتوماتيكياً إذا أفرج عنها ستحل أزمة السيولة، من هنا فإن الأمر أزمة سيولة وليس أزمة مالية.

من الواضح أنه كان هناك خلال الفترة الماضية تحسن في الإدارة الضريبية، وكانت تمويل ٨٥٪ من نفقاتنا، لذا أعتقد أن السؤال الذي يفرض نفسه، هو إن استمرار الأزمة ونتائجها يعتمد على مآلاتها بمعنى هل يكفي فلسطينياً وهذا سؤال مسؤولية الإجابة عنه لا تقع على كاهل وزارة المالية، بل على مجلس الوزراء وقيادة المنظمة، هل ننتظر ونقول لوزارة المالية أن تدبر أمورها بـ ٥٠-٦٠٪؟ أم أن ن فكر لاحقاً بعد شهرين أو ثلاثة أو أربعة أشهر بالمسألة بشكل مغاير، لأن الخيارات ستتقلص أمام الوزارة مع مرور الوقت، وعلى

توسيع العجز التجاري لتغطية العجز المالي

والسؤال الآخر، يقول عبد الكريم، الذي أحب أن يجيب عنه غنام، وأثيره دوماً هو ما الذي جعل المقاصة ترتفع من ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون شيكل في العام ٢٠١٣، لتصل إلى ٧٠٠ مليون شيكل في العام ٢٠١٧؟، فهذا مرتبط بالسياسة التجارية للسلطة، في الليبرالية الاقتصادية للسلطة، والسعي لتمويل عجز الموازنة من خلال توسيع العجز التجاري، بمعنى العجز التجاري صار يتسع وعجز الموازنة ينخفض، لأن المقاصة أخذت تكبر، إذ كانت تشكل سابقاً ٣٥-٤٠٪ من إيرادات السلطة، بينما تشكل ثلثي إيراداتها حالياً، من هنا فإننا نتحدث عن اعتمادية على الجانب الإسرائيلي حتى في جانب المالية العامة، لذا أظن أن هذا كان خطأً استراتيجياً، لأننا أهملنا الإنتاج الداخلي المحلي، من هنا فإنه استراتيجياً يجب إعادة النظر في هذا الأمر.

أتفق على أن الإجراءات المتخذة مكنت من الحفاظ على الوضع القائم، إذ مكنت السلطة من أن تستمر وتدير المؤسسات، وتحافظ على استمراريتها، لكن السؤال الاستراتيجي ماذا بعد؟ هل سنعيش ٢٥ عاماً أخرى في الحالة نفسها؟

يجب أن نفكر على المستوى الاستراتيجي إلى أين نحن ذاهبون؟ هذا هو السؤال، فهل نريد

ما يقلقها إذن لجنة مثل تلك التي شكلت بقيادة د. صائب عريقات مؤخراً، إذا خرجت بقرارات جدية بأننا على هذا الصعيد نعتبر أنفسنا في حل من كل الاتفاقات على النحو الآتي، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ما يفتح المجال واسعاً أمام بروز حالة نضالية جديدة للشعب الفلسطيني.

هذه الخطوات حتى اللحظة لم نتفق عليها، من هنا ماذا يضير الجانب الفلسطيني لو تم تجديد الشرعيات عبر الانتخابات حتى لو لم تكن "حماس" راغبة في هذه الانتخابات، ولماذا لا يعلن عن إجراء الانتخابات الآن، وإشعار الإسرائيليين بأن هناك رغبة بالتجديد وتغيير نمط القيادة، وإذا تغير نمط القيادة فإن ذلك يرتبط بتغيير السياسات، وقد قالت المحكمة الدستورية إن على الرئيس أن يعلن خلال ٦٠ يوماً عن موعد الانتخابات، لذا فمن منظور استراتيجي أعتقد أنه بالنسبة للأزمة المالية فإنها قادرة على إدارتها فنياً لمدة شهرين، ثلاثة وأربعة أشهر، وتنتهي بمجرد الإفراج عن الأموال، من هنا أكرر أن الأزمة المالية للسلطة مرافقة لها بحكم وجود عجز دائم، بدليل أن العجز يتراوح بين مليار و١٥٠ مليار دولار سنوياً، وهذا أمر طبيعي للغاية الآن، لكن السؤال إلى متى نريد أن نظل على هذه الحالة التسكينية؟ هذا هو السؤال المركزي.

وزارة المالية قامت بما عليها أو معظمه فنياً، لكن تظل الأسئلة الأخرى التي لها علاقة بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، هذا هو السؤال المهم استراتيجياً، وإنني أرى أن الحل يكمن في التمرد على "أوسلو" بالكامل وإعلان انتهاء مرحلته، وأود طمأننتكم إلى أننا لن "نلحق" فعل ذلك، لأنه من الآن حتى شهر كانون الأول المقبل شكل السلطة سيتغير، ووظيفتها ستتغير.

فراغ سياسي ينبئ بالتغيير

هل فعلاً ما نعيشه هو مسار يؤدي إلى تغيير شكل السلطة، من خلال قراءة خطة كوشنر من ناحية المفردات، ونوعية المشاريع وتوزيع المشاريع قطاعياً وجغرافياً، ما الذي تضمنته سياسياً، وما الذي أغفلته أو تجاهلته عن عمد، وفي ظل هذه المعادلة ما هو المآل؟

الزبيدي: بداية هل هناك آفاق أفضل؟ بالتأكيد الجواب نعم، لكن بعد التأكد من أن الصيغة التي عملنا عليها في آخر عقدين ونصف لم تعد مجدية، وبرأيي من منطلق منطق المسؤولية والوعي والنضوج، والبصيرة والفكر السياسي المستنير، على القيادة بمختلف مستوياتها أن تصل إلى هذا اليقين، إذ يكفي أن نخدع أنفسنا، فلا يوجد شيء في أيدينا سوى أوهام.

من المهم جداً التفكير في مقومات الخروج من هذه الحال، ولا بد من التركيز على الجانب الذاتي قبل كل شيء، إذ إنه دون توفر إيمان حقيقي

"أوسلو" ومساره وهل سيوصلنا إلى دولة، أم أنه أغلق مع بروز صفقة القرن وبات بالتالي لدينا حاجة لاتخاذ مسارات مختلفة تحتاج إلى معالجات مختلفة، هذا هو السؤال. باعتقادي أننا بحاجة إلى معالجات مختلفة، إذ لم يعد هناك مجال للتعايش مع الاحتلال والتكيف معه.

وإذا لاحظنا ما يقوم به الإسرائيليون فإنهم يضغطون على السلطة مالياً، لكن في المقابل هناك نحو ٢٠٠ ألف عامل فلسطيني داخل الخط الأخضر، وهذا العدد مرشح للزيادة، وهذا ما يمكن تسميته؟ إنه في الواقع إدارة مدنية تتواصل مباشرة مع الناس، وتكسب لنفسها مشروعية اقتصادية، وترتبط مصالح الناس بوجود الإدارة المدنية والاحتلال، بعيداً عن السلطة والمظلة التي تمثلها، لذا من المهم الإجابة عن سؤال إلى متى تستمر هذه الحال؟ بمعنى إلى متى ستتواصل حالة "أوسلو"؟ برأيي هذا هو السؤال المركزي.

لنقم بالتمرد على الاحتلال، ونوجد قلقاً أمنياً لديه، ونرى بعدها إذا لم يهب الاحتلال مسرعاً لمنحن المقاصة، يجب إحداث قلق لدى الاحتلال وإبلاغه أنه لا يمكن بعد اليوم إمساك الشارع الفلسطيني، وهنا أتساءل أين التظاهرات التي خرجت ضد إسرائيل، فالناس المتضررون مباشرة أين حراكهم على هذا الصعيد، فالمجموع العام الفلسطيني أين حركته، فهل يكفي أن نرفض فقط الإجراء الإسرائيلي.

ذلك عادة مع طلابي، إذ ألقى أسئلة استفزازية من هذا النوع فتشعر أنهم يبحثون عن شيء، عن بديل، وأعتقد سيأتي هذا الطرف، أو المنظمة أو الجهة التي تلتقط هذه القدرات، وسنقر بأننا أخطأنا في الصيغة التي اتبعناها خلال الـ ٢٥ عاماً الماضية، وأننا بحاجة إلى أن نبدأ من جديد، لكن هذا أمر معقد، لذا علينا تحديد ما الذي نريده، فهل نريد دولة أم حقوقاً، إذا أردنا أن نظل متمسكين بهذه الدولة فهذا يمثل قصة، وإذا أردنا حقوقنا فهذه قصة ثانية.

إذا أردنا الدولة فعلينا أن نظل على حالنا، إلى أن يعطينا بنيامين نتنياهو ملامح دولة معينة، أما إذا أردنا حقوقاً، فلدينا القدرة على قلب الطاولة على الكل، وتحدث عن الحقوق بصرف النظر عن من يحكم حتى لو كانت الإدارة المدنية، فنحن نريد مياهاً وصحةً وتعليماً... حينها نضع الصهاينة في مأزق لكن من نافذة أخرى، ونضع حينها ديناميت أبدي لمشروع الدولة اليهودية، وهذا يحتاج إلى نوع من الجرأة في التفكير، والانطلاق إلى الأمام، لا أن نبقى أسرى لشعارات أطلقناها قبل ٢٠ أو ٥٠ عاماً، ولا يزال البعض ينادي بها.

صفحة القرن تعكس رؤية نتنياهو

أما فيما يتعلق بورشة المنامة، يجب أن نعرف أنه في البيت الأبيض شخص

بوجود قوة كامنة داخل الجمع الفلسطيني تستطيع أن تحدث التأثير، سنبقى تائهين، وسنبقى مرة ننظر إلى المجموعة الدولية، ومرة إلى الدبلوماسية ومرة إلى المفاوضات، وإلى هنا وهناك، لكن إذا كانت الجبهة الداخلية محصنة ومعبأة جيداً في هذه المعركة فالتغيير ممكن. التغيير لم يتم حتى الآن، بيد أنني أرى أن هناك بدايات نحو ذلك.

فغالبية الجمهور الفلسطيني "طلق السياسة"، ومن المعروف في تجارب الكثير من الدول، أن مثل هكذا تجارب تكون بدايات نوعية لتغير جديد، أي أن الناس "قرفت"، ونموذج استطلاعات الرأي لم يعد قائماً، أن نسبة من الناس تنتمي للفصيل الفلاني، ونسبة أخرى للفصيل العلاني وهكذا، بمعنى أن غالبية الناس لم يعد لديها انتماء سياسي، ولم يعد لديها إيمان بالأيديولوجيا السياسية، هناك فراغ، وعالم السياسة يكره الفراغ، بالتالي هناك من سيعبئ هذا الفراغ، ومن سيقوم بذلك إما إسرائيل فنقعد ونصمت وهذا غير محبذ ولا يمكن أن يتم، أو الأخذ بنموذج آخر من الفكر والتنظيم يحيد كل الكبار القدامى، أكانوا في غزة أو رام الله، وقد يأتي من داخلهم، لكنه سيعزف لناً جديداً، ولغة ومطالب جديدة، فهذا التكلس والتفكير الخشبي السائد، الدبلوماسي العاجز الكسيح، لم يعد مقنعاً، لذا برأيي نحن في حالة مخاض وأنا أقوم بفحص

لكن، كيف ينعكس هذا الكلام على الشق الاقتصادي؟

الزبيدي: نظراً لكون المادة السياسية ضعيفة، ولا تتضمن سيادة ولا سلطة سياسية ولا مكاسب صار هناك تركيز على الشق الاقتصادي، اعتقاداً من كوشنر والإدارة الأميركية أنه عبر ذلك تستطيع أن تبدو الولايات المتحدة وكأنها تمتلك حلاً يتماشى مع اللحظة الماثلة على الأرض، وهي لحظة صعوبة اقتصادية، وأيضاً فإن هذه الحلول المقترحة جزء كبير منها غرضها إحداث شرخ في الشارع الفلسطيني بمعنى آخر فإن لدينا اقتصاداً نيوليبرالياً، اقتصاد السوق بأسوأ صورته إذ لا توجد حماية للناس، ولدينا حالة فلتان، بالتالي في ظل هذه البيئة لدي قلق من أن الفتات الاقتصادي الذي يحكي عنه ترامب، قد يتحول في لحظة من اللحظات عندما تتعاضم الصعوبات ويتعمق المأزق، إلى أمر مقبول وإيجابي بالنسبة للبعض، فإذا فاز ترامب بولاية جديدة هناك مخاوف كبيرة، لا سيما أنه في الماضي هناك جزء كبير مما رفضناه لم نستطع إبعاده عن دربنا، وظل يلاحقنا منذ قرار التقسيم حتى الآن، بالتالي لا أثق كثيراً من أن الـ "لا" الخاصة بنا الراضة للرزمة الاقتصادية على الرغم من أنها مجحفة جداً وقيمتها مضحكة، لست متيقناً من أننا سنظل نرفضها لفترة طويلة جداً، إذا أردنا رفضها، ما الذي سيكون البديل؟

بمواصفات خاصة، تاجر يعمل بصيغتي الجملة والمفرق، لذا أطلق عليها صفقة، لكن الصفقة يمكن أن يكون فيها البيع بالجملة أو المفرق. أيديولوجياً وشخصياً وسياسياً ولاعتبارات كثيرة، تماهى تماماً مع اليمين الإسرائيلي ممثلاً بنتنياهو، بالتالي ليس من المبالغة القول إن الجزء الأعظم من استراتيجية أميركا إزاء الصراع هي تصورات نتنياهو ومستشاريه وهذا يمثل نجاحاً كبيراً، ومعضلة أمامنا.

ما يقدم أشياء كثيرة جداً لكن دون السيادة الحقيقية، إذ يتعاملون مع الفلسطيني على أنهم أناس أولاد حلال، ناضلوا وقدموا الكثير، لكنهم غير ناضجين كفاية، والدليل انقسامهم، كما أنهم يعيشون مع الإرهاب، عدا أنه لا يجوز أن توضع بين النهر والبحر دولة أخرى إلى جانب إسرائيل، يكون لهذه الدولة سلطة حقيقية في مناطق "عزيزة جداً" على قلب الشعب اليهودي"، وهذا ما يؤمنون به سياسياً ودينيّاً، بالتالي فنحن موجودون على هذه الجغرافيا بشكل اعتراضى وفق ترامب، الذي يؤكد أنه لن يجرم بنا أو يبيدنا لكن سنعتني بكم ضمن معازل، وحقوق إنسانية هنا وهناك "نص كم"، لكن الكلمة الفاصلة والنهائية هي لصاحب السيادة الأعظم إسرائيل، وهذا الكلام حتى الأردن الذي لا يسعدها فإنها غير قادرة على مجابته.

خطة كوشنر عودة للسلام الاقتصادي

وبرأي عبد الكريم، فإن خطة كوشنر الاقتصادية بمثابة هروب للشق الاقتصادي، وأظن أنها ليست جديدة، وسبق أن طرحها توني بلير، وكذلك جون كيري، إذ سبق أن طرحها بلير في العام ٢٠٠٨، وفي العام ٢٠١٣ طرحت في خطة كيري، بالتالي فإن معظم الأفكار والمشاريع التي جاءت فيها من هذه الدراسات، ونلاحظ أن هذه الخطة تأتي في إطار ما يعرف بـ "السلم الاقتصادي"، أي أن جوهرها هو جوهر خطة نتنياهو في إدارة الصراع، وهذا السلم الاقتصادي يقوم على استبدال قاعدة "مدريد"، ومفادها السلم مقابل الأرض، أما اليوم فما يطرح سلام مقابل اقتصاد، وبعض المكاسب الاقتصادية، لذا أظن أن كوشنر يريد شرحاً بين الفلسطينيين، لأنني أخشى أنه إذا ما اشتد الضغط ربما نبرر قبولنا بصفقة القرن، على قاعدة المكاسب الاقتصادية كما فعلنا في "أوسلو"، فحينها وبعد انتفاضة ومأزق للقيادة الفلسطينية في الخارج كانت هناك أزمة سياسية واقتصادية، بالتالي سيقم مقولة سمعتها مراراً وتكراراً في ندوات مفادها

أن "أوسلو" قبلت لأنها كانت تنطوي على تغيير نوعي في حياة الناس، وأن هناك مكاسب اقتصادية قادمة، من هنا أود التنويه بوجود جزء مهم من الفلسطينيين مصالحهم تكمن في قبول الصفقة، لاستمرار الوضع الراهن.

هناك كثيرون يخشون من تغير الوضع، لأن مصالحهم تكمن مع الوضع القائم، لذا علينا أن ننتبه، من هنا أخشى من أن الشرخ لن يكون فلسطينياً فحسب، وإنما قد يكون فلسطينياً وعربياً أيضاً، لأنه في السابق كيري وغيره كان يؤمن بمفاوضات مباشرة، أي مدخل فلسطيني إسرائيلي للحل، بينما القيادة الأمريكية اليوم تؤمن بالتطبيع الإقليمي، ومن ثم فرضه على الفلسطينيين وعزلهم عن موقف الإقليم العربي، بالتالي دق أسافين، وهذا لاحقاً ربما يتطور بشكل أكبر، عبر تحميل المسؤولية للفلسطينيين، والثقافة التي بدأت تبرز في العالم العربي، وأعتقد أن هناك أنظمة عربية يسهل عليها التخلي عن القضية الفلسطينية، لأن الثقافة العامة أخذت تتقبل ذلك، وهناك بوابة إقليمية يحاول ترامب وكوشنر الولوج منها لفرض تسوية على الفلسطينيين.

الموازنة الاثني عشرية بين النظرية والممارسة: حالة الموازنة الفلسطينية

محمد صلاح الدين*

بدء السنة المالية دون وجود قانون موازنة مقرر؟ وما هي الموازنة الاثني عشرية من حيث النظرية والممارسة؟ ومتى يتم اللجوء إليها؟ وما مدى التزام الحكومة (ممثلةً بوزارة المالية) في مرحلة تنفيذ الموازنة بالآلية الاثني عشرية؟

١. الجدول الزمني لإعداد الموازنة العامة وإقرارها:

يشكل القانون الأساسي، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، والنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة، وقانون الموازنة العامة السنوي الإطار القانوني للموازنة العامة، من حيث البيانات والبيانات المالية، والمهل الزمنية لدورة الموازنة العامة بمراحلها كافة.

صدر القرار بقانون بشأن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨ أوائل آذار، أي بعد انقضاء شهرين على بدء السنة المالية. وكان المجلس التشريعي قد أقر قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٥ (آخر موازنة مُقررة من السلطة التشريعية) أواخر آذار من العام نفسه، أي بعد انقضاء الربع الأول من السنة المالية المذكورة. ولما ألزم القانون الأساسي وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية السلطة التنفيذية تقديم مشروع الموازنة قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، وإقرارها من السلطة التشريعية مع بداية السنة المالية، فما هي المسوغات القانونية للعمليات المالية في حال

* مقرر لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي.

نفسها، والاستمرار بالإنفاق على أساس القاعدة الاثني عشرية.

٣,١ فقد نصت أحكام المادة (٩٠) من القانون الأساسي، تضاھيها أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم ٧ لسنة ١٩٩٨ على أنه "إذا لم يتيسر إقرار مشروع قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية الجديدة، يكون لوزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات المرعية، ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة ١٢/١ (واحد من الاثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة بحد أقصى مدته ثلاثة أشهر". وعليه، ووفقاً للجدول الزمني المذكور أعلاه بشأن إقرار قانون الموازنة للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٨، تنطبق قاعدة الإنفاق الاثني عشري على الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥ وشهري كانون الثاني وشباط من السنة المالية ٢٠١٨.

٤,١ ولما كانت السنة المالية تبدأ في الأول من كانون الثاني، ووفقاً للمهل الزمنية المذكورة أعلاه، وتحديداً فيما يتصل برد مشروع الموازنة من السلطة التشريعية من جهة، ورد الحكومة على ملاحظات

١,١ حددت أحكام المادة (٦٠) من القانون الأساسي، تقابلها أحكام المادة (٣) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية المهل الزمنية فيما يتصل بعرض مشروع قانون الموازنة السنوي من المستوى التنفيذي على المجلس التشريعي (الأول من تشرين الثاني)، وإقرار مشروع الموازنة من السلطة التشريعية قبل بدء السنة المالية (الأول من كانون الثاني)، ورد مشروع الموازنة في حال ما قرر المجلس التشريعي إعادتها للحكومة مصحوبة بملاحظات المجلس والتعديلات المطلوبة (شهر من تاريخ تقديم الموازنة)، والمهلة الزمنية الممنوحة للحكومة لرد مشروع الموازنة إلى المؤسسة التشريعية لإقرارها (أسبوعان من تاريخ الإحالة)، وبدء السنة المالية (الأول من كانون الثاني).

٢,١ وتحسباً لتأخر السلطة التشريعية في إقرار الموازنة العامة لسبب ما، وما قد يترتب على هذا التأخر من تداعيات سلبية بالنظر إلى انعدام المسوغات القانونية لعمليات التحصيل والصرف خلال فترة ما بعد بدء السنة المالية الجديدة، أفرد المشرع عناية استثنائية لهذا الشأن، بحيث أجاز للحكومة تحصيل الإيرادات وفقاً للآليات والمعدلات المعمول بها

السلطة التنفيذية بهذه المهل الزمنية وما ينطوي على ذلك من مخالفات دستورية وقانونية، واكتفاء المؤسسة التشريعية بالتنديد بسياسة الحكومة المالية وتوجيه اللوم والتفنيد القانوني لهذا التأخر. أضف إلى ذلك، أن الممارسة لم تكتف بمخالفة القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، بل أسست لأمر واقع فرض نفسه على تأخر الحكومة في عرض مشروع الموازنة وتقديمها دون مبررات.

٢,٢ ففي الوقت الذي تشكل المهلة الممنوحة إلى حد ما، مساحة ملائمة للسلطة التشريعية لممارسة دورها الرقابي بشأن الموازنة (شهرين)، فإنها من حيث الممارسة، وكما سيتضح لاحقاً، لا تعكس الموازنة العامة ميزان القوى بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بالنظر إلى ضيق الهامش المتاح الذي توفر للبرلمان لمناقشة الموازنة. فغالباً ما يجد المجلس التشريعي نفسه في مواجهة موازنة ليس أمامه من خيار إلا المصادقة عليها وإقرارها.^١ ويمكن النظر إلى هذا الأمر باعتباره يؤيد تأكيداً مفاده أن "المهل الزمنية المتاحة لمناقشة مشروع الموازنة قد تكون قصيرة على نحو ملحوظ في الدول التي تحظى بحكومات قوية وبرلمانات ضعيفة".^٢

المجلس التشريعي وتعديلاته من جهة أخرى، حرص المشرع على أهمية بدء السنة المالية بقانون موازنة مقر، مما ينفي الحاجة إلى استخدام القاعدة "الاثني عشرية". أضف إلى ذلك، أن المهلة المعطاة للسلطة التنفيذية لتحضير الموازنة ورفعها إلى السلطة التشريعية لا تقل بأي شكل من الأشكال عن سبعة أشهر. تبدأ في شهر أيار، حيث تقدم وزارة المالية إلى مجلس الوزراء تقريراً من شأنه أن يشكل تصوراً مسبقاً واستشرافاً بشأن موازنة السنة المالية القادمة، مروراً بإصدار بلاغ الموازنة في الأول من تموز، وانتهاء باعتمادها من مجلس الوزراء في منتصف تشرين الأول تمهيداً لرفعها إلى السلطة التشريعية.

٢. الجدول الزمني للموازنة العامة بين النظرية والممارسة

١,٢ وبالإطلاع على قانون الموازنة العامة سواء في ظل انتظام الحياة البرلمانية حيث الإقرار من السلطة التشريعية، أو تلك التي صدرت بموجب تشريعات الضرورية، من حيث الجدول الزمني فيما يتصل بالعرض على المجلس التشريعي للإقرار، ومرحلة الإقرار الفعلي للقانون، نخلص إلى نتيجة مؤداها: اتساع الفجوة بين النظرية والممارسة، واستهتار

٣,٢ فقد دأبت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على الإخلال بالموجب الدستوري والقانوني لناحية تقديم مشاريع الموازنات ضمن المهل الزمنية المحددة في القوانين المذكورة. منها ما تم تقديمه خلال الربع الأول من السنة، كما كان عليه الحال أعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، وأخرى قبل بدء السنة المالية، كما كان عليه الحال في السنوات المالية ٢٠٠٠ (منتصف تشرين الثاني) و ٢٠٠٤ (أوائل كانون الأول)، وإحداها مع نهاية السنة المالية حيث مشروع موازنة ٢٠٠٣. أما فيما يتصل بالسنة المالية ١٩٩٩، فقد تم عرضها في منتصف تموز بما يتزامن ومرحلة الإعداد والتحضير لموازنة السنة المالية ٢٠٠٠.

٤,٢ أما فيما يتعلق بإقرار قانون الموازنة العامة السنوي، فقد تم إقرار جل هذه القوانين بعد بدء السنة المالية. فمنها ما تم إقراره بما ينسجم تقريباً وبدء السنة المالية حيث قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٤، وبعضها بعد قرابة شهر على انقضاء السنة المالية كما كان عليه الحال في قانون موازنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، وإحداها حيث قانون موازنة العام ٢٠٠٥، فقد تزامن إقرارها

والموعد القانوني لانتهاء سقف الإنفاق الاثني عشري (٣١ آذار ٢٠٠٥). أما فيما يتصل بالسنوات المالية ١٩٩٧، و ١٩٩٨، و ١٩٩٩، فقد أقرت أواخر أيار وحزيران ومنتصف آب على التوالي. ٥,٢ وبانقضاء ما يزيد على عقد من الزمان على عدم وجود موازنة مقررة من السلطة التشريعية، ولما كان قانون الموازنة السنوي يصدر بصيغة "قرار بقانون" عملاً بأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي التي تمنح الرئيس حق إصدار القوانين في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير وفي غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، فقد تم إصدار جل القرارات بقوانين بشأن الموازنة العامة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٨ بعد بدء السنة المالية. تزامن إصدار العديد منها والموعد القانوني لانقضاء الإنفاق الاثني عشري، ومنها ما تم إصداره بعد انقضاء الربع الأول من السنة المالية، كما كان عليه الحال أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

٦,٢ ففي ظل عدم قدرة المؤسسة التشريعية على الانعقاد بشكل نظامي، وبانقضاء ثلاثة عشر عاماً على آخر قانون موازنة عامة، فإن ذلك لا يمنع الحكومة من الامتثال للقانون الأساسي وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية فيما

بداية العام ولغاية إقرار موازنة السنة الجارية، وينتهي العمل بها بحلول الحادي والثلاثين من شهر آذار كحد أقصى.

٢,٣ وقد يعزى تعثر المجلس التشريعي في إقرار قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية من حيث النظرية، لأسباب تتعلق بحاجة السلطة التشريعية ممثلةً بلجنة الاختصاص إلى مدة زمنية كافية لمناقشة مشروع الموازنة ووضع التعديلات الملائمة عليه، أو لعدم الوصول إلى توافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على تلك التعديلات قبل بدء السنة المالية، أو في حال رد مشروع الموازنة. ولما كانت هناك نفقات لا تستطيع الحكومة تأجيلها كرواتب الموظفين وخدمة الدين العام على سبيل المثال، فلا بد من إيجاد طريقة تضمن استمرار الإنفاق على فعاليات الدولة. إزاء ذلك، فوضت الحكومة استثناء باستخدام قاعدة الإنفاق "الاثني عشري" لضمان سير العمل الحكومي وتجنب توقف الإنفاق العام ريثما تتم المصادقة على الموازنة الجديدة.

٣,٣ بموجب هذه القاعدة، يكون الصرف وفقاً لاعتمادات السنة المالية السابقة على أساس جزء من اثني عشر جزءاً

يتصل بالمهل الزمنية لدورة الموازنة، والصرف مع بدء السنة المالية. وبالتالي لا يوجد أساس قانوني يخول الحكومة صرف أي مبالغ من حساب الخزينة بعد بدء السنة المالية، في حال عدم إقرار قانون الموازنة. كما لا يجوز لها الصرف بعد انقضاء الربع الأول من السنة المالية، بالنظر لانقضاء الفترة الزمنية للإنفاق الاثني عشري.

٣. الموازنة "الاثني عشرية"

١,٣ أشار النص القانوني الذي أوجد هذه القاعدة صراحة إلى أنها عقد استثنائي، بحيث تجبى الضرائب والرسوم والعائدات كما في السابق، وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً للإنفاق الاثني عشري. وعليه، لا بد من توافر ثلاثة شروط لاعتماد القاعدة "الاثني عشرية": (أ) أن تكون الحكومة قد تقدمت بمشروع قانون الموازنة العامة السنوي للمجلس التشريعي ضمن المهلة الزمنية المحددة قانوناً، (ب) أن تبدأ السنة المالية دون البت والمصادقة على مشروع قانون الموازنة، (ج) يقتصر تطبيق القاعدة "الاثني عشرية" على الربع الأول من سنة الموازنة. أي يكون اللجوء إلى تطبيق هذه القاعدة في حدها الأدنى، خلال الفترة الممتدة من

من اثني عشر جزءاً من الاعتماد النهائي المرصود لكل بند من بنود موازنة السنة المالية السابقة بعد مقارنته بالمبلغ المقدر في مشروع الموازنة التي لم تصدر بعد، أيهما أقل، (ب) تحديد النفقات غير المشمولة بالإتفاق الاثني عشري، كخدمة الدين العام والمشاريع التطويرية على سبيل المثال، (ج) والآليات التي يصار إلى اتباعها في حال ما اقتضت الضرورة تجاوز سقف الإتفاق الاثني عشري.

٤. قاعدة الإتفاق الاثني عشري بين النظرية والممارسة

١,٤ فعلى صعيد الممارسة، وفي ظل انتظام عمل المؤسسة التشريعية، ولما كانت الموازنة العامة في معظم السنوات المالية تقر بعد بدء السنة المالية، فإن الإتفاق الاثني عشري، في عناوينه وتفصيله، لم يرتق إلى الحد الأدنى من أبجديات الإتفاق الاثني عشري. فعلى سبيل المثال، أقر المجلس التشريعي بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٥ أن يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون موازنة ٢٠٠٦ إلى المجلس التشريعي حتى ٣١/٥/٢٠٠٦. وبحلول التاريخ الأخير، أقر المجلس التشريعي أن يقدم مجلس الوزراء مشروع موازنة ٢٠٠٦ إلى المجلس التشريعي حتى تاريخ ١/٩/٢٠٠٦ والاستمرار بالإتفاق وفق

من الاعتماد النهائي المرصود لكل بند من بنود موازنة السنة المالية السابقة بعد مقارنته بالمبلغ المقدر في مشروع الموازنة التي لم تقر بعد، أيهما أقل. بكلمات أخرى، التقيد بأرقام الموازنة الأخيرة بعد قسمتها على ١٢ جزءاً (عدد أشهر السنة) والصرف على أساس هذا الرقم حتى إقرار الموازنة الجديدة. أي لا يجوز للحكومة أن تنفق أكثر من المتوسط الشهري. وعليه، يحول الإتفاق الاثني عشري دون الهدر من الصرف ويضمن استقرار الإتفاق وانضباطه، وذلك بالحفاظ على المبالغ والاعتمادات المخصصة التي أقرت ضمن آخر موازنة. ٣,٤ فعلى الرغم من أن الإتفاق الاثني عشري في حالة الموازنة العامة الفلسطينية، يعد مخالفة دستورية وقانونية، سواء في ظل انتظام الحياة البرلمانية، أو تعطل العمل البرلماني من جهة أخرى، ولما كانت السياسة المالية الفلسطينية تعمل بشكل نظري أكثر من كونه عملياً، فإن ذلك يتطلب نظرياً ولو بالحد الأدنى أن تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية، بإصدار بلاغ وتعليمات تنفيذية للعمل بموجبها أثناء نفاذ الموازنة "الاثني عشرية". على أن تتضمن: (أ) الصرف وفق اعتمادات السنة المالية السابقة على أساس جزء

القاعدة "الاثني عشرية" بحد أقصاه
٢٠٠٦/١٢/٣١.

٢,٤ وكذلك الحال تقريباً بالنسبة للسنة
المالية ٢٠٠٧، بحيث صدر القرار بقانون
بشأن السنة المالية المذكورة بعد انقضاء
ثلاثة أرباع السنة المالية، تحديداً بتاريخ
٢٠٠٧/٩/٩. الأمر الذي يعني نفاذ
الإفناق الاثني عشري، والالتزام بميزانية
العام ٢٠٠٥ على العمليات المالية كافة

للعام ٢٠٠٦، والأشهر التسعة الأولى من
السنة المالية ٢٠٠٧. إلا أنه وبمضاهاة
مخرجات السنوات المذكورة مع مثيلتها
في العام ٢٠٠٥، يثار العديد من علامات
الاستفهام حيال سلامة تنفيذ الموازنة،
واتساع الفجوة بين النظرية والممارسة
بشأن الإفناق الاثني عشري، بالنظر إلى
كونه إنفاقاً مفتوحاً بلا ضوابط دستورية
وقانونية. والجدول الآتي يوضح ذلك.

النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ - ٢٠٠٥

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البند	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
النفقات الجارية وصافي الإقراض	١,٩٩٤	٢,٢٧٥	٢,٥٤٣
الرواتب والأجور	١,٠٠١	١,١٩٢	١,٢٨٣
النفقات الجارية بخلاف الرواتب	٦٤٩	٧٤٦	٧٢٥
صافي الإقراض	٣٤٤	٣٣٧	٥٣٥

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

وبمضاهاتها مع مخرجات السنة
المالية ٢٠٠٥ باعتبارها سنة الأساس،
فقد ارتفعت النفقات الجارية وصافي
الإقراض خلال السنة المالية ٢٠٠٧ بنحو
٢٨٪. تفاصيلها: ارتفاع فاتورة الرواتب
والأجور بما نسبته ٢٨,٢٪، ونحو ١٢٪
للنفقات الجارية الأخرى، وقرابة ٥٦٪
لبند صافي الإقراض. وبالنظر إلى نفاذ
قاعدة الإفناق «الاثني عشري» على جل

السنة المالية ٢٠٠٦، فقد فاقت النفقات
الجارية وصافي الإقراض مثيلتها عام
٢٠٠٥ بنحو ١٤٪. تفاصيلها: زيادة بما
نسبته ١٩٪ لبند الرواتب والأجور، وما
نسبته ١٥٪ للنفقات الجارية الأخرى،
مقابل انخفاض فاتورة صافي الإقراض
بنحو نقطتين مئويتين.
٣,٤ بلغة الأرقام، بلغت الزيادة خلال العام
٢٠٠٦ بالمقارنة مع ٢٠٠٥ ما قيمته ٢٨١

٤٩٪ من إجمالي الزيادة التي طرأت على النفقات الكلية، مقارنة مع ٧٪ لقطاع التربية والتعليم. فقد ارتفعت الأهمية النسبية لميزانية المؤسسة الأمنية إلى إجمالي النفقات الكلية من قرابة الثلث عام ٢٠٠٥ إلى ٤٠,٣٪ عام ٢٠٠٦. أما فيما يتصل بميزانية وزارة الصحة، فقد انخفضت أهميتها النسبية من ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٥، إلى أقل من ٨٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦.

مليون دولار، بحيث استحوذت فاتورة الرواتب والأجور خلال السنة المالية ٢٠٠٦ على ما نسبته ٦٨٪ من إجمالي الزيادة الكلية، وقرابة ٣٥٪ للنفقات الجارية الأخرى. أما فيما يتعلق ببنية الإنفاق، يلاحظ عسكرة الإنفاق العام بالنظر إلى انحراف الميل باتجاه القطاع الأمني، مقابل تراجع القيم المالية لقطاع الصحة. بحيث تعتبر وزارة الداخلية والأمن الوطني مسؤولة عن ما نسبته

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

ميزانية ٢٠٠٦	ميزانية ٢٠٠٥	مركز المسؤولية
٦٤٥,٩	٥٠٨,٥	وزارة الداخلية والأمن الوطني
٣٣١,٢	٣١٠,٨	وزارة التربية والتعليم
١٢٢,٧	١٦٤,٧	وزارة الصحة

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

خلافاً لأحكام المادة (٣٥) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، بحيث يجب أن ينظر إلى المخصصات المقررة في قانون الموازنة العامة على أنها المبالغ القصوى، ويجب ألا تتجاوز النفقات الفعلية هذه المخصصات. يلاحظ من الجدول أدناه، تضخم هذه الفجوة باتجاه المؤسسة الأمنية، مقابل قيم سالبة لمراكز المسؤولية الخدمية، ممثلة بالتربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

٥. اتسمت فترة إصدار قانون الموازنة العامة السنوي بموجب قرار بقانون بتشوه مرحلة تنفيذ الموازنة العامة، من حيث الفجوة بين المخصصات المعتمدة ومثيلتها الفعلية، واتساع الهوة بين النظرية والممارسة في آلية الإنفاق «الاثني عشري».

١,٥ فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة، فقد شهدت السنوات المالية ٢٠١٠-٢٠١٢ (على سبيل المثال) تبايناً حاداً بين المخصصات المعتمدة والمقررة مع مثيلتها الفعلية. وذلك

التباين بين المخصصات المقررة والنفقات الفعلية: متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

(القيمة بالمليون شيكل)

مركز المسؤولية	المخصصات المعتمدة والمقررة	النفقات الفعلية	نسبة الانحراف
وزارة الداخلية والأمن الوطني	٣,٠٦٢	٣,٣٥٦	٩,٦
وزارة التربية والتعليم	٢,٢٤٥	٢,٠٩٩	٦,٥-
وزارة الصحة	١,٢٤٢	١,٢١٩	١,٩-
وزارة الشؤون الاجتماعية	١,١٣٢	١,٠٦٤	٦-
معاشات المتقاعدين	٦٢٧	٦٩٢	١٠,٤
بقية المؤسسات	٢,٧٨٥	٢,٥٠٧	١٠-

WorldBank.2013. West Bank and Gaza-Public Expenditure and Financial Accountability, Public Financial Management Performance Report. Washington DC.

الأول من السنة المالية ٢٠١١، وبما ينسجم ومتوسط الإنفاق الربعي للسنة المالية ٢٠١٠. إلا أنه وكما سيتضح في الجدول الآتي، تتسع الهوة بين النظرية والممارسة، حيث التباين الواضح بين جل أفراد النفقات الجارية.

٢,٥ أما في ظل إصدار قانون الموازنة العامة السنوي بموجب قرار بقانون، فقد صدر القرار بقانون (على سبيل المثال) بشأن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ أواخر آذار، الأمر الذي يعني نفاذ آلية الإنفاق الاثنى عشري على جل الربع

(القيمة بالمليون شيكل)

البند	متوسط الإنفاق الربعي ٢٠١٠	الربع الأول ٢٠١١ النفقات الفعلية	نسبة الانحراف
إجمالي النفقات الجارية	٢,٦٤٨	٢,٧٨٦	٥,٢
رواتب وأجور	١,٥٠٤	١,٥٥٣	٣,٣
النفقات التشغيلية	٤٦١	٤٩٢	٦,٧
النفقات التحويلية	٦٥٧	٧٣٦	١٢
النفقات الرأسمالية العادية	٢٧	٥	

المصدر: حسابات الباحث، مشتقة من بيانات وزارة المالية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.pmf.gov.ps

أضف إلى ذلك، أن سخاء الفترة الزمنية الممنوحة للموازنة «الاثني عشرية»، قد فاقم هذه التشوهات، الأمر الذي يتطلب تعديل قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وحصرها بشهر واحد بدلاً من ثلاثة أشهر. وبما يتزامن مع هذا التعديل المقترح، ضرورة تحديد النفقات غير المشمولة بالإنفاق الاثني عشري، كخدمة الدين العام والنفقات التطويرية والآليات التي يصار إلى اتباعها في حال ما اقتضت الضرورة تجاوز سقف الإنفاق الاثني عشري.

٣,٥ فقد ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من العام ٢٠١١ بالمقارنة مع متوسط الإنفاق الربعي للعام ٢٠١٠ بما نسبته ٥,٢٪ (١٣٨ مليون شيكل). استأثرت النفقات التحويلية على قرابة ٥٨٪، وفاتورة الرواتب والأجور على نحو ٣٦٪، والنفقات التشغيلية على ٢٢٪ من إجمالي الزيادة.

الخلاصة

إن عدم الامتثال للتشريعات المالية، وتحديدًا فيما يتصل بالجداول الزمنية في مرحلتي الإعداد والإقرار، وعدم بدء السنة المالية بقانون موازنة مقر، وضعف أدوات الرقابة والمساءلة، واحتكار وزارة المالية القرار المالي من حيث ندرة مدخلات مجلس الوزراء حيال هذا الشأن... تعد المتغيرات الرئيسية الأبرز في تفسير التشوهات التي تعترى مرحلة تنفيذ الموازنة بشكل عام، والتطبيق العملي لآلية الإنفاق «الاثني عشري» بشكل خاص. وفيما يتعلق بالتشوهات التي اعترت الأولى حيث التباين الحاد بين المخصصات المعتمدة والمرصودة بالمقارنة مع مثيلتها الفعلية، وما يترتب عليه من تشوه لمصادقية الموازنة العامة. أما فيما يتصل بالموازنة الاثني عشرية، فلم ترتق النظرية والممارسة إلى الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها ومراعاتها في هذه الآلية.

الهوامش

- ١ عرض مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٥ على المجلس التشريعي بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٥، وأقر بتاريخ ٣١/٣، بما يتزامن واليوم الأخير لنفاذ قاعدة الإنفاق «الاثني عشري».
- 2 Ian Lienert. 2010. Role of the legislature in Budget Process; International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department.

سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية - فنزويلا مثالا

عبد الغني سلامة*

غنياً للثروات، يمكن نهبها ومجرد ساحة للاستثمارات الأميركية، مع حرص على إقامة علاقات مع دولها قائمة على التبعية والخضوع السياسي، وتكريس نمط التبعية الاقتصادية. لم تتوان الولايات المتحدة عن استخدام العديد من الدسائس والمخططات الأمنية ضد القارة الجنوبية؛ تتدخل في شؤونها، وتمول الانقلابات، وتدعم الجماعات المؤيدة لها، وتقاتل من يعارضها، أو من يرفض الخضوع لها. ظلت هذه السياسات قائمة لأمد طويل، ولكن، مع مطلع الألفية الثالثة حدثت تحولات مهمة في هذه القارة، أدت إلى تنامي القوى اليسارية والثورية المناوئة للسياسات الأميركية من جديد، ما أدى إلى تولي اليسار السلطة

مقدمة

منذ أزيد من قرن، ما زالت علاقات الولايات المتحدة مع دول أميركا اللاتينية تتراوح بين جذب وشد، في محاولات دؤوبة من الولايات المتحدة لبسط نفوذها وهيمنتها على جاراتها الجنوبية. بلغت ذروة التوتر في هذه العلاقة زمن الحرب الباردة، حيث شهدت القارة الجنوبية العديد من الثورات الشعبية، لعل أبرزها الثورة الكوبية، وثورات القائد الأممي "جيفارا".. وظلت الخارطة السياسية الحزبية لدول المنطقة تتبدل مرة بعد مرة.. وبينما تتطلع شعوب تلك القارة لنيل حريتها واستقلالها، تنظر الولايات المتحدة إليها باعتبارها مصدراً

* باحث، وكاتب رأي.

تنظيم قمم أميركا الجنوبية - العالم العربي، وأميركا الجنوبية - إفريقيا، وهما مبادرتان حاولت واشنطن احتواءهما منذ انطلاقتها، خوفاً من تحولهما إلى محورين لتقوية النزعة المناهضة لها.^١

لذلك نشطت محاولات واشنطن لتغيير نظام "تشافيز"، ومن بعده "مادورو"، في كراكاس، ودعمت الجهات والقوى الاقتصادية البرازيلية المناهضة لـ "ديلما روسيف" وصولاً إلى تنصيب "غائير بولسونارو" في مطلع العام الحالي (٢٠١٩)، الذي ينتمي إلى اليمين المتشدد، ويعتبر "ترامب" مثله الأعلى. ذلك لأن واشنطن لن تسمح لأي دولة لاتينية بالسيطرة على مجالها الجيوسياسي.

استمر سعي الولايات المتحدة لتغيير الحكومات اليسارية والتقدمية بأخرى يمينية، لإعادة ما تعتبره استقراراً سياسياً يضمن موازين القوى في المنطقة لصالح واشنطن.

أبرز التدخلات الأميركية في أميركا اللاتينية:

على امتداد نحو قرن ونصف، تدخلت أميركا في الشؤون الداخلية لدول القارة اللاتينية نحو مائة مرة، الأحداث والتطورات الآتية تظهر أهمها: في العام ١٨٤٦ غزت الولايات المتحدة المكسيك، واستولت على مكسيكو سيتي، ثم أبرمت معها معاهدة سلام استولت بموجبها

في عدد من الحكومات، بدءاً من نيكاراغوا، مروراً بالبرازيل وتشيلي وفنزويلا والأورغواي، ووصولاً إلى مقعد السلطة في المكسيك لأول مرة منذ ٧٠ عاماً. ما يعني ظهور قوى فاعلة قارياً وعالمياً، وبدء عمليات التحرر من الهيمنة الأميركية على مستوى اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في تلك المنطقة.

لا تخدم هذه التغييرات المصالح الأميركية، بل تقوض محاولاتها لزعامة العالم؛ فواشنطن لم تتوقف يوماً عن تدخلها في مناطق عدة من العالم لمواجهة أي تغييرات قد تشكل تهديداً لمصالحها، أو تؤثر سلباً على مكانتها الدولية.

شكل تحالف فنزويلا والبرازيل في مطلع العشرينيات نموجاً للتغييرات الجيوسياسية، التي تهدد المصالح الإستراتيجية لواشنطن. ذلك لأن تزايد نفوذ فنزويلا في أميركا اللاتينية، سهّل تأسيس محور اشتراكي معاد للولايات المتحدة، عُرف بالتحالف البوليفاري لشعوب القارة الأميركية، الذي أنشأه الرئيس الفنزويلي الراحل "هوغو تشافيز". أما البرازيل، خلال حكومة الرئيس "سيلفا"، ومن بعده الرئيسة "ديلما روسيف"، فقد أصبحت من القوى الصاعدة ضمن مجموعة (البريكس)، التي تنادي بنظام عالمي متعدد الأقطاب، كما كانت تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وبفضل الدبلوماسية النشطة للبرازيل، تمت تقوية علاقات التعاون جنوب - جنوب، من خلال

حكومتها بالتحالف مع كوبا. وفي العام ١٩٩٠ غزت بنما، واعتقلت رئيسها "نوريغا". وفي العام ١٩٩٤ غزت هايتي للإطاحة بالنظام وإعادة تنصيب "أريستيد" للحكم.

وفي العام ٢٠٠٢ دعمت انقلاباً ضد الرئيس الفنزويلي "تشافير"، لكن هذا الانقلاب فشل بعد يومين بفعل القوة الشعبية المؤيدة لتشافير. وفي العام ٢٠٠٩ دعت القوى المناهضة لرئيس هندوراس "مانويل زيلايا"، وأطاحت به.^٢

طبيعة اقتصاديات أميركا اللاتينية

تمتلك أميركا اللاتينية إمكانيات اقتصادية ضخمة: نفط، وثروة معدنية، ومواد خام، وأخشاب، وثروات مائية وحيوانية ونباتية، وموارد بشرية هائلة.. ومع ذلك، تتسم عموماً بالفقر والتخلف، وتتباين اقتصاديات الدول فيما بينها تبايناً كبيراً، ولعل الفقر أهم التحديات أمام نموها الاقتصادي، بالإضافة للقلق الأمنية، والاضطرابات السياسية، والفساد، واحتكارات الشركات العملاقة، وانتشار الجريمة المنظمة، وعصابات المخدرات، فضلاً عن التدخلات الأميركية واشترطات صندوق النقد الدولي، التي غالباً ما تؤثر سلباً على اقتصاديات تلك الدول..

ويرتبط اقتصاد أميركا اللاتينية بقوة مع الاقتصاد الأميركي، فمثلاً مع بداية التسعينيات زادت الصادرات الأميركية للمنطقة بنسبة

على ما يزيد على نصف أراضي المكسيك. وفي العام ١٩٠٣ دعمت الولايات المتحدة استقلال بنما عن كولومبيا، وفرضت حقوقاً سيادية على المنطقة التي ستقام فيها قناة بنما. وفي العام نفسه وقعت مع كوبا معاهدة تسمح بسيطرة أميركية شبه كاملة على الشؤون الكوبية، وأقامت قاعدة بحرية في خليج غوانتانامو.

وفي العام ١٩٥٤ أطاحت برئيس غواتيمالا "جاكوبو أربينز"، في انقلاب دعمته الاستخبارات الأميركية. وفي العام ١٩٦١ نفذت عملية "خليج الخنازير" لغزو جنوب كوبا، وحاولت قلب نظام "كاسترو"، ثم فرضت عقوبات على كوبا استمرت عقوداً طويلة.

في العام ١٩٦٤ دعمت انقلاباً على الرئيس البرازيلي اليساري "خاو غوالارت"، ونصبت حكومة عسكرية استمرت حتى الثمانينيات. أما في العام ١٩٦٥ فقد تدخلت القوات الأميركية في الدومينيكان لإعادة تنصيب حكومة "خوان بوش" الموالية.

في حقبة السبعينيات دعمت أميركا الحكومات العسكرية الاستبدادية في الأرجنتين وتشيلي والأوروغواي والسلفادور، وتغاضت عن حملاتها القمعية الوحشية التي استهدفت القوى اليسارية والديمقراطية. وفي حقبة الثمانينيات دعمت إدارة "ريغان" قوات الكونترا المناهضة لحكومة الساندينيست، بزعامة "أورتيجا" في نيكاراغوا. وغزت جزر غرينادا في الكاريبي، بعد أن اتهمت

تجاوزت الـ ٥٠٪، لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار \$، كما أن ديون أميركا اللاتينية تجاوزت حينها سقف الـ ٣٣٠ مليار \$ معظمها ديون أميركية، بخدمة دين تبلغ شهرياً قرابة ٢ مليار دولار؛ لذلك، فإن أي تدهور في الاقتصاد الأميركي يؤثر فوراً على اقتصاديات تلك الدول.^٢

ووفق اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريببي، فإن أميركا اللاتينية هي أكثر المناطق تفاوتاً في العالم من ناحية الاقتصاد؛ حيث يؤدي هذا التفاوت وعدم المساواة إلى تقويض إمكانات المنطقة الاقتصادية ورفاهية سكانها، لأنه يزيد من الفقر ويقلل من كفاءة التنمية الاقتصادية الذي يحد من الفقر. وثمة أسباب موضوعية وراء عدم المساواة والتفاوت في أميركا اللاتينية، تعود جذورها التاريخية إلى فترات زمنية بعيدة، لذا، كان من الصعب القضاء عليها، مما جعل الفقر ينتقل من جيل إلى آخر، لتصبح حلقة مفرغة. التفاوت الشديد متأصل في المؤسسات، وهو مستمر منذ الحقبة الاستعمارية التي أبقت النخب السياسية والاقتصادية تابعة لها.

وقد سعت تلك الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية والتغلب على العقبات، وبلورة مصالح اقتصادية مشتركة في نطاق عمل جماعي، على شكل تكتلات اقتصادية، منها مثلاً تجمع الميركسيور، الذي أنشئ في العام ١٩٩١ بعد التوقيع على معاهدة أسونسيون، بعضوية البرازيل، الأرجنتين، أوروغواي، وباراغواي، الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤، بعد توقيع الدول الأعضاء على بروتوكول "أورو بريتو"، الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي للميركوسور، من أجل تحقيق الهدف الرئيس للتجمع، وهو الوصول للسوق المشتركة. ثم انضمت تشيلي وبوليفيا إلى التجمع في العام ١٩٩٦، ثم انضمت البيرو في العام ٢٠٠٣، وكل من الإكوادور، وكولومبيا، وفنزويلا في العام ٢٠٠٤،^٤

وكذلك، تم تأسيس اتحاد دول أميركا الجنوبية، هو اتحاد حكومي دولي مكون من اتحاد دول الميركسيور ومجموعة دول الإنديز، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز

تجاوزت الـ ٥٠٪، لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار \$، كما أن ديون أميركا اللاتينية تجاوزت حينها سقف الـ ٣٣٠ مليار \$ معظمها ديون أميركية، بخدمة دين تبلغ شهرياً قرابة ٢ مليار دولار؛ لذلك، فإن أي تدهور في الاقتصاد الأميركي يؤثر فوراً على اقتصاديات تلك الدول.^٢

ووفق اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريببي، فإن أميركا اللاتينية هي أكثر المناطق تفاوتاً في العالم من ناحية الاقتصاد؛ حيث يؤدي هذا التفاوت وعدم المساواة إلى تقويض إمكانات المنطقة الاقتصادية ورفاهية سكانها، لأنه يزيد من الفقر ويقلل من كفاءة التنمية الاقتصادية الذي يحد من الفقر. وثمة أسباب موضوعية وراء عدم المساواة والتفاوت في أميركا اللاتينية، تعود جذورها التاريخية إلى فترات زمنية بعيدة، لذا، كان من الصعب القضاء عليها، مما جعل الفقر ينتقل من جيل إلى آخر، لتصبح حلقة مفرغة. التفاوت الشديد متأصل في المؤسسات، وهو مستمر منذ الحقبة الاستعمارية التي أبقت النخب السياسية والاقتصادية تابعة لها.

ووفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي، فإن عشر أغنياء أميركا اللاتينية يحصلون على ٤٨٪ من إجمالي الدخل، بينما أفقر ١٠٪ من السكان يحصلون على ١,٦٪ فقط من الدخل. في المقابل، في البلدان المتقدمة، أعلى عشر يتلقون ٢٩٪ من إجمالي الدخل، في حين أن أدنى عشر يكسبون

شافيز ومن بعده مادورو اقتصاداً اشتراكياً حتى بمقاييس القرن العشرين للاقتصاد الاشتراكي، أي بناء اقتصاد رأسمالية الدولة. ما قام به شافيز هو صرف مردود النفط بشكل أكثر عدالة على المجتمع، وخاصة الفقراء، من خلال البرامج الاجتماعية، كما قام بمصادرة بعض الأراضي، وتأميم قطاعات اقتصادية إستراتيجية، مثل الصلب والنفط والاتصالات والإسمنت والكهرباء والغذاء، ولكن عدا النفط (يشكل نحو ٢٩-٣٠٪ من الاقتصاد الوطني)، تمثل هذه القطاعات جزءاً صغيراً من الاقتصاد الكلي؛ إذ إنّ ثلثي الاقتصاد يتحكم به القطاع الخاص، وهذه هي أكبر المشاكل التي تواجهها الحكومة الفنزويلية حالياً في تصديها للهجمة الأميركية والمعارضة اليمينية، إذ إن الطبقة الأوليغارشية هي من تتحكم بالاقتصاد، وبالتالي يمكنها تقويض الاقتصاد الوطني، وخلق أزمة تؤثر على حياة الملايين. لذا فإن الاشتراكية الفنزويلية لا تتعدى تأميم قطاعات معينة، وتقديم الخدمات الاجتماعية للقطاعات التي كانت مهمشة تحت الأنظمة السابقة.^٦

واقع اقتصاديات

أميركا اللاتينية ومستقبلها

تشير التوقعات إلى أن أميركا اللاتينية تستعيد قوة الدفع المفقودة في اقتصادها، وربما يشهد اقتصاد تشيلي نقلة نوعية، وذلك

العلاقات بين دول أميركا اللاتينية على غرار الاتحاد الأوروبي. وقعت المعاهدة الدستورية عام ٢٠٠٨، خلال اجتماع قمة لرؤساء الدول المنعقدة في مدينة برازيليا، بناء على المعاهدة يكون مقر الاتحاد في الإكوادور، وقد انضمت الأوروغواي للاتحاد لتصبح الدولة التاسعة. دخلت المعاهدة حيّز التطبيق عام ٢٠١١، واختيرت بوليفيا لتكون مقراً لبرلمان أميركا الجنوبية، بينما تم اختيار فنزويلا لتكون مقراً لبنك الجنوب، وهو البنك الرسمي للاتحاد. وقد مثل مؤتمر "بيلو أورزنتو" في البرازيل، الذي عقد في آذار ١٩٩٧، نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الأمريكيتين، حيث دعمت واشنطن إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول اللاتينية بحيث تكون متزامنة في كل القطاعات، وتكون كل مجالات النشاط الاقتصادي موضع تفاوض، بالاستناد إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بينما اقترحت مجموعة "الميركيسور" ثلاث مراحل للعلاقات الاقتصادية، تبدأ الأولى بتسهيل التبادل التجاري، ثم تنسيق مختلف المعايير والتقنية الفنية، وأخيراً تخفيض الحواجز الجمركية.^٥

تتنوع أنماط الاقتصاد بين دول أميركا اللاتينية، بين شبه اشتراكية، ورأسمالية، ونيوليبرالية.. بالنسبة لفنزويلا (موضوع الدراسة)، فإن الاقتصاد الفنزويلي ليس اقتصاداً اشتراكياً بالمعنى الحقيقي؛ ولم يؤسس

دورا رئيساً في الانتعاش الاقتصادي في أميركا اللاتينية، حيث زادت الصادرات الإقليمية إلى الصين (أكثر أسواقها ديناميكية) بنسبة ٣٠٪^٨ وعن فنزويلا يعلق "جيمس دين" قائلاً: "فنزويلا في حالة من التراجع السياسي والاقتصادي منذ سنوات، ووصلت حالياً إلى حد الانهيار، وعلى الرغم من صخب المعارضة والدعم الذي تناله من الخارج، فإنه يصعب الجزم بأن أحداً لديه القدرة على إخراج البلاد من الهوة الاقتصادية التي وقعت فيها".

يتوقع أن يكون العام الجاري ٢٠١٩ أفضل بالنسبة لاقتصادات أميركا اللاتينية، ومع أنه يعد عاماً صاخباً وفوضوياً، جرت فيه انتخابات شابتها مشاكل، وانخفض حجم الاستثمارات، كما انخفضت نسبة صادرات عديد من بلدان القارة. في الأرجنتين من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي بعد التعديلات الاقتصادية الصعبة التي تبنتها العام الماضي، ومن المتوقع أن تقود البرازيل وتشيلي وبيرو وكولومبيا تعزيز النمو الإقليمي.. مع تركيز الأنظار في الوقت الراهن نحو المكسيك التي من الممكن أن تكون "رمانة الميزان"، التي ستحدد بشكل كبير المسار الاقتصادي للقارة اللاتينية.

لكن بعض القصص الاقتصادية لبلدان أميركا اللاتينية، تحمل إيجابيات حقيقية لحكوماتها قبل شعوبها، وربما تكون كوبا واحدة من تلك القصص المحبطة، فالتوقعات من الرئيس

على الرغم من تهديدات إدارة الرئيس "ترامب" للرئيس "مادورو" بضرورة الانصياع لمطالب المعارضة، والاحتكاك المتزايد بين فنزويلا وجارتها كولومبيا، ووصول رئيس يميني متشدد إلى هرم السلطة في البرازيل.

تلك التطورات السياسية، وكثير منها سلبي، كشفت عن غياب استقرار أمني في عدد من دول القارة، وحسب تصريح نُشر في "الاقتصادية"، للدكتور "جيمس دين"، أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة لندن: "في العام ٢٠١٨ لم يتجاوز المتوسط العام للنمو في القارة بأكملها ١,٦٪، لكن التوقعات تشير إلى أنها ستستعيد هذا العام (٢٠١٩) والعام المقبل مزيداً من قوة الدفع المفقودة، ويتوقع أن يبلغ متوسط النمو العام في مجمل بلدان أميركا اللاتينية ٢,١٪ العام الجاري و ٢,٤٪ العام المقبل". وأضاف: "معدل النمو ذلك، على الرغم من أنه لا يزال منخفضاً، ولا يتفق مع المقومات الاقتصادية العملاقة للقارة، فإنه يخفي في طياته تبايناً واضحاً من دولة إلى أخرى، فبينما يكون الاستثمار المفتاح الرئيس لعملية الشفاء الاقتصادي من الحرب التي خاضها بلد مثل كولومبيا لسنوات ضد التنظيمات اليسارية وتجار المخدرات، فإن النمو البرازيلي الذي يتوقع أن يبلغ هذا العام ٢,٢٪ مصدره إصلاح السياسة المالية وزيادة الثقة الاقتصادية في ظل الحكومة الجديدة"^٧ وحسب بنك التنمية للبلدان الأميركية فإن الصين لعبت

في فنزويلا إلى صدام مع الجارة كولومبيا فإن
انتعاش الاقتصاد الكولومبي سيكون حتماً
بسبب أسعار النفط المرتفعة، والاستثمارات
الدولية الكبيرة، خاصة في قطاع استخراج.

ولا شك في أن العلاقات المميزة بين باغوتا
وواشنطن، تعزز الثقة في الأعمال التجارية
بكولومبيا، خاصة في ظل الخلفية السياسية
الصديقة للسوق، وقد أعلن صندوق النقد
توقعاته بأن تحقق كولومبيا معدل نمو
يقدر بنحو ٣,٢٪ هذا العام، وعلى الرغم من
ضعف البيزو فإن التضخم ظل ضمن النطاق
المستهدف بين ٢-٤٪.

لكن هذا لا ينفي أن تحقيق هذا الوضع
الإيجابي، يتطلب عدم تدهور المشهد السياسي
أكثر مما هو عليه حالياً، إذ يمكن أن يؤدي
العنف داخل فنزويلا، أو اتساع نطاق العنف
وتمدهه في الإقليم، أو بروز موجات من النزوح
الجماعي إلى الإخلال بالتوازن المالي، وفقدان
الشركات الدولية شهية الاستثمار في القارة،
إضافة إلى تزايد القلق الداخلي الذي يترافق عادة
مع تقلص الطلب، وتنامي اكتناز الذهب، وهو
ما قد يؤدي عملياً إلى تغير المشهد الاقتصادي
برمته بعيداً عن الصورة الإيجابية المتوقعة
لاقتصاد أميركا اللاتينية هذا العام.^١

ووفقاً لنشرة غولدمان ساكس BRIC
للاقتصادات الناشئة، فإنه بحلول العام ٢٠٥٠
ستكون أكبر الاقتصادات في العالم كما يلي:

الجديد "دياز كانيل" متواضعة في الأجل القصير
على الأقل، ولا تزال حدة العداء بين هافانا
وواشنطن مرتفعة، وهذا يمثل عبئاً حقيقياً على
رغبة القيادة الجديدة في اتباع مزيد من التحرر
الاقتصادي، وربما كان غياب الولايات المتحدة
عن الساحة فرصة لأخرين ملء الفراغ.

ويعلق "جون كليف" الخبير الاستثماري
في بنك الاستثمار الأسترلندي قائلاً: "غياب أو
انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة شجع
الاستثمارات الصينية، وقد باتت بالفعل مرئية
بقوة في كوبا وفنزويلا، فهناك فجوة ضخمة
في البنية التحتية لتلك الدولتين". ويضيف:
"الاقتصاد التشيلي بدأ في التعافي بشكل ملحوظ
في الربع الثالث من العام الماضي، وسط توقعات
بنمو قوي بعيداً عن القطاع التعديني، وعلى
الرغم من القلق الذي يساور البعض من أن
يؤدي تراجع التجارة الدولية إلى التأثير سلباً
على قطاع الصادرات، الذي يلعب دوراً مهماً
في تحقيق النمو الاقتصادي في تشيلي، إلا أن
التوسع الكلي سيظل قوياً نتيجة الطلب المحلي
القوي، مع الإبقاء على التضخم تحت السيطرة".

تراهن حكومة تشيلي على أن يؤدي
برنامج الإصلاح الضريبي إلى تعزيز النشاط
الاستثماري، وربما تكون تشيلي واحدة من
أعلى معدلات النمو الاقتصادي في قارة أميركا
اللاتينية في العام الجاري والمقبل لتصل إلى
٣,٣٪، وإذا لم تؤد الأزمة السياسية الجارية

خاصة في الجانب الاقتصادي، منها: جمعية التجارة الأمريكية الحرة لأميركا اللاتينية LAFTA، السوق المشتركة بين دول أميركا الوسطى (مناغو)، لإلغاء الرسوم الجمركية بينها، جماعة الساندين (اتفاقية قرطاجنة) التي ضمت بوليفيا، تشيلي، الإكوادور، البيرو، كولومبيا، لإلغاء حواجز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، جمعية التجارة الحرة للكاربيبي.^{١١}

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (١٩٩١)، اتخذت الإستراتيجية الأميركية اتجاهات جديدة، مبنية على تأسيس نظام دولي جديد، أحادي القطبية، تنزعمه الولايات المتحدة، وإعادة استقطاب العلاقات الدولية باسم العولمة. ومنع تنامي أي قوى إقليمية قد تهدد أمن الولايات المتحدة ومصالحها، تحت ذريعة محاربة قوى الشر والدول المارقة. ولكنها بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، غيرت العنوان إلى "الحرب على الإرهاب"، من خلال الضربة الوقائية والاستباقية، مع ضرورة الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري عالمياً، والحفاظ على قدرة التدخل بكفاءة وسرعة في أي وقت وأي مكان في العالم. ولتحقيق تلك الإستراتيجية لجأت إلى الأساليب والتكتيكات الآتية: استخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأدوات للضغط، وذلك بطريقة تعزز وتوثق الارتباط مع أهداف واستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة. وأيضاً

الصين، الولايات المتحدة، الهند، البرازيل ثم المكسيك، وذلك على أساس نصيب الفرد من معظم بلدان أميركا اللاتينية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تعترض النمو الاقتصادي لدول القارة، أبرزها التحديات السياسية، والقلقل الأمنية، واستمرار التقلبات في الأسواق المالية العالمية، وعلى الصعيد المحلي، الانتخابات العامة في العديد من دول أميركا اللاتينية، التي يمكن أن تؤخر تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسة، إضافة إلى مفاوضات تعديل اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا".

محددات السياسة الأميركية تجاه القارة اللاتينية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العالم صراعاً حاداً بين المعسكرين الكبيرين الأميركي والسوفيتي، وكانت أميركا اللاتينية بؤرة استقطاب بين القوتين العظميين، فعملت الولايات المتحدة على محاصرة النفوذ الشيوعي في القارة، وفي العام ١٩٤٨ أنشأت منظمة الدول الأميركية OAS بموجب ميثاق بوغوتا، الذي ضم ٣١ دولة بما فيها الولايات المتحدة، كان الهدف منها العمل الجماعي لتصفية النفوذ السوفيتي، تحت عنوان نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان.^{١٢}

وخلال هذه الفترة، دعمت أميركا العديد من المبادرات لتقارب دول أميركا اللاتينية،

- الاستثمار في الأدوات اللازمة لممارسة النفوذ، بما فيها القوى المحلية، والجماعات المؤيدة لها، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات.. ودعم الانقلابات الموالية لها، وإثارة النزعات الإثنية والقبلية والطائفية، بهدف إيجاد مبررات للتدخل الإنساني، والاعتماد على المنظمات الدولية (مجلس الأمن وغيره)، لتبرير تدخلاتها العسكرية المباشرة، كما حدث في العراق، وسورية، وكوسوفو، وصربيا، والصومال... والجمع بين التهديد واستخدام القوة فعلياً، أو فرض عقوبات اقتصادية، كما تفعل مع إيران مثلاً.^{١٢}
- هذا على المستوى العالمي، بيد أنها في القارة اللاتينية استخدمت معظم أو جميع الأدوات السابقة، واتبعت مختلف الأساليب لفرض سيطرتها عليها. فمن أجل فرض هيمنتها الاقتصادية على القارة عموماً، تتحالف أميركا وتوظف الشركات العابرة للقارات، وتتحالف مع القوى الاقتصادية المحلية، وتستغل هذه العلاقات كحصان طروادة، تنفذ من خلالها إلى المؤسسات العامة، وتخرق هياكل الدولة، وتسيطر على السوق، وتحرض الرأي العام، وكذلك تشجع ما تسميه إصلاحات اقتصادية، وتسعى لإنشاء مناطق تبادل تجاري حر بين الأمريكتين.
- وهذه أهم المحددات العامة للسياسة الأميركية تجاه أميركا اللاتينية:
- المحددات الاقتصادية: حيث يشكل العامل الاقتصادي المدخل الرئيس لفهم السياسات الخارجية الأميركية تجاه أميركا اللاتينية وتحليلها؛ فهذه القارة بالنسبة لأميركا ساحة استثمارات غنية، ومصدر للموارد والمواد الخام، وسوق استهلاكي عملاق، وهذا السوق حيوي جداً للصناعات الأميركية (يبلغ تعداد سكانها أكثر من نصف مليار نسمة).
- المحددات السياسية: تنظر الولايات المتحدة لقارة أميركا اللاتينية عموماً وكأنها الحديقة الخلفية للبيت الأبيض، فهي بالنسبة لها منطقة نفوذ سياسي لا تقبل التنازل عنها، وهي مجال حيوي يؤثر على الأمن القومي الأميركي، وقد بلغ حد التهديد الجدي في زمن الحرب الباردة، حيث امتد النفوذ السوفيتي في القارة، وشمل دولاً عديدة فيها، وقد استمرت هذه التخوفات حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ تخشى واشنطن من تنامي علاقات نوعية بين دول أميركا اللاتينية ودول أخرى تنافس أميركا في هيمنتها على العالم، مثل روسيا، أو الصين، أو حتى دول مثل إيران وغيرها.
- المحددات الاستراتيجية: التي لها علاقة بالإبقاء على النفوذ العسكري للولايات المتحدة على القارة الجنوبية، وبالتالي على

فنزويلا وأميركا.. صراع لا يتوقف

تشهد فنزويلا هذه الأيام اضطرابات سياسية وأمنية، تضعها أمام خطر الانزلاق في جرف الحرب الأهلية، حيث ينقسم الشعب بين مؤيد للرئيس المنتخب "مادورو" (المدعوم من الجيش)، ورئيس البرلمان "غوايدو" (المدعوم من أميركا).. وذلك على خلفية الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد..

تعتبر فنزويلا (٣٠ مليون نسمة، على مساحة ٨٨١ ألف كلم^٢) من بين أهم الدول النفطية في العالم، فضلاً عن امتلاكها كميات كبيرة من الفحم والحديد والذهب، والمناطق الطبيعية الخلابة التي تجعلها قبلة للسياحة. وعلى الرغم من هذه الثروات، فإن فنزويلا تعاني من أزمات اقتصادية خانقة، يتهم البعض أميركا بالتسبب بها، فيما يعتبر آخرون أن أداء الحكومة الاقتصادي هو السبب الرئيس. وقد أعاد التدخل الأمريكي في الأزمة الفنزويلية إحياء مبدأ "مونرو" في السياسة الأميركية، الذي يسوغ لها مبررات التدخل في الشؤون الداخلية لدول أميركا اللاتينية، باعتبارها ضمن محددات الأمن القومي الأمريكي، وقد كرّست الولايات المتحدة قدراتها العسكرية وقوتها الاقتصادية عبر القرنين الماضيين لتأمين احتياجاتها من المواد الخام، واحتكار السوق اللاتيني لبيع منتجاتها فيه بمعزل عن التنافس الأوروبي والآسيوي (الصيني).^{١٣}

العالم، نظراً لتشابك العديد من العلاقات والمصالح بين دول أميركا اللاتينية والدول الكبرى في العالم، خاصة الصين، حيث من الممكن أن تؤثر تلك العلاقات سلباً على المصالح الاستراتيجية والحيوية الأميركية.

- المحددات الجغرافية (الجيوستراتيجية): نظراً للقرب الجغرافي بين القارتين، وتشابك العلاقات السكانية بينهما، خصوصاً بعد تزايد أعداد المهاجرين، الأمر الذي يؤثر مباشرة على الأمن القومي الأمريكي، ويؤثر أيضاً على العقيدة الأيديولوجية لجماعات اليمين الأمريكي والمجموعات العنصرية (ترامب وإدارته يجسدون هذه الحالة)، حيث تخشى السلطات من تدفق أعداد كبيرة غير مسيطر عليها من المهاجرين، وهؤلاء عموماً يشكلون قوة انتخابية (الأميركيين من أصول لاتينية)، وأيدي عاملة رخيصة (المهاجرين غير الشرعيين)، ومصدراً للتهديد الأمني الداخلي (العصابات والمهربين).

- المحددات الأمنية: تشمل الحدود المشتركة، تهريب المخدرات، غسيل الأموال، الإرهاب، الاتجار بالبشر، إلى جانب الجماعات المنظمة ذات الصبغة السياسية أو الأيديولوجية، خاصة مع تنامي قوى اليسار في عدد من الدول اللاتينية.

مسوغات التدخل في فنزويلا

لا تختلف طريقة تدخل أميركا في فنزويلا ومحاولة الإطاحة بحكومتها عن عشرات التدخلات السابقة، وإذا كانت في كل مرة تسوق المبررات؛ فإن الإدارة الأميركية الحالية ليست مهتمة حتى بإقناع الرأي العام بما تفعله ضد فنزويلا.

ومن مسوغات تدخلها في فنزويلا ادعاؤها وجود كارثة إنسانية في البلاد نتيجة الفساد وسوء إدارة الاقتصاد، لذا يجب إزاحة النظام لصالح المعارضة. علماً أن أميركا من أهم أسباب الأزمة.

تشكك الإدارة الأميركية في نزاهة الانتخابات الفنزويلية، وبالتالي تشكك في شرعية الرئيس، علماً أنه في انتخابات ٢٠٠٦ قال مركز كارتر لمراقبة الانتخابات إنها عادلة وشفافة، وعن انتخابات ٢٠١٢ قال هذا المركز إنها الأفضل في العالم. وبعد رحيل «تشافيز» ٢٠١٣ ذهب فنزويلا إلى الانتخابات، وفاز «مادورو»، وكذلك فاز في انتخابات ٢٠١٨، والتي وصفها المراقبون بأنها حرة ونزيهة، فالحكومة الفنزويلية لم تمنع أيّاً من قوى المعارضة من المشاركة، ولكن عندما علمت المعارضة أنها ستخسر قاطعتها، بتحريض من أميركا للتشكيك في شرعية الانتخابات وشرعية الرئيس.

تجدر الإشارة إلى أن فنزويلا تستخدم واحداً من أحدث الأنظمة الإلكترونية لفرز الأصوات

تمثل العلاقات الفنزويلية الأميركية منذ العام ١٩٩٩ وحتى الوقت الراهن نموذجاً فريداً، حيث تسعى كلاتهما إلى تحفيز جهودهما، لتغيير أو تعديل مسار هذه العلاقات. ولكن نظراً لتباين الأهداف والسياسات والتوجهات الأيديولوجية الخاصة بهما، لم تجد الدولتان مفراً من الحفاظ على حد أدنى أو مستوى مقبول منهما لاستمرارية هذه العلاقات على المسارين السياسي والاقتصادي، بحيث يحول دون تفجر الصراع بينهما، وذلك منذ فترة حكم الرئيس الراحل «تشافيز» إلى إدارة «مادورو» الرئيس المنتخب لفنزويلا منذ نيسان ٢٠١٣. لكن هذا الشكل من العلاقة أخذ يتغير سلباً في أواخر عهد «أوباما»، وشهد تصعيداً خطيراً منذ مجيء «ترامب».

تاريخياً، لم تكن علاقة الولايات المتحدة مع فنزويلا علاقة جيدة مبنية على حسن الجوار، فقد شنت أميركا حرباً اقتصادية وسياسية على فنزويلا منذ مجيء «شافيز» للحكم، وفرضت إدارة «أوباما» حصاراً محدوداً ضد فنزويلا في ٢٠١٥ بحجة أنها تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، أما «ترامب» فقد شدد الحصار على فنزويلا بهدف خنقها اقتصادياً ومالياً. إلا أن التوتر تصاعد بين البلدين بشكل لافت عقب رفض واشنطن الاعتراف بانتخاب «مادورو» رئيساً لفنزويلا، واتهام هذا الأخير لأميركا بدعم معارضيه والوقوف وراء التظاهرات والسعي إلى الإطاحة به، وصولاً إلى التخطيط لاغتياله.^{١٤}

وعدها، التي تجعل عملية التزوير صعبة.

وتبرر أميركا تدخلها في فنزويلا بخشيتها من هجرة مليونية باتجاه دول الجوار، وباتجاه أميركا نفسها.. بينما يثبت مثال سورية أن التدخل الغربي هو من يخلق الأزمة ويفاقم الهجرة.

ما سلف لا يعدو كونه تبريرات، بيد أن الأسباب الحقيقية مختلفة؛ فقد ناصبت أميركا الحكومة الفنزويلية العداء منذ اليوم الأول لفوز «تشافين» بالسلطة لأسباب اقتصادية، لها علاقة بخططه لتأميم الاقتصاد، وتقييد مصالح الكثير من الشركات الأميركية، بما فيها شركات النفط، ما يدل على أن السبب الأبرز يكمن في أهمية النفط الفنزويلي، حيث إن فنزويلا تمتلك أكبر احتياطي من النفط، وهي رابع أكبر مُصدّر للنفط في العالم؛ لذا فهي مهمة من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، وتشكل مصلحة أمنية عليا للولايات المتحدة.. ونظراً لامتلاكها كميات تجارية من النفط لم تُستخرج بعد، تطمح الولايات المتحدة من خلال هيمنتها على فنزويلا إلى أن تكون المستفيد الأكبر من هذه الثروة النفطية، خصوصاً إذا ما تمت خصخصة قطاع النفط الفنزويلي.

وقد دأب اليمين الأميركي على تصوير سياسات فنزويلا الاقتصادية وما تقوم به من تأميم للقطاعات العامة كنموذج مرعب، من أجل نشر الخوف من «الاشتراكية».

وكذلك بسبب تحدي الرئاسة الفنزويلية بشكل واضح للسياسة الأميركية الخارجية، وانتقادها المتواصل لاحتلال أفغانستان والعراق، والتدخل الأميركي في سورية، وانحيازها لإسرائيل، واتهامها بممارسة الإرهاب الدولي. كما لم يرق لأميركا العلاقة القوية التي ربطت فنزويلا بكوبا وإيران، ودول نفطية أخرى مثل الجزائر.

ثمة سبب آخر، مهم وراء العداء الأميركي لفنزويلا، هو الصين؛ فالصين علاوةً على أنها ليست جزءاً من الغرب، تعتبر من بين أسرع دول العالم نمواً، حتى إنها باتت عملاقاً اقتصادياً دولياً، ومن المرجح أن تنافس أميركا وتهدد مصالحها حول العالم، ومشكلة أميركا أن نموذج الصين الاقتصادي الرأسمالي الموجه، هو ليس النموذج النيوليبرالي الذي تتبناه أميركا وبالتالي فإن صعود الصين ونموذجها الناجح في إدارة الاقتصاد يشكك في النموذج الاقتصادي الأميركي النيوليبرالي، ويكشف عن عيوبه ومثالبه. فالنخب والقوى الاقتصادية في الغرب روجت كثيراً لنموذج النيوليبرالية باعتباره الشكل الأمثل لتحقيق النمو الاقتصادي وانتشار قطاعات واسعة من الجماهير من الفقر، بينما يحطم النموذج الصيني تلك الصورة المزيّفة، مبرهنًا على أنه أكثر نجاحاً من النموذج الغربي الحالي. فبينما يزداد الفقر في دول الغرب، وتعمق الفجوات بين الطبقات،

كبيراً محتملاً لصادرات فنزويلا من الطاقة، وبعيداً عن الطاقة، فإن الدولتين شريكتان أساسيتان لفنزويلا في سياستها الخارجية البوليفارية، لأنهما تمثلان مصادر بديلة للتكنولوجيا والعتاد العسكري، وفي الوقت نفسه فإن قراراتهما بالتعاون مع فنزويلا من غير المحتمل أن تخضع أو تتأثر بالاعتراضات الأمريكية.^{١٦}

منهجية التدخل الأميركي في فنزويلا

في السياق نفسه، يمكن القول إن الأساليب الأميركية في التدخل في فنزويلا لم تختلف كثيراً عن أساليبها في الدول الأخرى؛ التي تشمل عادة شيطنة النظام المقصود، وخلق أزمة اقتصادية، وحرمان الحكومة من أموالها، وتجميد أرصدها، وتقديم مجموعة من المسوغات وتجنيد الإعلام لتبريرها، وحشد الرأي العام ضدها، واتهام النظام بدعم الإرهاب، أو أنه نظام دكتاتوري، وفساد، يقمع شعبه ويخلق مأساة إنسانية لا يمكن للرأي العام تحملها، وتجنيد العناصر الموالية لها من المعارضة لتقديم تبرير للتدخل، ثم الاعتراف بحكومة أو رئيس بديل، وأحياناً استخدام القوة.. وكذلك استخدام الحصار لتقويض النظام، فالحصار يحطم الجماهير المسحوقة، ولا يؤثر على الأغنياء، الذين بإمكانهم تفادي آثاره، فهو

انتشلت الصين ٨٠٠ مليون إنسان من الفقر. والمشكلة أن الصين باتت اليوم أكبر شريك تجاري لأميركا اللاتينية، التي تعتبرها أميركا حديقته الخلفية وهو أمر يصعب على أميركا تقبله. فقد استثمرت الصين في السنوات العشر الأخيرة في أميركا اللاتينية، وخاصة فنزويلا بشكل كبير. وبحسب بعض التقديرات استثمرت ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار بشكل مباشر في هذه القارة، وبلغت استثماراتها في فنزويلا بالذات نحو ٦٥ مليار دولار، كما قدمت ما يقارب ١٥٠ مليار دولار على شكل ديون لدول أميركا اللاتينية، والمقلق في كل هذا من وجهة نظر الغرب هو ليس حجم المصالح الصينية في أميركا اللاتينية اليوم، بل الوتيرة التي تنمو بها هذه المصالح، وتركز تلك الاستثمارات الصينية على المشاريع الاستراتيجية والبنية التحتية، وهذا ما يعزز نفوذها الجيوسياسي في عموم القارة، وعلى حساب النفوذ الأميركي، ما يعني أن جزءاً من حرب أميركا ضد فنزويلا هو جزء من الحرب ضد الصين أيضاً.^{١٥}

وما يثير أميركا أيضاً أن فنزويلا نجحت في بناء علاقات سياسية واقتصادية تبادلية مكثفة مع عدة دول متباعدة جغرافياً وتنتمي إلى نظم إقليمية مختلفة، في ما يعرف بتعاون الإقليمية الجديدة، ونجحت في بناء علاقات مع روسيا والصين، الأولى بسبب طاقتها الإنتاجية البترولية المهمة، والثانية بسبب كونها مستهلكاً

ومنذ مطلع العام ٢٠١٧ تقوم المعارضة بمهاجمة الشرطة بشكل متكرر، كما قتلت الكثير من مؤيدي الحكومة، وحاولت مراراً سد بعض الطرقات، وفرض السيطرة بشكل مؤقت عليها، والاعتداء على مناصري النظام، وإضرار النار في الدوائر الحكومية، وفي حزيران ٢٠١٧ قام عنصر من المعارضة بخطف طائرة مروحية للشرطة الفنزويلية ومهاجمة المحكمة العليا. وقد وصل الأمر إلى حد محاولة إسقاط النظام بالقوة، فقد دعمت انقلاباً على «تشافيز» في ٢٠٠٢، وحاولت اغتياله، كما حاولت اغتيال «مادورو» في آب ٢٠١٨ من خلال طائرة مسيرة. وفي ٢٠١٥ سيطرت المعارضة على الجمعية الوطنية، وأعلنت نفسها حكومة بديلة، وقام «خوان غوايدو»، وهو رئيس الجمعية الوطنية، بتنصيب نفسه رئيساً للبلاد.^{١٧}

الأزمة الاقتصادية بين التدخل الأميركي والأداء الحكومي

وصل «تشافيز» إلى الحكم في ١٩٩٨، في وقت كان الاقتصاد الفنزويلي في وضع سيئ، حيث كان إجمالي الناتج المحلي للفرد في هذا العام هو نفسه في العام ١٩٦٣، والقوة الشرائية كانت ثلث ما كانت عليها قبل ٢٠ سنة من هذا التاريخ. وفي خلال عقد ونصف (١٩٩٨-٢٠١٤) نما الاقتصاد الفنزويلي ثلاثة أضعاف، وكان أدائه أفضل من معظم اقتصاديات أميركا

مصمم لإلحاق الأذى بالجماهير حتى يثوروا ضد النظام.

إضافة لما سبق، عملت أميركا على تخفيض سعر النفط بدءاً من العام ٢٠١٣، وهي سياسة سبق أن اتبعتها أميركا في سبيل تدمير اقتصاد دول أخرى نفطية مثل روسيا، وفعلت ذلك من قبل مع العراق (١٩٩٠)، من خلال التنسيق مع السعودية ودول الخليج الأخرى لخفض سعر برميل النفط، من خلال زيادة الإنتاج.

ثم شجعت أميركا الكثير من الشركات الكبرى الخاصة على مغادرة فنزويلا، وعدم التعامل معها، لاسيما أن سياساتها الاقتصادية لم ترق لها، كما فرضت عقوبات اقتصادية على فنزويلا، وحرمتها من الحصول على القروض، أو حتى فتح حسابات بنكية، ومنعت الشركة الفنزويلية للنفط المملوكة للدولة التي تنشط في تكساس من إرسال الأموال التي جنتها من تصدير النفط إلى مصافي أميركا، والأرباح التي تحققت في أميركا إلى الحكومة الفنزويلية.

ثم شنت حملة منسقة بالتعاون مع المعارضة الفنزويلية ضد عملة البلاد، وشجعت على عمليات تخريب في مختلف الميادين، قام بها الأثرياء وأقصى اليمين، والغوغاء، أدت الى تضخم خيالي وصل إلى ٨٠ ألف٪ في سنة ٢٠١٨، وانخفاض القوة الشرائية للمواطن، وتسببت بنقص حاد في المواد الغذائية والاستهلاكية، الأمر الذي تسبب بنشر الفوضى في أنحاء البلاد.

ألغت خمسة أصفار من عملتها، ومنحتها اسماً جديداً، وعلى الرغم من ذلك واصلت العملة تدهورها، ويتوقع صندوق النقد الدولي وصول معدل التضخم إلى ١٠ ملايين في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٩. كما رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور ٣٤ ضعفاً عن المستوى السابق، ورفعت ضريبة القيمة المضافة من ٤٪ إلى ١٦٪. وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات، فما زالت الأزمات تعصف بالبلاد.

وبسبب الركود، والتضخم، والغلاء، وانتشار الجريمة، وانقطاع الكهرباء، وتدني مستوى الخدمات في مختلف المجالات غادر منذ عام ٢٠١٤ نحو ٣ ملايين فنزويلي بلادهم. وما زال ملايين الفنزويليين يعيشون في فقر مدقع، ويقطن الكثيرون منهم في بيوت من الصفيح، وصار سعر كيلو اللحم يعادل ثلث الدخل الشهري للفرد، الأمر الذي أدى لانتشار ظاهرة بيع اللحوم الفاسدة.. (الحكومة تقول إن هذه التقارير والأرقام مبالغ فيها، ومسيسة لتبرير التدخل الأميركي).

فما أسباب الأزمة؟

الحقيقية أن الاقتصاد الفنزويلي اعتمد على النفط منذ العشرينيات من القرن الماضي، وفي عهد «تشافيز» حاولت الحكومة تنويع الاقتصاد، إلا أن نتائج هذه الجهود كانت محدودة. لذا يرى مراقبون أن سبب الأزمة

اللاتينية. معظم هذا النمو كان بسبب ارتفاع أسعار النفط، إذ يشكل النفط جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي و٩٥٪ من صادرات فنزويلا.^{١٨}

وسعت حكومة «تشافيز» ومن بعده «مادورو» برامج الرعاية الاجتماعية بشكل كبير، ما أدى إلى خفض معدل الفقر من ٧٠,٨٪ في ١٩٩٦ إلى ٢١٪ في ٢٠١٠، وانخفض معدل سوء التغذية من ٢١٪ في ١٩٩٨ إلى ٥٪ في ٢٠١٢، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع من ٢٥ لكل ألف ولادة في ١٩٩٠ إلى ١٣ لكل ألف ولادة في ٢٠١٠، وارتفع عدد الأطباء بالمقارنة إلى السكان بمقدار ثلاثة أضعاف بين ١٩٩٨ و٢٠١٠، وكان ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي يصرف على التعليم.

تمكن «تشافيز» من تحقيق الاستقرار الداخلي في البلاد، اعتماداً على شخصيته الكاريزمية، خاصة بين عامة المواطنين والفقراء، علاوة على نجاحه في تمثيل علاقاته مع قيادات المؤسسة العسكرية وأجهزة الشرطة، إضافة إلى طرحه برامج وسياسات داخلية وخارجية تتسم بالطموح الشديد في تجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية.^{١٩}

لكن فنزويلا منذ العام ٢٠١٤، تمر في أزمة تضخم مفرطة خارجة عن كل سيطرة، وقد فقدت العملة قيمتها، وأخذت أسعار السلع تتضاعف مرة كل شهر، حتى إن الحكومة

تدفق حاد للعملة الأجنبية، مما يرفع قيمة عملة البلد، ويجعل المنتجات الوطنية أقل تنافسية من حيث السعر مع المنتجات المستوردة، وهذا يضر قطاعات الزراعة والتصنيع. وفي حالة هبوط أسعار النفط، فإن موازنة الدولة سيصيبها الشلل والعجز.

وقد حاول الرئيس «مادورو» المضي قدماً في برنامج سلفه «تشافيز»، أي تنويع الاقتصاد. وتشجيع التعاونيات لبناء الزراعة والصناعة التحويلية.. ولكن انخفاض سعر النفط لأكثر من النصف أدى إلى انهيار ميزانية الدولة، وبالتالي تقويض تلك الجهود. وما فاقم من تأزم الأوضاع العقوبات الاقتصادية ضد فنزويلا التي بدأها «أوباما»، ثم صعّدها «ترامب» بفرض عقوبات مالية.

المثير في الموضوع، أوجه التشابه بين حالتي فنزويلا والعراق؛ فالبلدين أمّا قطاع النفط في مستهل السبعينيات، وكما بنى «صدام» اقتصاد دولة موجه، يلعب فيه القطاع العام الدور الأكبر، وتقدم الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية لعموم الشعب.. كذلك فعل «تشافيز»، الذي انحاز إلى الفقراء، وحدد أسعار الكثير من السلع، الأمر الذي لم يعجب كبار الرأسماليين.

وكان خطأ «تشافيز» سياساته الاشتراكية، التي تعتمد على ارتفاع أسعار النفط في تمويلها؛ أي وضع جميع البيض في سلة

الحالية لا يمكن تفسيره من خلال أسعار النفط فقط، بل السبب يعود إلى الحملة الأميركية والغربية المنظمة ضد فنزويلا، التي جعلت الحكومة عاجزة عن القيام بأبسط الأمور التي تحتاجها من أجل إدارة الاقتصاد. وتشير التقديرات إلى أنّ الحصار يكلف الاقتصاد الفنزويلي ٧ مليارات دولار في السنة.

وعدا الحصار، والحملة المنسقة ضد العملة الفنزويلية، وحرمان الحكومة الفنزويلية من الحصول على أموالها التي تجنيها من استثماراتها في أميركا من خلال شركة النفط والغاز الفنزويلية - سيتكو؛ تبحث أميركا عن كيفية السيطرة على إدارة هذه الشركة التي هي إحدى أهم الشركات الفنزويلية في الخارج، وتحويل ملكيتها إلى المعارضة. ومن جهة أخرى منع البنك المركزي البريطاني الحكومة الفنزويلية من سحب احتياطيها من الذهب، المقدر بـ ١,٢ مليار جنيه.^{٢٠}

إذن، الانخفاض الكبير في أسعار النفط شكل سبباً رئيساً للأزمة، وكذلك التخريب الاقتصادي من المعارضة، في سياق الحرب الاقتصادية التي تشنها أميركا على فنزويلا. لكن هذه الحرب لم تكن لتنجح لولا وقوع فنزويلا في الخطأ الاقتصادي القاتل، المتمثل في الاعتماد على مورد واحد (النفط)؛ وهذا المرض الاقتصادي يسمى Dutch Disease، حيث يؤدي الأثر السلبي للاقتصاد القائم على مورد طبيعي واحد إلى

والتعليمية، وخصخصة القطاع العام، وخلق طبقة طفيلية من الكومبرادور ورجال الأعمال وكبار التجار موالية للسوق الإمبريالي العالمي.. الأمر نفسه سيطبقه رئيس البرلمان «غوايدو»، إذا دانت له السلطة. وقد صرح «غوايدو» بأن أول شيء سيقوم به في حال وصوله إلى الحكم هو أخذ قرض من البنك الدولي، وخصخصة الاقتصاد، بما فيه قطاع النفط، أي تبني النيوليبرالية، وتطبيق مطالب أميركا حرفياً وفي فترة وجيزة، فيما وعد الرئيس البرازيلي اليميني بتنظيف أميركا اللاتينية من النفوذ الصيني.

كما دمرت أميركا العراق، ستدمر فنزويلا.. ويبدو أن الناس لا تتعلم من تجارب غيرها.. فهذه الأميركية لا يأتي من ورائها إلا الخراب..

واحدة، وهي النفط، فبعد أن تراجع سعر النفط تراجعت قدرة البلاد على الاستيراد، وقلت لديها العملة الأجنبية، وبالتالي ارتفعت الأسعار وزاد التضخم. والخطأ الثاني ربما في سياسة «تشافيز» هو فرض القيود على سوق النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى ازدهار السوق السوداء للعملات الأجنبية. وهذه الأخطاء ظهرت نتائجها في عهد «مادورو».

التشابه بين الحالتين، أن اقتصاد العراق (قبل الاحتلال الأميركي) كان مصاباً بالمرض نفسه، أي ريعية الدولة، واعتمادها على مورد واحد (النفط)، أما التشابه الأهم، فهو التحول التدريجي في سياسات العراق الجديد إلى «النيوليبرالية»؛ أي تخلي الدولة عن واجباتها في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والصحية

الهوامش

- ١ عبد الرقيب قاسم، تدخل واشنطن في الشؤون الداخلية لفرنزويلا، موقع راديو هافانا كوبا الرسمي. <http://www.radiohc.cu/ar/especiales/comentarios/127110->
- ٢ أبرز التدخلات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، موقع مصراوي الإخباري، 2019-1-26. https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/1503012/26/1/details/2019
- ٣ ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، إشراف د. حسين قادري. الجزائر، 2008.
- ٤ أحمد جمعة، ما هي المريكسور، مجلة اليوم السابع، ٢٠١٧-٦-١٦. <https://www.youm7.com/163327694/7/story/2017>
- ٥ ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.
- ٦ توما حميد، الأسباب الحقيقية وراء التدخل الأمريكي في فنزويلا، اليوم الثامن، ٢٠١٩-٣-١٨. <https://alyoum8.net/news/41526>
- ٧ هشام محمود، اقتصادات أمريكا اللاتينية تتجه لاستعادة قوة الدفع، جريدة الاقتصادية، ٢٠١٩-٢-٢٠. www.aleqt.com/2019/article_1545846.html
- ٨ تقرير سنوي: أمريكا اللاتينية تشهد تعافيا اقتصاديا في ٢٠١٧ وتوقعات باستمراره في ٢٠١٨، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٧. وكالة شينخواو للأخبار الصينية.
- ٩ هشام محمود، اقتصاديات أمريكا اللاتينية، مصدر سبق ذكره.
- ١٠ ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.
- ١١ ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.
- ١٢ جارش عادل، الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، ٢٠١٤-٧-٦، المركز الديمقراطي العربي. <https://democraticac.de/?p=2340>
- ١٣ محمود رشدي، أزمة فنزويلا.. تعيد إحياء مبدأ مونرو والتدخلات الأمريكية، موقع رؤية الإخباري، ٢٠١٩-١-٢٦. <http://www.roayahnews.com/7751/26/01/articles/2019>
- ١٤ عبد الرقيب قاسم، تدخل واشنطن، مصدر سبق ذكره.
- ١٥ توما حميد، الأسباب الحقيقية، مصدر سبق ذكره.
- ١٦ عبد الرقيب قاسم، تدخل واشنطن، مصدر سبق ذكره.
- ١٧ توما حميد، الأسباب الحقيقية، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ توما حميد، الأسباب الحقيقية، مصدر سبق ذكره.
- ١٩ عبد الرقيب قاسم، تدخل واشنطن، مصدر سبق ذكره.
- ٢٠ توما حميد، الأسباب الحقيقية، مصدر سبق ذكره.

سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية - فنزويلا مثلاً



مراجعة: يوسف الشايب*

"حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة"
للدكتور نظمي الجعبة.. التاريخ والمصير بين التهويد والتدمير

والجعبة أستاذ تاريخ في جامعة بيرزيت، وكان مديراً للمتحف الإسلامي في المسجد الأقصى، ومديراً مشاركاً لرواق (مركز المعمار الشعبي الفلسطيني)، وشارك في أغلبية مشاريع توثيق التراث الثقافي في فلسطين، ويعتبر خبيراً في التراث الثقافي وشؤون القدس والخليل، ونشر عدداً كبيراً من الكتب والمقالات عن هذه الموضوعات.

ومما ذكره الجعبة في مقدمة الكتاب أن "سكان البلدة القديمة في القدس لم يستفيقوا من هزيمة حزيران، وقبل رفع منع التجول، حتى كانت جرافات قوات الاحتلال الإسرائيلية تلتهم حارة المغاربة، فيما جرى تشريد جميع سكانها، والقضاء على كل بنيانها، كأنها لم تكن منذ قرون طويلة راسخة عند الجدار الغربي للمسجد الأقصى، وعليه".

ركز الكتاب على معالجة ما وصفه صاحبه بـ"النجاحات الإسرائيلية" في السيطرة على البلدة القديمة، وذلك بهدف إظهار "حجم الجريمة التي ارتكبتها الاحتلال داخل أسوار المدينة"، وبصورة خاصة في حارات المغاربة والشرف واليهود، كما هدف إلى "توثيق الأجزاء التي سيطر عليها الاحتلال، أو قام بتدميرها، كي لا تضيع الرواية الفلسطينية"، بحيث يكون الكتاب بمثابة "وثيقة في أيدي الأجيال التي ولدت بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ولم تعرف حارة المغاربة ولا حارة

تتعدد أشكال السيطرة على المشهد الحضاري في الشطر الشرقي من القدس بعد حزيران ١٩٦٧، لكن التغيير الأكثر درامية هو جرف حارة المغاربة، وبعد ذلك في العام ١٩٦٩ مصادرة مساحة واسعة من البلدة القديمة لتشبيد حارة لليهود.

ما زالت هذه المنطقة الممتدة من حارة الأرمن غرباً إلى الجدار الغربي للمسجد الأقصى شرقاً تشهد حركة حثيثة تهدف إلى إيجاد حيّز متكامل من ناحية المشهد والمحتوى والسكان، وذلك في محاولة لتقديم رواية مغايرة لتاريخ القدس.

يعتبر الوجود المغاربي الذي أزيح بالجرافات في حزيران ١٩٦٧، غنياً بتاريخه وإفرازاته الحضارية والإنسانية، ويعبّر عن عمق العلاقة بين القدس والمغاربة، كما شكل الوجود اليهودي المحدود جداً منذ أربعة عشر قرناً في القدس أيضاً جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المدينة.

صدر، مؤخراً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة التعاون كتاب "حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة"، حارة اليهود وحارة المغاربة، للدكتور نظمي الجعبة، تحت عنوان فرعي "التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد"، بحيث يعرض الكتاب للوجودين من ناحية تاريخية وثقافية ودينية، وما تحتويه هذه المنطقة من معالم تاريخية ودينية، كما يبيّن الأملاك العقارية في المنطقة المصادرة، وما جرى عليها من تغييرات حتى الآن.

الدار جُرِّفت في حزيران ١٩٦٧، وبات من الصعب الاهتداء إليها، ومن المرجح أن الدار لم تكن متواضعة، إذ كان صاحبها قاضياً في القدس، وعليه، لابد من أن داره كانت تتلاءم ووضعه الاجتماعي والاقتصادي.

أما "طاحونة وقف المغاربة" فهي طاحونة حبوب قديمة، دثرت وفنيت أخشابها مع تقادم الزمان، وتعطل الانتفاع بها، ما استوجب ترميمها، ولذلك توجه جماعة من أهل القدس للكشف عليها، وقدرت حاجتها إلى المال للترميم، وتم ترميمها بالفعل بعد استبدال آلة الطحن القديمة بأخرى جديدة، هي التي كانت موقوفة على قبة الصخرة.

وفي ذات الإطار، يأتي الكتاب على ذكر زاوية عمر المجرّد (زاوية المغاربة)، وهي مجاورة للدرج المؤدي إلى طريق باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى، وقد سلمت من الدمار بعد احتلال القدس الشرقية العام ١٩٦٧، وكانت أنشئت في العام ١٣٠٤ للميلاد على يد عمر بن عبد الله بن عبد النبي المغربي المصمودي، الذي أوقفها على الفقراء والمساكين المغاربة، وتم ترميمها في العام ١٦٣٥، بطلب من شيخها، آنذاك، عيسى بن عامر المغربي، وأعيد بناؤها في العام ١٨٥٢، وتسود فيها الآن العمارة العثمانية المحلية، وتستعمل اليوم سكناً للعائلات المغربية التي نجت من التشريد الذي وقع العام ١٩٦٧، حيث قامت دائرة الأوقاف الإسلامية بترميمها

الشرف، ولا حتى حارة اليهود كما كانت عليه تاريخياً.

ومن أبرز المباني والمواقع الأثرية المهمة في حارة المغاربة التي تم تدميرها أو السطو عليها، المدرسة الأفضلية، التي كانت تعرف بـ"القبة"، وأوقفها الملك الأفضل نور الدين بن صلاح الدين الأيوبي على فقهاء المالكية (المغاربة) في القدس الشريف، وشكلت بالإضافة إلى جامع المغاربة نقطة جذب للمغاربة، وذلك لاستمرار علاقتهم الوطيدة بالقدس،

"الأفضلية" التي يرجح أنها شيدت بين العامين ١١٩٣ و١١٩٦ ميلادية. سيطر على قسم منها مع الوقت اسم "مقام الشيخ عبد" أو "زاوية الشيخ عبد"، وهذه الزاوية تشتمل على غرفتين وإيوان ومطبخ وبئر ماء ومنافع ومرتفق، فيما يحدها من الجهة الجنوبية دار الحاج محمد الزميري، وشرقاً دار الرمانة، وشمالاً ما عرف باسم "الطريق السالك"، وغرباً دار الحاج محمد علي المغربي.

ويؤكد الكتاب أن هذه المدرسة بما فيها "مقام الشيخ عبد" دُمّرت وجُرِّفت في حزيران ١٩٦٧، في إطار تدمير حارة المغاربة.

ومن بين هذه المباني التي وثقها الكتاب، دار مجير الدين عبد الرحمن العلمي الحنبلي التي تقع بالقرب من المتوضأ الكائن أسفل "الخانقاه" الفخرية الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك، مشيراً إلى أن المنطقة التي تقع فيها

الذي يسمى في التراث اليهودي "حائط المبكى"، وهو أقدس المقدسات اليهودية في القدس منذ القرن السادس عشر، حيث يعتقد اليهود أن هذا الحائط هو البقية الباقية من الهيكل الثاني الذي بناه هيرودوس الكبير ودمّره تيطس الروماني في العام ٧٠ للميلاد، مع العلم أنه "لا تتوفر معلومات تاريخية بشأن كيفية بدء تقديس اليهود للجدار الغربي للحرم الشريف، فقبل القرن السادس عشر الميلادي، كانت أغلبية الروايات تتحدث عن ممارسة اليهود طقوسهم العلنية فوق قمة جبل الزيتون في اتجاه المدينة، علاوة على الصلاة في الكنس".

ولفت الكتاب إلى أن الحفريات الإسرائيلية المستمرة بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٨، كشفت بقدر كبير أربعة قصر أموية رئيسة، قد يشكل جزءاً منها "دار الإمارة الأموية"، إلى جانب ما تم اكتشافه من حمامات وحدائق وطرق وقنوات ماء وتمديدات صرف صحي، وغيرها، فيما يسود الاعتقاد بأن الخليفة عبد الملك بن مروان لم يكن ليقوم بمشروع بناء المسجد الأقصى بكل مكوناته وبشكله المتكامل دون أن يكون قد بنى داراً للإمارة.

ارتبطت عائلة أبو السعود المقدسية بالزاوية الفخرية التي تقع في الزاوية الجنوبية الغربية للحرم الشريف، وامتدت مساكنها، وهي جزء من الزاوية، بالتدرج، إلى خارج حدود المسجد، بالقرب من باب المغاربة، وقد بنيت

بشكل أولي، لكنها كانت بحاجة إلى ترميم شامل وإعادة تأهيل، نظراً إلى خطورة موقعها بين مبانٍ سيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي، هي التي حملت أسماء متعددة: زاوية المغاربة، وزاوية أبو مدين، وزاوية عمر المجرى، وزاوية المصمودي، وهي تسميات متعددة للزاوية نفسها، وتعتبر الجامع الملحق بها من أقدم المعاهد الإسلامية في القدس.

وكان "جامع البراق" ملاصقاً للجدار الغربي للمسجد الأقصى بالقرب من الطريق الصاعدة من حارة المغاربة إلى "الأقصى"، وجرى، "في أغلب الظن"، هدم أجزاءه الأخيرة في السنوات الماضية، عندما شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في إزالة التلة التي تقود إلى المسجد الأقصى.

يظهر "الكارديو السفلي" (الشارع الروماني المعمد الشرقي" على خريطة مأدبا، ويعود إلى فترة حكم الإمبراطور الروماني هارديان، أي قرابة العام ١٣٥ للميلاد، وهي طريق تبدأ في أسفل باب العمود وتسير جنوباً منحرفة باتجاه الشرق، وعند تقاطعها مع طريق الآلام تصبح موازية لطريق خان الزيت، وتنتهي في منطقة باب المغاربة، هي التي جرى الكشف في موقعها عن مكونات أخرى تعود إلى الحقب الرومانية والبيزنطية والأموية وبقية الفترات الإسلامية، وما تلاها حتى العام ١٩٦٧.

من أبرز المواقع الدينية والتراثية التي سيطر عليها الاحتلال عقب العام ١٩٦٧ حائط البراق

البارون استعداده لشراء ١٧ مبنى بعشرين ألف فرنك، وتوالت بعد ذلك المحاولات لتعزيز وجود اليهود أمام حائط البراق، ومن ضمنها محاولة تبليط الساحة أمام الحائط، في محاولة لإثبات ملكية الموقع.

استخدم اليهود هذا الجزء الصغير من الحائط (٢٨ متراً)، من دون ملكية، ومن دون إمكانية وضع أشياء ثابتة حتى العام ١٩٢٥، ومن دون ظهور أي مشكلة تذكر، إذ كانت ملكية الحائط محسومة للمسلمين، بحيث كانت ممارسة الطقوس اليهودية فيه بإذن المسلمين الذي اعتبروا الحائط جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى، خاصة لأهميته المرتبطة بذكرى الإسراء والمعراج.

وفي أيلول ١٩٢٥، حاول اليهود ادعاء حقهم في تحويل الساحة التي سُمح لهم بالصلاة فيها إلى كنيس، عبر إحضار بعض الطاومات والكتب والكراسي، في محاولة لتثبيت "حقهم" في الموقع، على اعتبار أن هذا الجزء من الجدار هو الجزء المتبقي من الهيكل الثاني، وأن استعماله لم يعد ملائماً بسبب ازدياد أعداد المصلين اليهود، سواء أكانوا من المقيمين في القدس أو من الزوار اليهود القادمين من داخل فلسطين وخارجها. وفي العام ١٩٣٠، صدر تقرير عن اللجنة الدولية المحايدة المعينة من عصبة الأمم، يؤكد ملكية المسلمين للحائط والممر المبلط أمامه، وفي الوقت نفسه أكدت حق اليهود في الصلاة

أغلبية المباني في هذا المجمع على مستوى المسجد الأقصى، مستغلة بذلك التلة المشكلة من التسويات المتعددة والمؤدية من حارة المغاربة إلى المسجد الأقصى، وهي الزاوية التي ساهمت عبر تاريخها الطويل في الحركتين العلمية والصوفية في القدس، حيث تأسست في العام ١٣٣٢ للميلاد، وتشكلت من مسجد يستعمل اليوم مكتباً للمتحف الإسلامي الواقع بالقرب من الزاوية الجنوبية للحرم الشريف.

شملت الزاوية بالإضافة إلى ما شملته، مكتبة كانت تسمى "الكتيبة"، وقد تهدمت طبقتها العلوية في زلزال العام ١٩٢٧، ثم تهدمت الزاوية بالكامل عقب الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧، باستثناء المسجد والمكتبة التي ألحقت بالمتحف الإسلامي، لتعذر الوصول إليها بسبب إغلاق سلطات الاحتلال المدخل الرئيس للزاوية الواقع داخل المسجد الأقصى، أما "الحواكير" فقد صادرها الاحتلال لأغراض حفريات "سلطة الآثار الإسرائيلية".

ومن الجدير ذكره، وفق الكتاب، أن محاولة يهودية مبكرة جرت لشراء حارة المغاربة أو جزء منها على يد الثري اليهودي البارون إدموند دو روتشيلد في العام ١٨٨٧، بهدف الوصول إلى حائط البراق والسيطرة عليه، وإبراز الرموز الدينية اليهودية، وقد عرض على بعض سكان الحي بيوتاً عصرية تقع خارج البلدة القديمة كتعويض عن بيوتهم، وأبدي

الدينية لتقديم الرواية الرسمية اليهودية الإسرائيلية لتاريخ القدس، بحيث اتصلت الحارة بساحة حائط البراق وبالحديقة الأثرية التي تقع عند الزاوية الجنوبية الغربية للحرم الشريف.

وتستمر الاستثمارات الإسرائيلية في هذه المناطق دون توقف، فما إن ينتهي برنامج حتى يبدأ من جديد تنفيذ برنامج آخر، وفي كل مرة يتم ابتداء فكرة مغايرة، سواء فوق الأرض أو تحتها، بحيث أشارت دراسة للباحث سيمون ريكا حول ما تم في حارة اليهود بعد احتلال العام ١٩٦٧ من تغييرات ذات منطلق سياسي أيديولوجي، إلى أن ما جرى في حارة اليهود لا يمكن اعتباره ترميماً وفقاً لمعايير الحفاظ على النسيج العمراني في المدن التاريخية، ولا يختلف في ذلك اثنان من أصحاب الاختصاص، كما توافق "اليونسكو" على هذا الحكم، "بل في الحقيقة هو لا يمت لفلسفة الترميم المعماري بأي صلة".

وعلى الرغم من ذلك، يجب عدم التقليل من قيمة التأثير السياسي والتاريخي الذي تحدثه "حارة اليهود" على المدى البعيد، إذ تنسى أخطاء الترميم والاحتجاجات عليها، في الغالب، أو تقتصر على الأعمال الأكاديمية والتوثيقية، وتبقى الوقائع المفروضة على أرض الواقع، بما في ذلك تأثيراتها بعيدة المدى، كما اتضح الأمر، على سبيل المثال، في مفاوضات كامب ديفيد الثانية العام ٢٠٠٠.

في هذا الموقع حسب العادة والتقليد، لكن دون إجراء أي تغيير فيه، ودون وضع طاولات أو مقاعد أو ستائر .. وعقب احتلال العام ١٩٦٧ جرى توسيع الحائط بعد السيطرة الإسرائيلية عليه، التي أعقبت تدمير حارة المغاربة ليصل إلى وضعه الحالي، بالتدرج، ما بين الطريق المؤدية إلى المسجد الأقصى (باب المغاربة) جنوباً والجدار الجنوبي للمدرسة النكزية شمالاً، بطول يصل إلى ٦٠٠ متر، في حين أن طوال الجدار الغربي للمسجد الأقصى، بما فيه حائط البراق، يبلغ نحو ٤٧٠ متراً.

وتطرق الكتاب بشيء من التفصيل إلى تاريخ حارتي المغاربة واليهود منذ التأسيس وحتى العام ١٩٦٧ مروراً بالعام ١٩٤٨، لافتاً إلى أنه تم ترميم أغلبية العقارات التي كانت عبارة عن ملكية يهودية قبل العام ١٩٤٨، وعددها ٩٢ عقاراً، وتضم عدداً من الكنس، في حين من شبه المستحيل تعرّف الملاك الفلسطينيين على أملاكهم، بحيث باتت "حارة اليهود" غير منسجمة مع سائر حارات المدينة، بل أنها شوّهت تراث البلدة القديمة المعماري، فكانت عبارة عن جيتو يهودي صمم بأيدي يهودية لأهداف أيديولوجية.

وتشكل "حارة اليهود" اليوم مركزاً دعويّاً من الطراز الأول، إذ تم تسخيرها كلياً، عبر الحفريات الأثرية، والبقايا المعمارية والمتاحف وتسميات الشوارع والمؤسسات الدينية وغير

الوظيفة، أي تقديم رواية فلسطينية لما جرى، ويروي تاريخ القدس، على الرغم من وجود متحف إسلامي في المسجد الأقصى يقدم تاريخ المسجد فقط خلال الفترات الإسلامية، وتعتبر زيارته من غير المسلمين نادرة، أما متحف دار الطفل العربي الواقع خارج الأسوار، فعلى الرغم من أهميته، فإنه يهتم بالتراث الشعبي الفلسطيني والنكبة، وكذلك متحف وجود الفلسطيني المتخصص بالتراث ويقع في حارة النصاري"، كما يشير إلى أن "هناك إمكانيات كبيرة لاستغلال سائر حارات البلدة القديمة لتقديم رواية بديلة، لكن الأمر ليس سهلاً، إذ إن الإمكانيات متواضعة، والاحتلال بالتأكيد لن يسمح بذلك، خصوصاً أنه يتحكم في كل ما يدور داخل أسوار البلدة القديمة بقبضة حديدية.. لكن لابد من المحاولة بشتى الطرق".

ويشير الكتاب ومؤلفة الجعبة إلى أن حارة اليهود باتت اليوم "علامة فارقة في البلدة القديمة، على الرغم من فشل فكرة (إسرائيل الصغرى)، فيها، كما أصبحت نقطة جذب أساسية لزوار المدينة من الإسرائيليين ويهود العالم والسائحين من مختلف البقاع، وهي تقوم بدور دعائي هائل، نظراً إلى وجود عدد كبير من المتاحف التي تروي (قصة إسرائيل) منذ أقدم العصور وحتى اليوم، وتساهم إلى حد كبير في شرعنة دولة إسرائيل، وتقدم لها عمقاً تاريخياً كبيراً، بحيث تؤدي هذه الحارة دوراً تثقيفياً لطلاب المدارس من الإسرائيليين، وكذلك للمجندين الذين لا تخلو ساحات الحارة منهم". يخلص الكتاب إلى أنه "مما يزيد التأثير الدعاوي للحارة، عدم وجود مكان ملائم في الطرف الفلسطيني بالقدس يقوم بهذه

ويصف الكتاب بالتفصيل حياة جسد الميت /ة الفلسطينية /ة وبنية كينونته بين لحظة إعلان موته وبين مثواه الأخير حين يُجلب إلى مؤسسة الطب الشرعي الفلسطيني.

وترى المؤلفة أنه يمكن قراءة تاريخ المجتمعات عامة، وتاريخ المجتمع الفلسطيني خاصة، من خلال تتبع بنى مسارات وممارسات الموت فيها، وأن لجسد الميت /ة وكالة اجتماعية سياسية تخرجه من شئنيته ليصبح شيئاً ذاتاً في اللحظة الزمكانية نفسها، متخذاً دوراً فاعلاً في إعادة تشكيل الذات والأشياء والفضاء- الزمن من حوله.

سهاد ظاهر-ناشف، حائزة دكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية مع تخصص بعلم الإنسان الطبي-الثقافي. عملت في عدة مؤسسات بحثية وأكاديمية في فلسطين، وتعمل حالياً أستاذة مساعدة للعلوم السلوكية والاجتماعية في كلية الطب بجامعة قطر. وتُركز اهتماماتها البحثية على فحص بنية التقاطعات بين العلم والمجتمع والسياسة في المنظومات الاجتماعية والطبية، وكيفية حفر تلك التقاطعات على الجسم والجسد، متخذة الطب الشرعي وممارسات الموت حالات وسياقات مركزية للبحث.



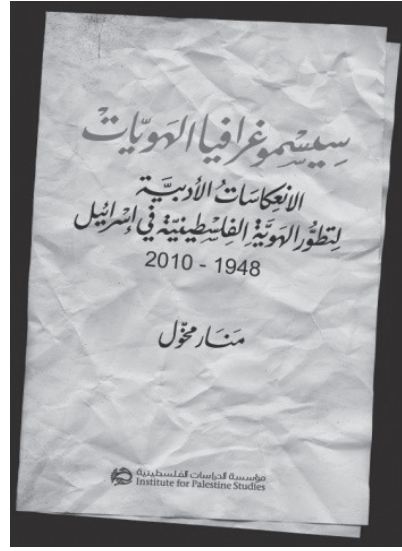
اسم الكتاب: «الطب الشرعي في فلسطين: دراسة أنثروبولوجية»
المؤلفة: سهاد ظاهر - ناشف
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
الطبعة: الأولى
تاريخ النشر: ٢٠١٩

تتقصى الباحثة سهاد ظاهر - ناشف في هذا كتابها الجديد «الطب الشرعي في فلسطين: دراسة أنثروبولوجية» تاريخ وحاضر ممارسات الطب الشرعي في فلسطين المحتلة، وتحديدًا في الضفة الغربية، في محاولة منها لفهم تقاطعات وتفاعلات منظومات المجتمع والدين والسياسة مع العلم والطب والقضاء داخل مؤسسة طبية حديثة تُعد من رموز سيادة الدولة الحديثة، لكن في سياق استعماري تغيب عنه سيادة الدولة.

من خطاب تحرري استقلالي إلى خطاب مدني في سياق المواطنة الإسرائيلية.

ولا يوفر علم الاجتماع المتعلق بالفلسطينيين المواطنين في إسرائيل فهماً كافياً فيما يتعلق بالتحويلات الداخلية للمجتمع الفلسطيني، لأنه يركز في مجمله (في العقود الأخيرة تحديداً) على بنويوة العلاقة بين إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين. فدراسة بنية هذه العلاقة تطلعنا على طبيعة إسرائيل أكثر مما تطلعنا على الهوية الفلسطينية والتحويلات التي طرأت عليها. لذا نحن بحاجة إلى مؤشر داخلي، أو إلى نظرة من الداخل، فيما خص دراسة المجتمع الفلسطيني.

وتأتي هذه الدراسة لتشكّل خطوة في اتجاه ملء هذا الفراغ، ذلك بأنها ستتعامل مع الهوية الفلسطينية من وجهة نظر فلسطينية. ويشكّل التحليل الأدبي وسيلة ناجعة لتحقيق هذا الهدف، لأنه يمكننا من الكشف عن جوانب في الهوية الوطنية والتطلعات التي يصعب الوصول إليها من خلال أساليب أو مناهج بحثية أخرى. وبكلمات أخرى: تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار العلاقات المعقدة والترابط بين مجمل التحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في السلوك البشري، وبالتالي في تشكيل الهوية.



سيسيموغرافيا الهويات: الانعكاسات الأدبية لتطور الهوية الفلسطينية في إسرائيل ١٩٤٨-٢٠١٠
المؤلف: منار مخول
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
الطبعة: الأولى
تاريخ النشر: ٢٠١٩
عدد الصفحات: ٢٢١

إن محور الاهتمام الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في عمليتي التغيير والتحول اللتين شهدهما الخطاب الوطني الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨ حتى السنوات الأخيرة (الإطار الزمني لهذه الدراسة هو ١٩٤٨-٢٠١٠) كما تجلتا في الأعمال الأدبية، ولا سيما في الروايات، وذلك في محاولة لفهمهما. بعبارة أخرى: إن هذا الكتاب محاولة لفهم القوى الأساسية التي طورت خطاب الفلسطينيين،

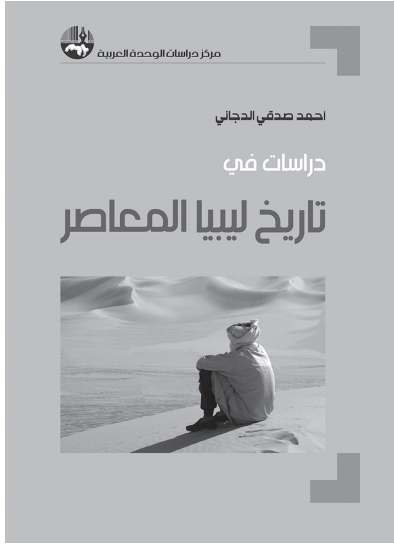
صدر كتاب العشيرة والدولة في بلاد المسلمين، ضمن سلسلة ترجمان، وهو ترجمة رياض الكحال ونبيل الخشن العربية لكتاب «Tribu» La Constatnte Variations Arabo-Musulmanes الذي حرره بالفرنسية وأشرف عليه هشام داوود. في هذا الكتاب، فكَّكت نخبة من أهم الباحثين والمتخصصين الأكاديميين ما نعينه اليوم بالعشيرة / القبيلة، في موضوعات مستخلصة من أعمالهم الميدانية الطويلة، منها: آليات عشرة / قبلنة قسم من مجتمعاتنا المحلية؛ ميل الناس أو حصرهم أو تشجيعهم على إعادة تجميع أنفسهم في وحدات محلية كالعشيرة (فعلية كانت أم متخيلة)؛ المصالح الفردية والجماعية التي تربط بين الأفراد ويعاد إنتاجها من خلال المنظومة العشائرية / القبلية المستحدثة؛ معنى الانبعاث الراهن للعشيرة / القبيلة في لحظة طغيان خطاب العولمة؛ علاقة الحركات الإسلامية الراديكالية بالعشائر / القبائل، وغيرها من الأسئلة التي تشغل باحثين كثيرين.

وتركز الكتاب تحت عناوين «العشائر / القبائل، الإسلاموية والدولة» و «السياسات القبلية للدولة الإيرانية، من القاجار إلى الجمهورية الإسلامية» و«الجزائر: القبيلة كأفق سياسي»، و«العشائر والقبائل في

المؤلف منار مخول أكاديمي فلسطيني من الجليل. حصل على البكالوريوس في العلاقات الدولية، والماجستير في دراسات الشرق الأوسط المعاصر من الجامعة العبرية في القدس. حاز شهادة الدكتوراه في الدراسات الآسيوية والشرق الأوسطية من جامعة كمبردج. تركزت اهتماماته البحثية على مسائل الهوية، والدراسات الفكرية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية.



الكتاب: العشيرة والدولة في بلاد المسلمين (مترجم عن الفرنسية)
المحرر: هشام داوود
الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الطبعة: الأولى
عدد الصفحات: ٣٣٦
تاريخ النشر: ٢٠١٩



الكتاب: دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر
المؤلف: أحمد صدقي الدجاني
الطبعة: الأولى
تاريخ النشر: ٢٠١٩
عدد الصفحات: ٢٥٦

يجمع الكتاب بين دفتيه فصلاً مختارة من كتب أحمد صدقي الدجاني التي خصصها لليبيا وتاريخها، وهي الحركة السنوسية.. نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر؛ وبدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في ليبيا ١٨٨٢-١٩١١؛ وأحاديث عن تاريخ ليبيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ وليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي.. أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني ١٨٨٢-١٩١١م، التي صدرت بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧. ونظراً إلى نفاذ هذه الكتب وعدم وجود طبعات حديثة لها، فقد ارتأى مركز دراسات

مناطق النزاعات»، وتنقل بين أفغانستان وباكستان والصومال واليمن وليبيا والعراق. وفي الخلاصات يقرر الباحث والأكاديمي اللبناني سعود المولى أن الأشكال الطائفية والعشائرية السائدة في المشرق العربي ليست علاقات مترسبة من الماضي، متناقضة مع الأنماط السياسية والاقتصادية السائدة، بل هي علاقات سياسية واقتصادية في آن واحد، وعلى نحو أدق؛ هي علاقات سياسية - اقتصادية. فهذه الكيانات لا تقوم على علاقات إنتاج محددة بل على علاقات رواج. وظلت علاقات القربى تضطلع بمهام العلاقات الموحدّة للمجموعات التي ارتبطت بهذه الكيانات القائمة على التوازن. وفي رأيه؛ إن المستويات الثلاثة لبنى القرابة التقليدية (العشيرة - العائلة - الطائفة) هي اليوم في مرحلة انتقال، لكن مزاجها يحكمه الميل إلى انهيار العشيرة وبروز العائلة الصغيرة، ضمن حركة تناقضية تؤدي إلى تكوّن الطائفة كمزاج مستجد، وتصبح الطائفة هي التي تحكم هذه المستويات بوصفها قاعدة القرابة القائمة على التوزيع والتجارة. وتصبح العائلة قاعدة الطائفة بوصفها شكلاً اجتماعياً يلائم الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة. أما العشيرة/ القبيلة فتبدأ عملية انهيارها.

يستعرض الكتاب ما شهدته البلاد العربية من صعود مضطرد لحركات الإسلام السياسي منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تلك الحقبة بداية لهذا الصعود، إذ شكلت حركات الإسلام السياسي فاعلاً مهماً ورئيسياً في السياسات والمجتمعات العربية، خاصة بعد ثورات ”الربيع العربي“، والتي أبرزتها على سطح الحياة السياسية.

كما يطرح الكتاب للانتكاسات الكبيرة التي تعرضت حركات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية، حيث فشلت في التكيف مع متطلبات الواقع السياسي، وإيجاد صيغ مناسبة للتعامل مع التحديات التي باتت تواجهها، وأصبحت تعيش في المنطقة العربية ضموراً سياسياً وخموراً ميدانياً.

الكتاب في طياته، يعرّف على نشأة تلك الحركات، ودور ”الربيع العربي“ في صعودها، وكذلك تجاربها في الحكم بعد تلك الثورات، كما يلقي الضوء على تحدياتها الراهنة، وفرصها وآفاقها المستقبلية.

تتبع أهمية الكتاب من التعرف على تجارب حركات الإسلام السياسي، خصوصاً بعد ”الربيع العربي“، وتحليلها من مختلف جوانبها، وطرح مجموعة من القضايا والتساؤلات ذات الصلة بالتحديات ومستقبل حركات الإسلام السياسي في العالم العربي.

الوحدة العربية «أن يجمع أقساماً منها لتقدم معاً تاريخاً لليبيا التي تعاني المكتبة العربية شحاً شديداً عنها، وهي أيضاً اليوم بحاجة إلى التذكير بها وتاريخها ونضال أبنائها الذين يواجهون اليوم تحدي المحافظة على كيان بلادهم وتماسكها وهم أحوج ما يكونون اليوم إلى استذكار دروس وعبر تاريخها.»



الكتاب: تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي
المؤلف: مجموعة باحثين
الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
الطبعة: الأولى
سنة النشر: ٢٠١٩
عدد الصفحات: ٢٨٨

